جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير العولمة على عملية التنمية السياسية في المغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص-دراسات مغاربية-

اعداد الطالب: بياضي محي الدين

اشراف الاستاذ الدكتور: بن الصغير عبد العظيم

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
01	بن الصغير عبد العظيم	استاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	بومرداس
02	احمد باي	استاذ التعليم العالي	ممتحنا	باتنة
03	اسعيدي السعيد	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
04	باري عبد اللطيف	استاذ محاضرأ	ممتحنا	بسكرة
05	عكنوش نور الصباح	استاذ محاضر أ	ممتحنا	بسكرة
06	درويش جمال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	بومرداس

الموسم الجامعي:2018-2019

تأثير العولمة على عملية التنمية السياسية في المغرب

الملخص

لقد شهدت فتـرة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة مرحلـة صراع أيديولوجـي بين المعسكريـن الرأسمالي و الإشتراكي،و قد حـاول كل معسكر أن يوظف ما بحوزته مـن إمكانـات للتروي ـج لأيديولوجيته على أوسع نطاق وجلب أكبر عدد ممكن من الدول إلى صفه غيـر أن النصف الثاني من القرن العشريـن قـد شهـد معطيات ومتغيرات جديـدة علـى مستوى النظـام الدولـي عجلت بدورها في إنهيار المعسكر الإشتراكي بقيـادة الإتحاد السوفيتي و هيأت الفرصة فـي الوقت ذاتهلبروز المعسكر الر أسمالي بقـيادة الولايـات المتحـدة الإمريكية و حلفائهـا كفاعـل أساسي وحاسم على مستوى النظام الدولي،لينطلق بعدهـا في إستكمال تنفيذ مشروعه الرامـي إلى الهيمنة على العالـم ،وهـذا من خلال محاولة عولمة أيديولوجيته اللبراليةالر أسماليـة أي محاولة تعميمها على أوسع نطاق ممكـن ،أو بالأحرى الترويـــج لفلسفـة إقتصـاد السـوق و تقديمهـا للدول قاطبـــة لا سيمـا دول العالـــم النامـــي على أسـاس أنهـا النمـوذج الأفضـل لتحقيـق التنمية الشاملة– فبحسبهم أن حرية السوق و إزالة كافـة العراقيـل أمـــام النشـــاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط....الخ كلها عوامل كفيلة بأن تضمن للمواطن كل ما يريده من ر خاء– و طالما أن الولايات المتحدة الإمريكية هـي مـن تملك أكـبر قـوة إقتصادية وعسكرية وتقنية مقارنة بنظيراتها في المعسكر الرأسمالي فإنـــه لا شك أن مسألـة التعميم هذه ستكون تخضع لخصوصياتها ولحساباتها الإستراتيجية العالمية.

هذا وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المعسكر الرأسمالي من أجل التعميم الأيديولوجـــي إلى توظيف المؤسسات الإقتصادية و السياسية و الماليـــة المتواجدة كصندوق النقـــد الدولـي والبنك العالمـي أو الشركات العالميـة،الأمـــم المتحـدة أو بإستحداث أخرى كالمنظمة العالمية للتجـارة فضلا عن ما بحوزتهم من إمكانـات أخـرى عسكرية تكنولوجيـة إعلاميـة،إستخبارتيـة،علمـاء سياسة.....إلخ وممارسة الضغط على الدول التي تتخبط في أزمات تنموية جراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية وما يترتب عن ذلك من إختلالات سوسيو إقتصادية و أقناعهـا بإعتناق الأيديولوجية اللبرالية الرأسمالية وطالما أن هـذه الأخيرة لا يمكن لها أن تنمو من وجهة نظر هم إلا فـي ظـل بيئات سياسية وثقافية.....الخ خاصة ومغايرة عما هي عليه في تلك الدول المتأزمة فإن الأمر إقتضى منهم الضغط أيضا لإحداث اصلاحات ثقافية وسياسية وا إقتصادية.....الخ فبـدوا وكأنـهم يعمـلون على هندســة العالم مـن جديد ويؤسسون لنظام عالمـي جديـد يكـاد يكـون للولايـات المتحـدة الأمريكية ذات القوة العسكرية والإقتصادية المهيمنة وحدها كلمة الفصل فيه.

وفي هذا السياق شاع ما أصطلح على تسميته لدى بعض الباحثين بظاهـرة العولمـة لوصف حالة وبنيـة هذا النظام العالمي الجديد والتطورات التي لحقت به وهـي الظاهرة التـي أمـلت على الدول أن تحسـم موقفهـا تجاههـا فتباينت وتضاربت الآراء بشأنهـا فرفضتها جهـات و أو جست منها خيفة، و إرتبكت منها أخرى و أمنت بهـا قطاعات أخرى طوعا أو كرها.

لكن الولايات المتحدة الإمريكيـــة و بمساعـدة حلفائهـا لـم تكن لتدع للدول حريـة الإختـيار وبمحض إرادتها أن تبدى موقفها منها بل إستمرت في ممارسة الضغط عليها لإدماجها فيما يمكن تسميته بمنظومة العولمة.

المغرب وكغيره مـن الدول العربية والإسلامية لـم يكن بمنأى عـن هذه التحولات الدوليـة وضغوط قوى العولمة، حيث لم يلبث أن حسم موقفه منها بل وكان سباق لذلك فبـدأ يجرى إصلاحات مستوحاة في الواقع من فلسفة المؤسسات المالية و االنقدية الدوليـة ذات المرجعيـة اللبرالية الرأسمالية، وهذا تماشيا مع رغبة القوى الرأسمالية المهيمنة على عملية صنع القـرار في تلك المؤسسات المالية والنقدية الدولية ليهيئ بذلك نفسه للإندماج فـي الاقتصاد العالمي أو بالأحرى في منظومة العولمة، بل الأكثر من ذلك فقد أصبح المغرب الراعـي ربما الأول في المنطقة المغاربية لمنظومـة العولمة و تجلى هـذا مـن خلال إستضافتـه للعديـد مـن المناسبات الإقتصاديـة التـي تؤسس لمنظومة العولمة كإستضافته تأسيس المنظمـة العالمـية للتجـارة،و إحتضانـه لمؤتمر القمـة الإقتصاديـة للشرق الأوسط فـي الـدار البيضاء سنـة 1994، كما قام بالعمل على توطيد علاقته مع القوى الراسمالية القائـدة لمنظومـة العولمـة والمراهنة على علاقاته معها فـي تحقيق التنميـة كالدخول في شراكـة مع الطرف الأوروبي و إقامة إتفاق لتأسيس منطقة تبادل حر بينه و بين الولايـات المتحدة الأمريكية ممـا يعنـى فـي الأخير أنه أصبح يـؤمن بأطروحات التيار الليبرالي الرأسمالـي الجديـد بل و يـروج لهـا و يتخذها سبيلا لتحقيق التنمية الشاملـة.

وفي هذا السياق طرحت الدراسة المشكلة البحثية التالية و المتمثلة في ما يلي:

هل الإندماج المغربي في منظومة العولمة سيساهم في تقدم عملية التنمية السياسية في المغرب أم في إعاقتها؟ وقد حاولت الإجابة عنها من خلال دراسة وتحليل العناصر التالية:

اولا/الإطار النظري و المفاهيمي للعولمة و التنمية السياسية.

ثانيا/ مظاهر الاندماج المغربي في منظومة العولمة.

ثالثا/ آثار الإندماج المغربي في منظومة العولمة.

رابعا/ تأثير إنعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية في المغرب

خامسا/آليات مواجهة العولمة والبدائل المتاحة.

وبعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى أن الإندماج المغربي في منظومة العولمة سيساهم وبدرجة كبيرة في إعاقة عملية التنمية السياسية في المغرب وذلك لما له من آثار سلبية و في شتى الميادين تفضي بدورها إلى زعزعة الإستقرار السياسي وتقلل من فرص المشاركة السياسية في المغرب .كأحد مؤشري التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية:الليبرالية،الر أسمالية،التنمية السياسية،الإصلاح الاقتصادي النظام النظام العالمي الجديد،المؤسسات المالية والدولية.

The influence of globalization on the process of political development in the Maghreb

Summary

The period after the Second World War witnessed a period of ideological conflict between the capitalist and socialist camps, each camp tried to employ its potential to promote its ideology on the possible widest scale and bringing as many countries as possible to his class , however, the second half of the 20th century witnessed new data and changes at the level of the international system, In its turn accelerated the collapse of the socialist camp led by the Soviet Union and provided the occasion at the same time to the emergence the capitalist camp led by the United States and its allies as a key actor and decisive at the level of the international system, And then proceed to complete the implementation of his project to dominate the world, this is done by trying to globalization the ideology of capitalist liberalism in the sense of trying to circulate it as widely as possible, or rather promote the philosophy of the market economy and offer it to all countries, especially the developing world, on the basis that it is the best model for achieving comprehensive development - according to them that the freedom of the market and the removal of all obstacles to economic activity and non-interference of the State in that activity …….. etc, are all factors that can guarantee the citizen all that he wants from prosperity , and as long as the United States of America has the largest economic, military and technical power compared to its counterparts in the capitalist camp, there is no doubt that this issue of globalization will be subject to its specificities and to its global strategic calculations.

The United States and its allies have resorted to the capitalist camp for generalize the ideology to the employment of economic, political and financial institutions such as the International Monetary Fund and the World Bank or international companies, the United Nations, or other developments such as the World Trade Organization, as well as other potential military technological, information, intelligence, political scientists, etc.

And the practice of the pressure on the countries that are floundering in development crises due to the aggravation of the external debt crisis and the consequent socio-economic imbalances and persuading them to embrace the capitalist liberal ideology, and as long as the latter cannot grow from their point of view only in the context of political and cultural environments ..... etc

Especially as they are in those crisis countries, it also required them to press for the implementation of cultural, political and economic reforms ... etc, They seemed to be working to re-engineer the world and establish a new world order, with the United States of America with only the military and economic power dominating it.

In this context, it has become common for some researchers to call the phenomenon of globalization to describe the state and structure of this new world order and the developments it has undergone, which is the phenomenon that has dictated to the States to resolve their position towards it, and the views have been expressed, which were rejected by the parties and secured by other sectors voluntarily or involuntarily.

But the United States and its allies did not allow states to freely choose their own will, and continued to put pressure on them to integrate them into what might be called the globalization system. Morocco, like other Arab and Islamic countries, was not immune from these international transformations and the pressures of the forces of globalization. It was not a matter of resolving its position. It was a race for that. Reforms, inspired by the philosophy

of international financial and monetary institutions, this is in line with the desire of the dominant capitalist powers for the decision-making process of those international financial and monetary institutions to prepare themselves for integration into the global economy or, rather, in the system of globalization, moreover, Morocco has become the first sponsor in the Maghreb region of the globalization system.

This was manifested by hosting several economic events that established the globalization system as hosting the establishment of the World Trade Organization, and his embrace of the Middle East Economic Summit in Casablanca in 1994. He also worked to strengthen his relationship with the capitalist forces leading the globalization system and to bet on its relations with them in achieving development such as entering into partnership with the European side, and the establishment of an agreement to establish a free zone between him and the United States of America, which means that he finally believes in the proposals of the neo-liberal capitalist movement, and even promotes and takes the way to achieve comprehensive development.

In this context, the study presented the following research problem:

Is the Moroccan integration into the system of globalization contributes to the progress of the political development process in Morocco or hindered it?

I tried to answer them by studying and analyzing the following elements:

Firstly/ The conceptual and conceptual framework of globalization and political development.

Secondly/ Moroccan Integration in the Globalization System.

Thirdly /The effects of Moroccan integration in the globalization system.

Fourthly/The impact of the Moroccan integration into the system of globalization on the political development process in Morocco

Fifthly/ Mechanisms to address globalization and available alternatives.

In the end , after the study and analysis, the study concluded that the Moroccan integration into the system of globalization will contribute greatly to hindering the process of political development in Morocco because of its negative effects in various fields which in turn lead to destabilize political stability and reduce the chances of political participation in Morocco.

Keywords: Liberalism, Capitalism, Political Development, Economic Reform
New world system,Financial and international institutions

مقدمة

مقدمة

لقد شهدت فتـرة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة مرحلـة صراع أيديولوجـي بين المعسكريـن الرأسمالي و الإشتراكي،و قد حـاول كل معسكر أن يوظف ما بحوزته مـن إمكانـات للترويـج لأيديولوجيته على أوسع نطاق وجلب أكبر عدد ممكن من الدول إلى صفه غيـر أن النصف الثاني من القرن العشريـن قـد شهـد معطيات ومتغيرات جديـدة علـى مستوى النظـام الدولـي عجلت بدورها في إنهيار المعسكر الإشتراكي بقيـادة الإتحـاد السوفيتي وهيأت الفرصة فـي الوقت ذاتهبلوز المعسكر الر أسمالي بقـيادة الولايـات المتحـدة الإمريكية و حلفائهـا كفاعـل أساسي وحاسم على مستوى النظام الدولي،لينطلق بعدهـا في إستكمال تنفيذ مشروعه الرامـي إلى الهيمنة على العالـم ،وهـذا من خلال محاولة عولمة أيديولوجيته اللبراليةالر أسماليـة أي محاولة تعميمها على أوسع نطاق ممكـن ،أو بالأحرى الترويـــج لفلسفـة إقتصـاد السـوق و تقديمهـا للدول قاطبـــة لا سيمـا دول العالـــم النامـــي على أسـاس أنهـا النمـوذج الأفضـل لتحقيـق التنمية الشاملة– فبحسبهم أن حرية السوق و إزالة كافـة العراقيـل أمـــام النشـــاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط....الخ كلها عوامل كفيلة بأن تضمن للمواطن كل ما يريده من رخاء– و طالما أن الولايات المتحدة الإمريكية هـي مـن تملك أكـبر قـوة اقتصادية وعسكرية وتقنية مقارنة بنظراتها في المعسكر الر أسمالي فإنـــه لا شك أن مسألـة التعميم هذه ستكون تخضع لخصوصياتها ولحساباتها الإستراتيجية العالمية.

هذا وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المعسكر الرأسمالي من أجل التعميم الأيديولوجـــي إلى توظيف المؤسسات الإقتصادية و السياسية و الماليـــة المتواجدة كصندوق النقـــد الدولـي والبنك العالمـي أو الشركات العالميـة،الأمـــم المتحـدة أو بإستحـداث أخـرى كالمنظمة العالمية للتجـارة فضلا عن ما بحوزتهم من إمكانـات أخـرى عسكرية تكنولوجيـة إعلاميـة،إستخبارتيـة،علمـاء سياسة.....إلخ وممارسة الضغط على الدول التي تتخبط في أزمات تنموية جراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية وما يترتب عن ذلك من إختلالات سوسيو إقتصادية و أقناعهـا بإعتناقالايديولوجية اللبرالية الر أسمالية وطالمـا أن هـذه الأخيرة لا يمكن لها أن تنمـو من وجهة نظر هم إلا فـي ظـل بيئات سياسية وثقافية.....الخ خاصة ومغايرة عما هي عليه في تلك الدول المتأزمة فإن الأمر إقتضى منهم الضغط أيضا لإحداث اصلاحات ثقافية وسياسيةوا إقتصادية.....الخ فبـدوا وكأنـهم يعمـلون على هندســة العالم مـن جديد ويؤسسون لنظام عالمـي جديـد يكـاد يكـون للولايـات المتحـدة الأمريكية ذات القوة العسكرية والإقتصادية المهيمنة وحدها كلمة الفصل فيه.

وفي هذا السياق شاع ما أصطلح على تسميته لدى بعض الباحثين بظاهـرة العولمـة لوصف حالة وبنيـة هذا النظام العالمي الجديد والتطورات التي لحقت به وهـي الظاهرة التـي أمـلت على الدول أن تحسـم موقفهـا تجاههـا فتباينت وتضاربت الآراء بشأنهـا فرفضتها جهـات و أوجست منها خيفة، و إرتبكت منها أخرى و أمنت بهـا قطاعات أخرى طوعا أو كرها.

لكن الولايات المتحدة الإمريكيــة و بمساعـدة حلفائهـا لـم تكن لتدع للدول حريــة الإختــيار وبمحض إرادتها لأ تبدى موقفها منها بل لإ ستمرت في ممارسة الضغط عليها لإدماجها فيما يمكن تسميته بمنظومة العولمة.

المغرب وكغيره مــن الدول العربية والإسلامية لـم يكن بمنأى عـن هذه التحولات الدوليــة وضغوط قوى العولمة، حيث لم يلبث أن حسم موقفه منها بل وكان سباق لذلك فبـدأ يجرى إصلاحات مستوحاة في الواقع من فلسفة المؤسسات المالية و االنقدية الدوليـة ذات المرجعيـة اللبرالية الر أسمالية، وهذا تماشيا مع رغبة القوى الرأسمالية المهيمنة على عملية صنع القــرار في تلك المؤسسات المالية والنقدية الدولية ليهيئ بذلك نفسه للإندماج فـــي الاقتصاد العالمي أو بالأحرى في منظومة العولمة، بل الأكثر من ذلك فقد أصبح المغرب الراعـي ربما الأول في المنطقة المغاربية لمنظومــة العولمة و تجلى هـذا مــن خلال إستضافتـــه للعديــد مــن المناسبات الاقتصاديــة التــي تؤسس لمنظومة العولمة كإستضافته تأسيس المنظمـة العالمـية للتجـارة،و إحتضانــه لمؤتمر القمـــة الإقتصاديـــة للشرق الأوسط فـــي الـــدار البيضاء سنــة 1994، كما قام بالعمل على توطيد علاقته مع القوى الراسمالية القائــدة لمنظومــة العولمـــة والمراهنة على علاقاته معها فـي تحقيق التنميـــة كالدخول في شراكـــة مع الطرف الأوروبي و إقامة إتفاق لتأسيس منطقة حرة بينه و بين الولايـــات المتحدة الأمريكية ممـا يعنـى فـــي الأخير أنه أصبح يــؤمن بأطروحات التيار اللبلي الر أسمالــي الجديــد بل و يـروج لهـــا و

يتخذها سبيلا لتحقيق التنمية الشاملــة، وهنا بما فيها طبعا التنمية السياسيــة لــذا فقد وقــع إختيارنا على هذا الموضوع الذي دفعتنا إليه مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية وهي كالأتي:

***أسباب إختيار الموضوع:**

-أسباب ذاتية:

تتمثل في الرغبة في التخصص في الشأن المغاربي وتقديم دراسة متواضعة توضح لنا تأثير إحدى المنظومات العالمية وهي منظومة العولمة الر أسمالية والتي طغت وبرزت إلى الوجود مع إنهيار منظومة المعسكر الاشتراكي في عملية التنمية السياسية في المغرب خاصة و أن هذا النوع من الدراسات قليل،هذا إلى جانب الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة بهذا النوع من الدر اسات المتخصصة والتي نأمل أن يستفيد منه صناع القرار وكذا،طلبة العلم في المستقبل إنشاء الله.

-أسباب موضوعية:

الرغبة في معرفة عما إذا كان للإندماج المغربي في منظومة العولمة أثر ايجابي على عملية التنمية السياسية أم لا؟ أو بصيغة أخرى عما إذا كان الإندماج المغربي في منظومة العولمة

سيسهم في تحقيق تنمية سياسية حقيقية في المغرب أم أنه يــؤدى إلى إعاقتهـا،خاصة و أن المغرب الذي كان سباقا إلى إعتناق الأيديولوجية اللبرالية الراسمالية في بداية إستقلالــه و لم يستطع التغلب على ازماته التنموية–وهي الايديولوجية التي تروج لها قوى العولمة وفواعلها– ها هو الآن يستمر في مزيد من الإلتزام بتلك الأيديولوجية بل والتعبئة لها والمراهنة عليها في تحقيق التنمية الشاملة ويؤكد دعمه لهــا، وهــذا مــن خلال إحتضانه ورعايته للعديـد مـن الفعاليات والأنشطة الاقتصادية كميلاد المنظمة العالمية للتجارة،والمؤتمر الاقتصادي لأفريقيا والشرق الاوسط،إبرام اتفاقية الشراكــة الأورومتوسطية،إبـرام إتفاق التبادل الحر بينــه و بيـن قائــدة منظومة العولمة وهــي الولايــات المتحدة الأمريكية،تطبيقه للسياسات الــواردة مــن المؤسسات المالية الدولية.

لذلك فإن **المشكلة البحثية** التي تعالجها الدراسة هي:

– هل الإندماج المغربي في منظومة العولمة سيساهم في تقدم عملية التنميــة السياسيـة فـي المغرب أم في إعاقتها؟

***التساؤلات الفرعية:**

–ماهي أبرز مظاهر الاندماج المغربي في منظومة العولمة؟

– ماهي الآثار الناجمة عن عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة؟

هل لهذه الآثار دور في تقدم أو اعاقة عملية التنمية السياسية في المغرب؟

-كيف تؤثر هذه النتائج على عملية التنمية السياسية في المغرب؟

-ماهي أفضل الآليات والبدائل المتاحة لمواجهة العولمة؟

كما أنه للإجابة على هذه التساؤلات قمنا **بصياغة الفروض** التالية:

-كلما إلتزمت المغرب بالتنفيذ الصارم لسياسات المؤسسات الدولية المالية،وكثفت من إقامــة علاقات مع المعسكر الرأسمالي أو أحد وحداته السياسية كلما شكل ذلك مظهرا من مظاهــر الإندماج في منظومة العولمة ،وكلما نأت بنفسها عـن ذلك و إلتزمـت بسياسات نابعــة مـن هويتها وخصوصيتها العربية والإسلامية ،والاعتماد على توظيف مواردها المحليــة برشــادة كلما شكل ذلك إبتعادا عن تلك المنظومة.

-كلما تعمق المغرب في الإندماج في منظومة العولمة كلـما كانت هنــاك آثار سلبية و فــي جميع المجالات السياسية الإجتماعية والاقتصادية وكلما نأى بنفسه عن ذلك وتمسك بتطبيق سياسات نابعة من هويته وخصوصيته الاسلاميــة والعربيـة معتمدا فــي ذلك علــى توظيف موارده المحلية برشادة كلما برزت هناك مؤشرات إيجابية وعلى جميع الأصعدة.

-كلما كانت النتائج الناجمة عن الإندماج المغربي في منظومة العولمة سلبية كلما ساهم ذلك

في زعزعة الإستقرار السياسي ،وعمق من أزمة المشاركة السياسية في المغرب كأحد مؤشري التنمية السياسية.

ولدراسة الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها و للإجابــة كذلك علـى المشكلة البحثية فإننا إعتمدنا على أكثر منهج أو بالأحرى على أكثر من عدسة في ذلك لأن موضوع الدراسة متعدد الأبعاد ومتشابك المتغيرات ،و هذه المناهج هي كالآتي:

***مناهج الدراسة:**

- منهج تحليل النظم:

-وقد تم الإعتماد على هذا المنهج في أكثر من موقع فمثلا تم توظيفه فيما يلي:

-عند الحديث عن الإندماج المغربي في منظومة العولمة وردود الأفعال المجتمعية

-عنــد الحديث عـن ضغــوط المؤسســات الماليــة الدوليــة على النظــام السياسي المغربــي و الإستجابة المغربية لتلك الضغوط

-عند محاولة تحليل أسباب العزوف المغربي عن المشاركة الإنتخابية وكذا المشاركـة فــي عملية صنع السياسة العامة.

المنهج التاريخي:

وقد تم توظيفه عن محاولة التأريخ لنشأة ظاهرة العولمة و التحولات التي حدثت على مستوى النظام الدولي بعد أفول المعسكر الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي،و كذا عـند تتبع للتطور التاريخي للفعل الإحتجاجي في المغرب.

***منهج التبعية:**

وقد تم توظيفه عند محاولة إستخلاص الآثار الناجمة عــن الإندماج المغربي فــي منظومــة العولمة.

***المنهج المقارن:**

وقد تم توظيفه عندمحاولة التدليل على التحولات السلبية التي طر أت على المجتمع المغربي جراء الاندماج في منظومة العولمة وهذا من خلال تتبع تطور مختلف الظواهر الإجتماعيــة و الإقتصادية ومقارنة ذلك بمرحلة ما قبل الإندماج وما بعدها.

***حدود الدراسة(الاطار الزمكاني):**

موضوع الدراســة فــي إطـــاره النظـري يتمحور حول:تأثــير العولمـــة عـلى عمليـة التنميــة السياسية في المغرب.وهنا يتمثل الإطار المكاني في المغرب أما الاطار الزماني فهـو غــير محدد أي شملت فترة ما بعد الإستقلال إلى يومنا هذا.

***الصعوبات:**

لقد واجهتني أثناء إعدادي لأطروحاتي صعوبات كثيرة أبرزها:

-قلة الأدبيات المتخصصة التي ترتبط بموضوعنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

-و أن ما وجد منها يشوبه خلط فيما يتعلق بالمفاهيم كأن يشار أحيانا للعولمة بالعالمــية أو بالكوكبة والامركة..الخ وللتنمية السياسية أحيانا بالاصلاح السياسي أو التغييــر السياسي أو التحول الدمقراطي.....الخ

-صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة فيما يتعلق ببعض المؤشرات الإجتماعيـة كالفقـر البطالة.....الخ وان ما وجد منها يشوبه تضارب في النسب من مؤسسة أو هيئة لأخرى.

***اهداف الدراسة:**

-تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير العولمة في عملية التنمية السياسية في المغرب.

-إبراز مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة.

- تبيان الآثار الناجمة عن عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة، وهل لها دور في تقدم أو إعاقة عملية التنمية السياسية.وتوضيح كيف ذلك؟

- تبيان فيما إذا كان هناك تنمية سياسية حقيقية في ظل الأخذ بسياسات العولمة.

و أخيرا محاولة تقديم بعض الآليات والبدائل المتاحة لمواجهة سلبيات العولمة.

***أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في تزويد صناع القرار في الوطــن العربي و الإسلامــي ببعض البدائـل لمعالجة الأزمات التنموية التي تعاني منها بلدانهم، وكذا كشف إستراتيجيات القــوى الغربــية الرأسمالية التي تهدف إلى محاولة السيطرة على مقدرات الأمة العربية و الاسلامية و خيراتها وا ٍنما بــ آليات ناعمة كنوع من الاستعمار الجديد.

***أدبيات الدراسة:**

-رمزي زكي،اللبرالية المستبدة،ط1،(القاهرة:سينا للنشر،1993)

لقد حاول الباحث في أحد أجزاء دراسته الوقوف على الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على تطبيق سياسات التكييف الهيكلي في الدول النامية وبعد الدراسة والتحليل توصل إلى أن برامج التصحيح تمثل أول مشروع أممي رأسمالي لإعادة دمــج الدول النامية فـــي الإقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف كما أنها قد أثرت سلبا على طبيعة الدولـــة و تحالفاتهــا و على الطبقات والشرائح الإجتماعية المختلفة كما أنها تمثل إحدى الآليات لإعــادة غـزو الـــدول النامية حيث ستفضي هذه الآلية إلى اضعاف جهاز الدولة و تحالفاتها.

-حامد احمد مال،العولمة في ظل التطور التقني واثارها في مستقبل الوطن العربي اطروحة الدكتوراه ،جامعة سانت كليمنتس (بغداد)، قسم العلوم السياسية،2009.

لقد حاول الباحث توضيح أبعاد العولمة على الوطن العربي و كشف تأثيراتها فـــي الوطـن العربـــي وبعد الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى أن للعولمةآثاراً سياسيـــة و إقتصاديـــة و إجتماعية وأمنية في دول العالم ومنها الوطن العربي، إذ تعرضت البنى والهياكل السياسيـة للوطن العربي لمخاض من التغيير والتعقيدات ، ولذلك كانت الآثار السلبية جسيمـة شملت الميادين السياسيـة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وخضعت لها عـــدة أجيال نتـــج عنها التغيير الكبير في سلوكيات الأفراد في المجتمع العربي بحيث انتقلت العلاقـات بعيداً عـــن الجانب القيمي والروحي الذي عرف به المجتمع العربي وارتبطت بما تطمح اليه العولمة من جعل المجتمعات البشرية كلها تعيش ضمن سلوكية واحدة .وللعولمةأيضاً آثار إيجابية كثيرة تشمل التطور التقني الذي وصل إليه المجتمع الإنساني، ويمكن الاستفـادة منهـا و تطويعها بفهم طروحات العولمة وأهدافها ومن ثم إ تباع منهج التطوير الذاتي أو الجماعي في الوطن العربي للحاق بركب التطور البشري.

-فطيمة حفيظ،الاصلاحـــات الاقتصادية و اشكالية النمـــو الاقتصـادي فـــي دول المغـرب العربي(الجزائر،تونـي،المغرب)،أطروحة دكتوراه،جامعـــة الحاج لخضر(باتنـــة)،قسم العلـوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010-2011.

وقد حاولت الباحثة الإجابة على المشكلة البحثية التالية:ماهو اثر تطبيق حزمة الاصلاحات على معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في كل من الجزائر– تونس–المغرب–و بعــد الدراســة و التحلــيل توصلت الباحثة إلــى قصور تلــك السياســات السياسات(الاصلاحات)في تحقيق أهم الأهداف المر جوة منها حيث لم يحصل نمو إقتصادي اقتصادي وذلك بإعتبار أن اقتصاديات تلك الدول محل الدراسة هشة و لا تستطيع إستيعاب الآثار السلبية لهذه السياسات وهذا على عكس ما هو حاصل في الدول المتقدمة والتي تتمتع بإقتصاديات قوية لها القدرة على ذلك.

***خطة الدراسة:**

لمعالجة المشكلة البحثية المطروحة فقد تم الإعتماد على خطة تتكون مــن خمســة فصــول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة.

ففي **الفصل الاول** تم تخصيصه للاطار النظري و المفاهيمي للدراسة أي للعولمــة و التنميــة السياسية وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول ماهيـة العولمة و هــذا مــن خــلال التعرض لتعريفها،ونشأتها وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها و المواقــف المتبايــنة بشأنها و أليـاتها بينما تناول المبحث الثاني ماهية التنمية السياسية و هـذا من خلال التعرض للتنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها ثم إلى مراحــل تطـور مفهـوم التنمية السياسية ثم تعريف التنمية السياسية وأخيرا للمداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

أما **الفصل الثاني** فقد تم عنونته بمظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمــة و قــد تـم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث إختص الأول بالتعرض للإصلاحات الاقتصادية في المغرب وهذا من خلال تناول السياق الاقتصادي للمغرب قبل 1983 والسياق الاقتصادي بعدها

أما المبحث الثاني فقد إختص بدراسة الشراكة الأورومتوسطية و هذا من خلال تناول دوافع الشراكة ،ومسار العلاقات المغربية الأوربية و الذي إنتقل مـن التعاون إلى الشراكــة و كــذا أعاد الشراكة ،فــي حين إختص المبحث الثالث بالتعرض التعـاون الإقتصادي بين المـغرب و أمريكا وهذا من خلال تناول بداية مســار العلاقات المغربية الإمريكية ثــم دوافع الاهتمـام الامريكي بالمغرب و أخيرا إلى سياق توقيع الإتفاق.

أما **الفصل الثالث:**فقد تمت عنونته بـ آثار الاندمــاج المغربي فــي منظومة العولمــة و قـد تم تقسيمه إلى مبحثين إختص الأول بدراسة الآثار الإجتماعية وهذا من خلال تناول ظاهرة الفقر،البطالة،والتفاوت الطبقي بينما إختص المبحث الثاني بدراسة الآثار الاقتصاديــة و هذا من خلال تناول ظاهرة التبعية التجارية ثم ظاهرة المديونية الخارجية و أخيرا التبعية الغذائية

اما **الفصل الرابع:**فقد تمت عنونته بـ تأثير إنعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمــة على التنمية السياسية في المغرب و قد تم تقسيمه إلــى مبحثين إختص الأول بتـناول تأثيــر إنعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمة على الإستقرار السياسي فــي المغرب وهذا

من خلال التعرض لظاهرة الحركات الاحتجاجية،و لإستراتيجية السلطة المغربية في التعاطي مع المجتمع المدني بينــما إختص المبحث الثانــي بالتعرض لأزمة المشاركة السياسيــة فــي المغرب و هذا من خلال دراسة ظاهرة المشاركة الإنتخابيــة،و كذا صنع السياسة العامة في المغرب.

أما **الفصل الخامس** :فقد تمت عنونته بـ آليات مواجهـة العولمــة والبدائل المتاحة و قـــد تــم تقسيمه إلى مبحثين إختص الأول بعرض آليات مواجهة العولمة وهذا من خلال التطرق إلـى مختلف الآليات الاقتصادية و السياسية والثقافية...الخ أما المبحث الثاني فقد إختص بدراسـة البدائل المتاحة و هذا من خلال التعرض لبديلين هما العمل العربي المشترك،و المعبر عنه بجامعة الدول العربية والعمل الإسلامي المشترك والمعبر عنه بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للعولمة والتنمية السياسية

الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للعولمة والتنمية السياسية.

يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية و المفاهيمية المتعلقة بالعولمة والتنمية السياسية، ومن هنا فإنه يعرض لماهية العولمة وهذا من خلال تعريفها وتتبع نشأتها وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها والمواقف المختلفة منها وكذا آلياتها كما يعرض لماهية التنمية السياسية وهذا من خلال توضيح علاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها ثم لمراحل تطور مفهوما ثم تعريفها وأخيرا الوقوف على بعض المداخل النظرية لدراستها.

المبحث الأول:ماهية العولمة:

يعالج هذا المبحث موضوع العولمة، لـــذا فهـو يحاول الإحاطة بهذه الظاهرة مـن مخـتلف جوانبها و تشخيصها تشخيصا دقيقـا، بدءا بتعريفها ثـم نشأتها ثم محاولة التمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها ثم موقف مختلف الجهات منهـا سواء حكومـات أو مواطنـين أو باحثين ،وفي الأخير عرض لمختلف آلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية على إعتبار أنها ظاهرة متعددة الأبعاد.

المطلب الأول:تعريف العولمة:

إن صياغة تعريف محدد ودقيق لمصطلح العولمة ليس بالأمر الهيـن، و ذلك نظـــرا لتعدد تعريفات العولمة التي تتأثر بإنحيازات الباحثين الأيديولوجية، و إتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا هذا من جهة([1]).

و من جهة ثانية فحتى الظاهرة في حد ذاتها لازالت غير مكتملة الملامح، فهي عملـــية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة([2]).

فضلا عن كون المصطلح لازال هشا حتى في الحقل الإقتصادي الـذي تشكل فـي إطـاره على حد تعبير الأستاذ كمال عبد اللطيف([3])

وبالرغم من كل هذا، فإن محاولة الإقتراب من معناه الحقيقي وا ٍعطاء صورة أكثر وضوحا

1 السيد ياسين،في مفهوم العولمة ،العرب والعولمة،ط4:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010 ،ص25 .

2 نفس المرجع،ص27.

3 عبد القادر التومي،العولمة من الاقتصاد إلى الأيدولوجيا،الجزائر :مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2009،ص19.

له تعد أكثر من ضرورة ملحة،و ذلك نظرا لما تقتضيه الدراسة،وهو الأمر الذي يقتضي منا بداية التأصيل له لغة ،ثم تعريفه إصطلاحا من خلال ما أورده نخبة من المفكرين العرب ونخبة من مفكري الغرب، فضلا عن تعاريف المنظمات الدولية.

لكن جدير بنا قبل ذلك ،وفي هذا الإطار أن ننوه إلى أن ما من محاولة لصياغة تعريف شامل و واضح للعولمة إلا و لابد أن تضع في الإعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

-العملية الأولى: تتعلق بإنتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

والعملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.-

-والعملية الثالثة:هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات ،وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات و إلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الأخر.([1])

أولا:العولمة لغة :

هي إحدى مشتقات الفعل علم ،عالم، يعالم ،عولمة على وزن فوعلة،ويقال فوعل الشئ أي جعل له فاعلية وتأثير، والعولمة لغة هي تعميم الشئ إلى أبعد حد ممكن وتطبيقه على أوسع نطاق .([2])

أو تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولم الشئ أي جعله عالميا ويقابله

[1] السيد ياسين ،مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] عبد القادر التومي،مرجع سبق ذكره،ص19

بالفرنسية Mondialisation أما في اللغة الإنجليزية Globalisation ([1])

ثانيا :العولمةإصطلاحا.

لقد حظي موضوع العولمة بإهتمام العديد من الباحثين الغربيين والعرب، ولقد تجلى هذا الإهتمام في العديد من دراساتهم التي تناولت ظاهرة العولمة بالدراسة والتحليل ،وفي هذا الإطار قدموا لنا شأنهم شأن باقي الباحثين تعريفات متباينة الصيغ عن تلك الظاهرة غير أن الملاحظ عن مجموع تلك التعريفات التي قدموها أنها لم تكن دقيقة كما لم تحظى بالموضوعية كونها إكتفت في مجملها إلا العدد القليل منها بوصف وتصوير الظاهرة على أنها تتجسد في تلك التفاعلات المكثفة و المتسارعة التي تقع خارج حدود الدولة القومية دون الحديث مثلا عن طبيعة تلك التفاعلات أو الأغراض المتوخاة منها.

ومن بين هذه التعريفات مايلي:

1/تعريف العولمة عند المفكرين الغربيين

هناك من يعرف العولمة بأنها" موجة من تحرير التجارةتدفقات الر أسمال والأهمية المتزايدة لجميع هذه التدفقات والمنافسة الدولية في الإقتصاد العالمي([2])

1 عبد الرحمان بن شريط،الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، الجزائر :مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011،ص 89 .

2-Younes elkadiri ,rapport de module environnement mondialisation, école national supérieur des mines saint Etienne,2003-2004,p4.

-كما تعرف أيضا بأنها" تقليص أو إلغاء القيود المفروضة من قبل الدولـــة على التـبادلات عبر الحدود والنظام العالمي المتكامل والمعقد بشكل متزايد للإنتاج الذي ظهر نتيجة ذلك"([1])

-العولمة هي"التوسع في الروابط العالمية وتنظيم الحياة الإجتماعية على نطاق عالمي ونـمو الوعي العالمي وبالتالي تدعيم المجتمع العالمي"([2])

-"إنها الجمع بين وحدات جغرافية مختلـــفة مـــن خلال عملـية التوسـع التدريجي للنظـام الر أسمالي في الفضاء العالمي"([3])

-"هي مصطلح يستخدم لوصف الحركة المتزايدة للسلع والخدمات والعمل و التكنولوجيـــا في جميع أنحاء العالم"([4])

"هي زيادة حجم وسرعة التبادل بين الخدمات و المنتجات والناس والرأسمـال والأفكار عـــبر الحدود الدولية ويعد الإقتصاد هو القوة الدافعة و الأساسية لهذه الحركة"([5])

"هي عالم بلا حدود يجسد الإحساس بالتقدم الرديكالي والحداثة والحياة خارج حدود الدولـــة

1 Mouhamed akram ,globalization and its impact on the world economic devolopment ,international journal of busines and social science ,vol 2 no 23 december 2011,p292

2 Alhaji Ahmadi ibrahime, the impact of glopalization on africa,international journal of humanities and social sciences ,university Negeria ,vol3No15 August 2013,p86.

3 Angela Barthes,ptit manuel simplfie pour comprendre la mondialisation EPU ,Coll ,économe et gestion,paris, p85.

4-Globalization,www.bartleby.com ,the website was visited on 01-06-2018

5 Vincent cable ,glopalization and global governance London,Royal institute of international affairs,1999,p2

القومية التي تغرس الكثير من الكآبة النفسية عن العولمة"([1])

-"هي إسم يستخدم في كثير من الأحيان لتسمية ممارسات وتقنيات علاقات السلطة التي تساهم في خلق العالم المعاصر"([2])

-"هي تسارع وتكثيف الإقتصاد و التفاعل بين الناس والشركات والحكومات بين مختلف الدول"([3])

-أما **سميث وبايليس** فيعرفان العولمة أنها ببساطة" تمثل عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها على نحو متزايد إنعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها([4])

-**أما جون كوب** فإنه إعتبر "ان العولمة تجسد ابرز تجسيد لمظاهر الرأسمالية العالمية في أبعادها السياسيةو الأمنية،و الثقافية،و التكنولوجية، و المالية والبيئية"([5])

-أما عند الباحثة **اماروتشايلد** فإن مفهوم العولمة يتطابق و الدولتية internationalisation

1 -Tony schirato and jen webb,understanding globalization,London,thousand Oaks,2003,p1

2-Culture and globalization,www.globalization 101.org ,the website was visited on 01-06-2018.

3 Baylis and smith, the globalisation of world politics,London,Oxford university press,1997,p152.

4 J.B Jacobb, Globalization with a human face ,**The christus century** ,3/11/1999,p02.

5 katrina kinvall and kristina jonsson,globalization and democratization in Asia –the construction of identity- ,London,2002,p21

فكلاهما يستخدم للدلالة على ظاهرة حديثة تعود جذورها إلـــى عشرون ســنة مضت و لكنــها على الرغم من ذلك تسعى لتكون تاريخـيا للحاضر والمستقبل لـما يحفل به مـــن إمكانــيات هائلة تسهم في سيطرته على السياسات القائمة ([1])

-يرى **رونالد روبرتسون** أن العولمة "اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعــي الأفـراد والمجتمعات بهذا الإنكماش([2]).

" أن العولمـــة عبارة عـــن مسلسل لتكثيف الأفـراد والسلـــع والخدماتvalette بينما يرى والرساميل والوسائل التقنية الحديثة لإنتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها"([3]).

أن العولمـــة "هـي العملـيات الإجتماعيـة التـي يتـرتب **m.waters** في حين يـرى **ووترز** عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية و يتزايـد فـــي الوقت نفسـه إدراك الأفراد لذلك التراجع"([4]).

العولمـــة بأنهـــا "هـــي تكثيف العلاقات **Antony Giddens** كما يعرف **انطوني جيدنز** الإجتماعية عبـر العالم على نحـو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعـدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة والعكس بالعكس"([5])

---

1 Emma Rothshild," Globalization and the return of history",**foreign policy**(summer),1999,p 07.

2 Ronald Robertson,Globalisation Social Theory and Global Culture,London:Sage,1992,p08.

3 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربـي،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشـر و التوزيع،2004،ص 21 .

4 نفس المرجع، ،ص22 .

5عبد الرحمان بن شريط،الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، الجزائر:مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،2011،ص89 .

وهـو أستاذ ومفـكر فرنسـي معروف فـيرى أن العولمـة هـي" تـلكPetrella **اما باتريللا** المعلومـات التي يمكن عن طريقها إنتاج وتوزيـع واستهلاك سلع وخدمات من أجل أسواق عالمية منظمة أو ستنظم بمعايير عالمية وعن طريق منظـمات ولـدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للإنفتاح على الإطار العالمـي و تخضع لإستراتيجيـة عالمية"

العولمة على" أنـها مجموعة الهياكل والعمليـات السياسيـة **P.Gernyt جيرني** في حين يعرف والاقتصادية التي تتبع من التغيير الحاصل فـي خصائص وصفات السلع والأمـوال التـي تكون أساس الاقتصاد السياسي للدول"([1]).

أما **روجيه غارودي** فيقول"إنها نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانيـة التي تسمح بإفتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق" ([2]).

في حين يعرفها **جورج طراشي**"إنها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن20 وبـداية القرن21مثلـما كانت القومية هي الظاهرة لنهاية القرن19 وبداية القرن20"([3])

في حين يذهب **بادي برترون** إلى أن العولمة"هـي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحـو التوحـد في القواعد والقيم والأهداف مع إدعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره"([4])

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص ص22-23 .

2 عبد القادر التومي،مرجع سبق ذكره،ص21 .

3 فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها،ط1،عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2005 ، ص11 .

4 غربي محمد،تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف،العدد السادس، ص 22 .

تعريف العولمة عند المفكرين العرب 2/

يرى **صادق جلال العظم**"أن العولمة تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج "([1]).

أما **إسماعيل صبري عبدالله** فيرى في العولمة" بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة والإنتماء إلى وطن معين أو دولة ما ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"([2])

ويعرفها **برهان غليون**"على أنها ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة،في عملية إنتشار المعلومات و المكتسبات التقنية والعلمية للحضارة،وهيثمرة التطورات العلمية و التقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات ومن ناحية أخرى ثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الإجتماعية"([3])

ويعرفها **كمال عبد الغني المرسي** بقوله"هي إتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة إجتماعية و إقتصادية و ثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول ([4])

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص 24 .

2 فلاح كاظم المحنة،مرجع سبق ذكره،ص12 .

3 محمد غربي،مرجع سبق ذكره،ص24 .

4 عبد القادر التومي،مرجع سبق ذكره ، ص23 .

3/ تعريف العولمة بحسب المنظمات الدولية:

ينظر صندوق النقد الدولي للعولمة"بأنهـا التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالـم والذي يحتمه إزدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلـى تدفـق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله([1]).

" بأنها مصطلح يجمع بين وصف الظاهـرة وتحـديدU.N.D.P أما برنامج الأمم المتحدة فيعرفها مبادئها أما الوصف فهو تعبير عن إتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة أمـا المبادئ فهي تحريـر الأسواق الوطنـية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيـكون لها أفضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر"(2)

فترى ان"العولمة هـي المرحلة الثالثة مـن مراحل التدويل حيـث UNCTAD أما **الاونكتاد** تتمثل أولى المراحل لها في التجارة الدولية أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات فقد تمثلت في الإندماج المالي والدولي وفـي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السمة المميزة للعصر الحالي([3]).

---

2 نداء صادق الشريفي،تجليات العولمة على التنمية السياسية"دراسة إستقرائية إستنباطية"،عمان:دار جهينة للنشر والتوزيع،2007،ص31 .

2 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص 27 .

3 نفس المرجع،ونفس الصفحة.

المطلب الثاني:نشأة العولمة.

لقد أحدثت ظاهرة العولمة التي شاع الحديث عنها في تسعينيات القرن الماضي إرتباكا شديدا في أوساط الباحثين، مما أدى إلى تباينات واضحة وشديدة فيما يتعلق بعملية التأريخ لظهورها،فلا يكاد باحث أن يجزم كل الجزم مقدما لنا دليلا علميا واضحا أن هذه الظاهرة هي وليدة حقبة تاريخية معينة سوى ماترسخ من قناعات شخصية نابعة من خلفية أيديولوجية للباحث ذلك أن الظاهرة في حد ذاتها لم تحظى لحد كتابة هذه الأسطر بتعريف واحد وعام متفق عليه لها من قبل أولائك الباحثين.

لكن ومع هذا،وفي هذا الإطار نورد جملة من الأراء التي وردت في الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع النشأة.

فهناك من يرى بأن العولمة ظاهرة قديمة بدأت منذ بدء الخليقة، وأن التفاعل والحراك في تاريخ الإنسانية هو أحد أنواع العولمة، لأن فيه ما يدل على أبرز سماته المعروفة كالرغبة في السيطرة والهيمنة وا إثبات الذات وتحقيق الغايات.(1)

2 عبد العزيز المنصور،العولمة والخيارات العربية المستقبلية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25 ،العدد الثاني،2009،ص564 .

بينما يرى فريق ثاني أن العولمة ظاهرة حديثــة ومعاصرة إذ أن جذورهـا تعـود إلى مشـروع مارشال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية،والذي تمخض عنه ظهو ر إتفاقية **بروتون وودز** والتي تأسست بموجبها المؤسسات المالية كصندوق النقـد الدولـــي،والبنك العالمـي للإنـشـــاء والتعمييير لتحقيق الاستقرار المالي ثم الإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة سنة 1947 والتـي سميت فيما بعد بإتفاقية الجات، هذا بالنسبة للمرحلة الأولى أما بالنسبة للمرحلة الثانيــة لنشأة العولمة فقد كانت في خمسينيات القرن الماضي، إذ يشكل بروز المناطق الحـرة والإتحادات الجمركية، والتكتلات الاقتصادية،وتحرير حركة التجارة العالمية أحد أبـرز معالمـــها، بينمـا شهدت المرحلة الثالثة انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول بعض جمهورياته إلى اقتصاد السـوق كما شهدت هذه المرحلة إنشاء منظمــة التجارة العالمية سنة1995حيث بلغ عدد المنظمــين إليها حوالي 137 دولة عام2001 ([1]).

بينما يرى فريق ثالث، وعلى رأسهم **رونلد رويرتسون** أن العولمة قد مرت بخمسة مراحل:

المرحلةالجنينية:-

و إستمرت في أوربا منذ بواكير ق15وقـد شهدت هــذه المرحلة نمـوا للمجتمعات القوميـــة وا إضعافا للقيود التي كانت سائدة فــي القرون الوسطى كــما تعمقت الأفــكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية عن العالم.

-مرحلة النشوء:

[1] ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص 18 .

استمرت في أوروبا من منتصف القرن 18 حتى عام 1870 وما بعده، وفي هذه الفترة فقد حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد بإعتبارهم مواطنيين لهم أوضاع مقننة في الدولة ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية،ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الإهتمام بموضوع القومية والعالمية.

-مرحلة الانطلاق:

إستمرت من عام 1870إلى حتى عشرينات القرن العشرين وظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح، والمجتمع القومي المقبول وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية،وتم إدماج عدد من المجتمعات غير أوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للإتصال.ووقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

-مرحلة الصراع من اجل الهيمنة:

إستمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة ،والتي بدأت في مرحلة الإنطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على

الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث **الهولوكوست** و إلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة.

مرحلة عدم اليقين:

بدأت منذ الستينيات وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينيات،وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات، وحدث هبوط على القمر وتعمقت قيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وز ادت إلى حد كبير الحركات العالمية والمؤسسات الكونية و أصبحت المفاهيم المرتبطة بالفرد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالسلالة و الجنس وزاد الإهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية كما تم إنهاء عهد الثنائية القطبية وتدعيم نظام الإعلام الكوني([1])

في حين هناك من الباحثين من يرى بأن العولمة قد مرت بالمراحل التالية:

- عولمة التصفية الجسدية:

ويتجلى ذلك من خلال الصراع الدائر بين القبائل البدائية والتي تنتهي حتما بتصفية جسدية للقبيلة المغلوبة ولنا في ذلك أجل مثال ما فعله الغزاة الأوربيون في أمريكا من تصفية جسدية لأصحاب الأراضي المحتلة الهنود الحمر.

-عولمة استعباد الرقيق:

1 السيد ياسين،مرجع سبق ذكره،ص ص،31-32.

وقد كانت تتمثل في ضرورة البحث عن حل لما يترتب عن تلك التصفية من إستيراد العبيد مـن القارة الأفريقية لمن يعتقدون في أنفسهم أنهـم يمثلـون النوع الأرقـــى"الرجـــل الأبيض"

-عولمة الاستعمار الاقتصادي:

ويتمثل في ضرورة التوسع لإيجاد مصادر للمواد الخام، والأيدي العاملـــة التكميليـــة وأسواق مفتوحة للبضائع، ولكن دون قيام بتصفية جسدية أو إستعباد الغير.

-عولمة الإتساع الحضاري:

وتتمثل في محاولة تكريس التبعية الحضارية من خلال جعل المستعمريـن تابعيـــين يفضلون بأنفسهم مستعمرا على أخر، بل يسعون لنوع من الإندماج الحضاري و التشبث بقيـم الغالب.

-عولمة التصفية الروحية:

وتتجلى عندما يصبح التابع يرى في سيده أنه المثل الأعلى ،وبالتالـــي يصبح يسخر كل ما يملكه من مقومات شخصيته الوطنية كالغة والأدب والتاريخ والقيم من أجل أن ينفـي التميـيز بينه وبين سيده، وهو ما يمكن أن نسميـــه مجازا بالإنتحار الروحي، وهـذا النـوع مـن الإبادة الحضاريـــة أصبح غالبـــا علـى جل النخب العربية وخاصة التابع منها للمافيات الحاكمـــة الفاسدة.([1])

1 سهيل حسين الفتلاوي،العولمة و آثارها في الوطن العربي،ط2، الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011،ص29 .

كما هناك من يرى بأن العولمة هي أعلى مراحل الإمبريالية وهي نتاج تطور النظام الرأسمالي والذي تمثل العولمة أعلى مراحله اليوم، فهذه الظاهرة برزت نتيجة التطور الهائل في التقنية والعلم و المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية([1])

وهناك من يرى بخلاف ذلك، ففي الحقيقة تعتبر العولمة ظاهرة قديمة حيث أن العالم قد شهد منذ القدم حضارات مختلفة إمتد نشاطها الجغرافي بإتجاه العالم رغم عدم وجود الأدوات المساعدة على التواصل الحضاري، ومن هذه الحضارات الحضارة الفرعونية، و حضارة بلاد مابين النهرين،وحضارة بلاد الشام، والحضارة العربية الأسلامية..الخ. وقد كان للعولمة مدلولاتها أنذاك وكان لها إستعمالها، حيث كانت كل تلك الحضارات تنطلق من جغرافيتها وسكانها باتجاه جغرافية الآخرين وشعوبهم في ذلك العالم([2]).

كما يعتقد البعض ان العولمة ظهرت بظهور المدرسة الكنزية إذ جاءت هذه المدرسة للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاد الرأسمالي الذي صبغت فيه ملامح الاقتصادي بالطابع الكوني([3])

وبعد استعراضنا لتلك الآراء المختلفة حول نشأة العولمة،فإنه يمكن أن تتولد لدينا قناعة ربما هي أقرب للحقيقة من وجهة نظري، مفادها أن العولمة ظاهرة قديمة قدم الإنسان منذ بداية

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص ص،18-19 .

2 عبد العزيز المنصور ،مرجع سبق ذكره،ص561 .

3 سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سبق ذكره،ص26 .

التفاعل الإنساني والذي يتضمن الرغبة في السيطرة والهيمنة وتبادل المصالح كأحد أنواع العولمة([1])

وا ٍنما تبلورت بشكل واضح في هذه المرحلة التاريخية في ظل تعمق أثار للثور ة العلمية و التقانية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال([2]).

المطلب الثالث :العولمة وبعض المصطلحات المشابهة لها

أولا:العالمية:

إن التفريق بين العولمة والعالمية من وجهة نظري يعد أكثر من ضرورة ملحة،وذلك باعتبار أن المصطلحين يعبران أو يرتبطان بحضارتين مختلفتين إلى حد كبير، بل وطالما تصارعتا على مر التاريخ، وهما الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية حيث يرتبط مصطلح العولمة بالحضارة الأولى،بينما يرتبط مصطلح العالمية بالحضارة الثانيةو هذا لإزالة الصورة المشوهة التي روج لها علماء اللاهوت ورجال الكنيسة عن الحضارة العربية الإسلامية عندما كتبوا عن الوجود الإسلامي في إسبانيا والحروب الصليبية في الشرق الاوسط ،والتوسع العثماني في جنوب شرق أوروبا حيث وصفوها بما ليس فيها من قبيل كونها هدامة ،معادية للمسيح،نفاق...الخ.محجبين في الوقت ذاته عن الجوانب المشرقة فيها وقدرتها على التواصل مع الأخر، ليشكلوا بذلك تصورا خاطئا عن الإسلام وحضارته في العقل الأوروبي والذي لم يتحسن حتى في عصر النهضة والإصلاح،ويرجع هذا النوع من

1 عبد العزيز المنصور ،مرجع سابق ذكره، ص566 .

2 السيد ياسين، مرجع سبق ذكره،ص 30.

العدائـية إلى حالـــة عدم الثقة بالنفس التي كانوا يعيشونها نتيجة عجزهم عـن بـــث تعاليـم المسيحية بالطريقة التي ينشدونها في ظل المد الإسلامي الكاسح في إقلـــيم البلقان المسيحي وبعض من أجزاء أوروبا الغربية([1]).

هذا من جانب ،ومن جانب آخر لإزالة اللبس الذي عادة ما نلحظ بعض الباحثين يقعون فـيه نتيجة إما عدم إدراك لمعنى المصطلحيين، أوعمدا بغرض التضليل إعجابا بالحضارة الغربيـة ومنجزاتها.

وعليه **فالعالمية** هي إنفتاح على العالم واحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمـها ومـبادئها، فالعالمية لا تنـــكر الأخـــر بل تنفتح على المعرفـة العالمية وتتبادلها مع الاحتفاظ بالهوية الذاتية،وخاصية العالمية هـــي مـــن خصائص الديـن الإسلامي الذي هو دين لا يعرف الإقليمية أو الفئوية أو القومية أو الجنس وا ٍنـــما هو ديـــن عالمي يخاطب جميع البشر يصلح في كل زمكان فلا تحده حدود ولهذا نجد الخطاب القرآني موجه للناس جميعا وليس لفئة خاصة، فكم من أية في القران الكريم تقـــول يا أيها الناس([2]) ومن ذلك قول الله تعالى"يا أيها الناس إناخلقناكم من ذكر و أنـــثى..."([3]) وقوله تعالى"يا أيها

1 رابطة العالم الاسلامي ،الهوية الاسلامية والعولمة الوضعية"جدلية الثابت والمتغير، بحث مقدم إلى مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر الذي نظمته رابطة العالم الاسلامي،2012،ص ص 3-4 .

2 فاضل الشيخي،إنعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث، ص3

http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ01-06-2018

3 القران الكريم، سورة الحجرات،الآية 13 .

الناس إني رسول الله اليكم جميعا....."([1]) إلى غير ذلك من الأيات، فالرسول الكريم سيدنا محمد عليه أزكي الصلاة وأزكى التسليم جاء برسالة عالمية، فقد قال الله تعالى مصداقا لهذا القول"..... وما أرسلناك الا رحمة للعالمين.."([2]).

ويتفق مع هذا الرأي الدكتور محمد عمارة الذي يرى بأن العالمية توجه إنساني يجعل من العالم بمثابة منتدى حضاري لأنه يميل للتفاعل والتلاقح الثقافي والتكامل والتعاون بين الحضارات والشعوب والأمم التي يجمعها مشترك إنساني عام، مع إحتفاظ كل منها بهويته الثقافية دونما تفريط في مصالحها الوطنية والقومية.....الخ في إطار توازن المصالح. وعليه يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية.

أما العولمة فهي إرادة للهيمنة،ومحاولة لإختراق الأخر وسلب خصوصيته،فهي تعمل على سلخ الأمة من مبادئها وقيمها وتقاليدها وعاداتها وذوبانها في الأخر،فهي تقضي على الخصوصيات تدريجيا دونما صراع أيديولوجي لأنها تعمل على تكوين الشخصية المستسلمة*

فهي توهم بغياب الصراع حضاري أي التطبيع و الإستسلام لعملية الإستتباع الحضاري ،و بالتالي يحدث فقدان الشعور لهوية ما سواء لوطن أو لأمة أو لدولة مما يفقد الهوية الثقافية من كل محتوى.([1])

---

[1] القران الكريم سورة الأعراف،الأية158.

2 القران الكريم، سورة الأنبياء،الآية 107

* وهو إعتقاد المرء في أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته ،وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه،فتقوم بإلغاء كل ما هو جماعي ليبقى الإطار العولمي هو وحده الموجود،أنظر في ذلك فاضل الشيخي،مرجع سبق ذكره، ص04 .

ثانيا:التدويل

لقد ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانيـة بسبب إزدهـار التجارة الدولية وتطـور تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي أسهمت فـي الإنتقـال بعمليـة التبادل التي كانت تتم بـين بعض الشركات أو الدول من مرحلة القطرية و الإقليمية إلى مرحلة التدويل لتشمـل جمـيع الدول([2])

هذا وقد عرف مصطلح التدويل إختلافا واضحا بين مختلف الباحثين في تعريفه، فمنهم مـن يرى "بأنه يشير إلى عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية خـارج الحدود الوطنية ([3]) بينما يرى فريق ثاني **قالف،بيوميش** "أنه عملية تعديل وتكثيف العمليات المستخدمـة فـي العمل لإضفاء الطابع الدولـي عليها بما في ذلك الإستراتيجية.... والبيئة التنظيمية للمؤسسة والموارد المتاحة والبيئات الداخلية لمنظومة العمل التنظيمي داخـل المؤسسات المختلفـة"([4]) بينما يرى فريق ثالث"أن التدويل هو عملية أو مراحل متتابعة تقوم على مزيـج مـن المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها والتي تسمح للمؤسسة بإكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الدولية([5]).

---

1 نفس المرجع ،ونفس الصفحة .

2 عبد الحليم عمار غربي،العولمة الاقتصادية"رؤية استشرافية"،سوريا:دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2013 ص 20.

3 شوقي جباري،حمزة العوادي،تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح و مخاطر الفشل ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد الرابع،2013،ص107 .

4 محمد بن عبد الله العامري،متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية،متطلب تكميلي لنيل دكتوراه،جامعة أم القرى(السعودية)،قسم التربية والتخطيط،2013، ص15 .

5 شوقي جباري،حمزة العوادي،مرجع سبق ذكره،ص107 .

التدويل على أنــه"تطوير المنتجات و الخدمـات للدخول فـيDuboisوkotlerبينما يعرف الأسواق الخارجية"([1])

بينما يمكن أن نعرف التدويل على انه"عملية إضفاء البعد الدولي علـى السياسات والعمليات والبرامج التي يتم بموجبها بناء علاقات تعــاون متبادل بـــين المؤسسات الوطنية ونظـيرتها العالمية للوصول إلى التكامل والتفاهم وتحقيق الأهداف المشتركة([2]).

ثالثا:الكوكبة

إنه بحسب بعض الباحثين وفـي مقدمتهم الدكـــتور **إسماعيل صبري عبدالله** مـن الأفضـــل إستخدام مصطلح **الكوكبة** بدلا من **العولمة** مشيرا إلى الفعل كوكب في اللسان العربي فالإسم بمعنى الكــرة والمقصود بـها هـنا الكـرة الأرضيـة أي الكوكب Globeالإنجليزي مشتق مـن الذي نعيش على سطحه وكلمة العــالم تعني البشرية والنسبة إليها توحـــي بمشاركة الــناس جميعا في إنتشار الظاهرة([3]).

فكلمة الكوكبة مشتقة من كوكب الأرض، وهـي تعني عنده ذلك" التداخل الواضح فـي شؤون الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون إعــتداد يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة لكن ذلك بشكل مجرد"

1 philipe kotler,Bernared Dubois,marketing managment,12ed,Nouveaux Horizons,paris,2006,p779.

2 محمد بن عبد الله العامري،مرجع سبق ذكره،ص16.

3 عبد الحليم عمار غربي،مرجع سبق ذكره،ص20.

أما العولمة فهي تحمل فكرا يريد أن يفرض قيما موحدة على العالم أي قيما تتجاوز في إنتشارها الأطر المحلية التي تستند إلى وجود الأمة و الأقليمية التي تستند إلى فكرة الحقوق المتبادلة بين مجموعة من الدول يضمها إقليم واحد([1]).

كما تعتبر العولمة في نظره أنها كلمة مضللة لأنها توحي بأننا شركاء في الخير وهذا المعنى مضلل تماما لأن من نتائج دراسة الظاهرة أن الفقراء يزيدون فقرا وعددا وأن الأثرياء يزيدون ثراء ويقلون عددا([2]).

رابعا :الأمركة

هو مصطلح يشير في معناه إلى تلك العملية التي يتم بموجبها فرض النموذج الأمريكي على كامل أرجاء المعمورة بإعتباره نموذجا يعبر عن منتهى ما وصلت إليه البشرية من تطور على إمتداد التاريخ يشمل الثقافة والديمقراطية والبحث العلمي والتكنولوجيا.....الخ ،كما يزعم ذلك **فرنسيس فوكوياما** صاحب كتاب نهاية التاريخ([3])

المطلب الرابع:العولمة وتباين الإتجاهات بشأنها.

أولا:معارضو ا العولمة أو المناهضون:

1 حامد أحمد مال،العولمة في ظل التطور التقني و أثارها على مستقبل الوطن العربي، أطروحة دكتوراه،جامعة سانت كليمنتس،قسم السياسية،بغداد ،2009،ص07 .

2 عبد الحليم عمار غربي،مرجع سبق ذكره،ص20.

3 يحي مسعودي،أشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث ،حالة الجزائر-،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2008-2009،ص 21 .

لقد عرفت ظاهرة العولمة منذ بروزها ردود فعل مناهضة من قبل العديد من أطياف المجتمع الذين أدركوا مدى خطورتهـــا و إنعكاساتهـــا على مكتسبات وأمال الشعوب ،وبالتالي راحـوا ينددون بسياساتها ويدعون إلى التصدي لها أو طرح بدائـــل لهـــا ففي هـــذا الإطـــار أدان رؤساء الحكومات والعلماء.....الخ العولمة وأشاروا إلى الأخطار الناجمة عنـــها والتي تخل باستقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية.....الخ.

فاقتصاديا أكـدوا على أن ثمـــة تعارض بين العولمة الإقتصاديـــة و الديمقراطيـــة ذلك أن الديمقراطية التي تعني مشاركة الجماهير في إدارة شـــؤون بلادهـــم من أجـل تحقيق التنمية المستقلة ستفرغ من محتواها لا محال فـــي ظل هيمنـــة إقتصاد الســـوق الذي يفرض فكـــرا إقتصاديا جديد يقوم بإحلال التنمية الكونيـــة محل التنمية المستقلـــة، لـــذا دعوا إلى إحـــترام الحقوق الإجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، وا لى الشعور بالمسؤولية الأخلاقية المرتبـطة بالحرية الإقتصادية([1])

أما سياسيا فالعولمة تقـوض دور الدولة في العديد مـن المجالات لاسيما الرفاهية والخدمات وتجعل منها سوى أداة لتنفيذ إرادة الشركات الكبرى داخليا وخارجيا.

أما ثقافيا فإنها تكـــرس لما يسمى بالثقافة العالمية وهاتـــه الأخيرة من شانها أن تفضـــي إلى ذوبان الهويات الثقافية والقومية للشعوب على حد تعبير رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية([2])

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص 32 .

2 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص ص ،32-33 .

إن هذا الوعـــي بمخاطر العولمـــة لم يقتصر على العلماء و الحكومات وبعض الباحثـــين الغربيين فحسب بل شمل بالأساس حتـــى منظمات المجتمع المدنـــي العالمي التي أدركت أن ثني دعاة العولمة على السير إلى ما هم قادمون عليه لن يتأتى إلا من خلال جهـــد تنظيمي مكثف، وبالتالي تكونت منظمات عالمية ونقابات وحركات فلاحية، وجمعيات نسوية .....الخ وهي الجمعية من أجل طرح ضريبة على الصفقات ATTACضد العولمة مثل منظمة المالية بهدف مساعدة المواطنين.

Association pour la taxation des transaction financieres

المعروفـــــة Le monde Diplomatique مـن صحيفة بمبادرة والتي تكـــونت عام1997 بمناهضتها للعولمة كذلك منظمة يوبييل"2000 سيدة بريطانية تطالب بإلغاء المديونية علـى العالم الثالث([1])

أما على صعيد العواصم الأوربية والأسيوية فقد نظمت مظاهرات ضد العولمـــة، فقد شهدت هونغ كونغ مظاهرات أثناء إنعقاد جولـــة هونغ كونغ في 2005 وهـي جولة مباحثات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، كذلك شهدت منظمـة الساتل مظاهـرات فـــي 1999 ضد المنظمة العالمية للتجارة.([2])

أما عربيا فالمجتمع العربي يبدو أنه يفتقد إلى ذلك الجهد التنظيمي الذي عرفته العديد مـــن العواصم الغربية والأسياوية وكأن تداعيات العولمـــــة لم تطله بعد أو ربما تكون قـــد طالته لكـــنه قد يكون مغيب في ظل ظروف إقتصادية وقانونية وسياسية وثقافية معينة،وبالتالي ما

1عبد الرحمان شريط ،مرجع سبق ذكره،ص ص،123-124 .

2 مجد الدين خمش،العولمة و تأثيرها في المجتمع العربي،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2010 ،ص44 .

نلحظه اليوم في المجتمع العربي سوى مجموعات متناثرة من الكتاب والصحفيين الذين يركزون في كتاباتهم على سلبيات العولمة ويتغافلون عن ذكر إيجابياتها وهي تنقل في الغالب الأحيان عن مناهضوا العولمة في الأدبيات الغربية.([1]).

أما السلفيون فإنهم يناهضونها بإعتبارها مؤامرة غربية،وإرتباطا بهذه الفكرة يرى الدكتور جلال أمين أن العولمة هناك من يكرههاليس لسبب إقتصادي وا نما لسبب ديني، فالعولمة آتية من مراكز دينية غير ديننا بل هي قد تنكرت للأديان كلها وأمنت بالعلمانية([2])

ثانيا:مؤيدوا العولمة:

كما أن للعولمة مناهضون فلها مدافعون ومؤيدون و أغلب مؤيدوها من أصحاب الفكر اللبرالي الجديد ويتعاملون معها من منطلق إيجابي إلى درجة أنهم إعتبروا أن معاداتها ظاهرة لا أخلاقية لأنه بزعمهم من غير الأخلاق أن يتم إقصاء تطلعات وطموحات العالم الثالث لمجرد المحافظة على ما يوفره نمط خاص من العمل الغربي من راحة كما أن هذا الأمر سيفضي إلى نتائج سلبية ليس على الصعيد الإقتصادي فحسبوا نما على الصعيد السياسي أيضا إذ يخل بأهم مكسب تطلعت إليه الشعوب وهو الديمقراطية والحرية([3]).

وبناءا على هذا فهم يدعون إلى ضرورة الإنخراط في مضمار العولمة والتكيف والتفاعل معها بإيجابية و الإستفادة من خدماتها في مجال المعرفة والتكنولوجيا والمال لتحقيق التطور

---

1 نفس المرجع ،ص49 .

2 نفس المرجع ،ص ص،49-50 .

3 فرانك جي لتشنر ،جون بولي،العولمة الطوفان أم الإنقاذ ،ترجمة فاضل جكتر،ط1بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2004، ص32 .

والرقي ذلك أن الإنحراف عنها من شأنه أن يفضي إلى تخلف و إنحطاط على حد تعبير الباحث الامريكي **توماس فريدمان** فالإنخراط في العولمة له إنعكاسات إيجابية على بنية النظام الدولي وأدواره حيث يمنح مؤسساته في الأخير الفعالية والقدرة على ضبط التفاعلات الدولية وتوجيهها لخدمة السلم و الأمن الدوليين كما يمنحها التكامل والتجانس والاستقرار الدولي([1]).

ثالثا:التوفيقيون:

يقف أصحاب هذا الإتجاه موقفا وسطا بين الإتجاهين السابقين حيث يعتبرون أن العولمة لمر واقع لا مفر منه و أن ما على الدول إلا التعامل معها وليس قبولها بكل عناصرها و أن هذا التعامل يكون من خلال فتح قنوات الحوار مع قوى العولمة بهدف الإستفادة من مكاسب العولمة كبعض القيم ذات البعد الإنساني كحرية الرأي والتعبير،الدمقراطية، الخدمات الفنية والتكنولوجية التي تقدمها العولمة....الخ و التقليل من الخسائر التي قد تنجر عن الإنخراط فيها من قبيل الغزو الثقافي والإعلامي والقيمي الذي يهدد الهوية ويفضي إلى الفقر و إتساع الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب وهاته الخسائر ليس بمقدور دول عالم الجنوب تفاديها لأنها مفروضة ومشروطة عليها وهو ما يعني ضرورة الدخول في حوار حقيقي مع العالم المتقدم للتقليل من نسبتها([2])

1 عمار بن سلطان،الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية"الجزائر،دن،2012 ،ص ص،184-185.

2 نفس المرجع ،ص 187 .

المطلب الخامس:آليات العولمة

اولا:الآلية السياسية.

على الرغم من أن العولمة جوهرها إقتصادي فإنها لا تنحصر فقط في هـذا المجـال، بـل تتعداه إلى مجالات أخرى ثقافية إجتماعية سياسيـة، وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد أدرك دعـاة العولمة أن الهيمنة لن يكتب لها النجاح إلا بتعمـيم النموذج الاقتصـادي الرأسمالي الـذي يقتضي بالضرورة خلق بيئة سياسية جديدة تتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمـي أو بمعنى آخر إيجاد أنظمة سياسية ليبرالية منفتحة إقتصاديا وثقافيا وسياسـيا عـلى قـوى العولمة قادرة على التكيف لإستيعاب حجم التفاعلات المكثفة الناجمـة عن عمليـة التدويل الاقتصادي الرأسمالي، وهذا التكيف يكون طواعية أو كرها.([1])

ومن أجل بلوغ هذا الهدف عكف دعاة العولمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية علـى توظيف جملة من المفاهيم كالديمقراطية اللبرالـية، حقوق الإنسان...الخ للتأثير على بـلدان العالم بصفة عامة والعربية الإسلامية بصفة خاصة وجعلـها تندمـج في المنظومة الرأسمالية الغربية وهو الأمر الذي يقتضي في النهاية التدخل في الشؤون الداخلية للدول.([2])

1/الدمقراطية اللبرالية:

إن كلمة الدمقراطية هـي كلمة مـن أصل يوناني مركبة مـن كلمتين ديموس وتعني الشعب

1 نفس المرجع ،ص179 .

2 ثامر كامل الخزرجي،ياسر، علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص45 .

وكلمة كراتوس وتعني سلطة أو حكم الشعب لتعني مجتمعة سلطة أو حكم الشعب([1])

وقد قدمت العديد من التعريفات لهـا من قبيل تعريف" جوزيف شرمبتر" الذي يرى بأنها" ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول للقرارات السياسية،والذي يمـكن للأفراد مـن خلاله إكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس([2])

كما تم تعريفها على أنهاشكل الحكومة في قرارات مسؤولة تحكم في نظام يؤكد فيه إحـترام كل شخص لرأيه"([3])

وإثرى قـيام الثورة الفرنسية سنة 1789 تحولت الديمقراطية إلـى مبدأ قانونـي أو مذهـب سياسي يضع الأفراد جميعا متساوون أمام القانون، وهو ما جعل معظـم شعوب الأرض تأخذ بها و إن كان تطبيقها يختلف من بيئة إجتماعية لأخرى.

بينما في النصف2 من القرن20 تم الترويج من قبل الغرب وعلى رأسهـم الولايات المتحـدة الأمريكية لمـا يسمى بالديمقراطية اللبرالية التي تعني إعطاء الحرية للفرد مع وضع قيود على سلطة الدولة بوصفها مفهوما إقتصاديا وبهذا أصبحت الدمقراطية في الغرب تعني حرية الفرد السياسية كما تعني حريته الإقتصادية،ولقد لقيهذا الطرح الغربي للدمقراطية معارضة شديدة

1 زكرياء بوروني ،النخبة السياسية و إشكالية الإنتقال الدمقراطي"حالة الجزائر"رسالة ماجستير، جامعـة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السيياسية،2009-2010،ص16 .

2 ثناء فؤاد عبد الله،اليات التغيير الدمقراطي في الوطن العربي،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص 16 .

3 William, H. Rikey, Democracy in the US, London The Meamilak Company, 1970, P.31.

إبان الحرب الباردة من قبل أتباع الشيوعية الذين كانوا يروجون لمسمى آخر للديمقراطية وهو الديمقراطية الإجتماعية التي تؤسس للعدل بزعمهم وقد حاول كل طرف أن يفرض نموذجه على الأخر بتوظيف ما بحوزته من إمكانات و وسائل.([1])

لكن بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي و إنهزام النهج الشيوعي وتراجع أيديولوجيته في العديد من البلدان النامية وبعض البلدان التي إنفكت عنه مثل قيرغستان،أفغانستان.....الخ مضت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها نحو عولمة الديمقراطية اللبرالية حتى أن جعلتها ضمن أولويات سياستها الخارجية موظفة بذلك العديد من الوسائل من مخابرات وإعلام، وتقنية وقوة عسكرية وعلماء سياسة.....الخ([2])

وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد مضى علماء السياسة الشهيرين صامويل هنغتون، وفوكوياما للترويج للديمقراطية اللبرالية على النمط الأمريكي وتقديمها على أنها النموذج الأوحد الذي ينبغي أن يسود العالم كله محاولين إيجاد مبررات فلسفية ودينية لهذه الهيمنة ومقدمين في الوقت ذاته الإسلام على أنه العدو الأول للديمقراطية، وهو ما يترجم حقيقة الصراع الذي ستقوده الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا وقد وصل بهما الأمر إلى الترويج لها والتبشير بها كدين وقد تأكد هذا الصراع بعد احداث11 سبتمبر 2001 التي كانت نتائجها وخيمة على العرب والمسلمين.([3])

---

1 حامد احمد مال،مرجع سبق ذكره،ص ص،41-42 .

2 نفس المرجع ،ص42 .

3 محمد مراد،السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي"بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي،ط1،بيروت: دار المنهل ،2009 ، ص ص ص،32-33-34 .

ونحن نرى أن هذا الطرح غير مقبول بتاتا وهـذا ليس من منطلق رفضـنا للآخروا ٍنما من منطلق كونه كنموذج وضعي قدم كبديل للإسـلام الذي هو دين عالمي وليس عولمـي فـي الإتجاه الذي تدعو إليه الديمقراطية اللبرالية، وبالتالـي نلمس فيـه مساس بعقيدتنا كمسلمين ثم كونه لا يسمع أو يتجاهل ما وصلت إليه الحضارة العربية الإسلامية التي إقتدت بتعاليـم الإسلام الصحيح من تطور وتقدم، هذا من جهة ،ومـن جهة أخرى فحتى المتتبع لسـلوك السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بنشر الديمقـراطية يمـكن أن يسجل العديـد مـن الملاحظات التي توحي في الأخير بعدم جديتها فـي نشر وتوطيد الديمقراطيةوا ٍنما جادة فـي تكريس حكم البلوتقراطية أي حكم القلة الغنيـة، فالولايات المتحدة الأمريكيـة لوحـظ عنهـا ممارسة الضغط على دول عربية من أجل إتخـاذ إجراءات غير ديمقراطية عند الإقبال على مكافحة الإرهاب حيث الأولوية للأمن على الديمقراطية، كذلك ضغطت على دول عربية من أجل وقف الهجوم الذي شنته الصحافة على أمريكا،فرضت على السعودية توقيف الجمعيات الخيرية، توظيف الديمقراطية وبطريقة إزدواجية للوقوف ضـد الأنظمة المعارضة للسياسـة الخارجية الأمريكية ومساندة الموالية لها فهي تسقط أنظمة دمقراطية لا تخدم مصالحها وتؤيد أنظمة غير دمقراطية طالما تخدم مصالحها، إسقاط حكومـة حماس الديمقراطية في فلسطين طالما أنها من وجهة نظرهم تشكل تهديدا لمصالحهم.([1])

وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول فحوى ومضمـون هذه الدمقراطية اللبراليـة التي تروج لهـا أمريكا، وهنا يجيبنا نعوم تشومسكي بالقول".....إن القطاعات القويـة بمـا فيهـا أصحاب

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص49 .

الثروة المتحدين معارضون بشكل طبيعي للدمقراطية العاملة أو الشعبية إنه أمر طبيعي إنهم لا يريدون قيودا خارجية على قدراتهم لإتخاذ القرارات والتصرف بحرية وذلك يستلزم أن تكون النخب غير دمقراطية بشكل مفرط، ويقول أيضا هناك أشكال معينة من الديمقراطية مرغوب بها من قبل أصحاب الأموال والشركات, إن الديمقراطية الأمريكية هي ببساطة أكثر تعقيدا عما كانت عليه في الماضي.([1])

وبصيغة أخرى فالديمقراطية اللبرالـــية التي تروج لها أمريكـــا يقول عنها موريس دفرجيه إن مؤسساتها تشتغل ضمن بنى إقتصادية رأسمالية مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مما يعني أن السلطة لا تنبثق من الإنتخابات فقطوا ٍنما من الثروة،فالديمقراطية اللبراليـة التي تعني غنى بعض الأفراد أو بعض الطبقات أو بـعض الشركات تعظيم كذلك للقوة السياسية وبالتالي تصبح القلة الغنية هي التي تتحكم في السياسـة ،وهذا يتنافى مع الديمقراطية التـــي تزعم نشرها([2]) .

و عليه يتبين مما تقدم أن نمط الديمقراطية الذي تود الولايات المتحدة الأمريكية تسويقـــه هو نمط مفرغ من محتواه يقوم على شكليـــة المؤسسات الديمقراطيـــةوا ٍضعاف دور الجماهـــير لحساب الأقلية من أصحاب الأموال([3])

1 نفس المرجع، ص ص47-48 .

2 ثناء فواد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص18 .

3 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص50 .

2/حقوق الانسان:

إن مصطلح حقوق الإنسان قد شهد محاولات عديدة لتعريفه لكنها ظلت تعريفات متباينة فلم يجد لحد كتابة هذه الأسطر إتفاق جامع ومانعا بشأنه وذلك مرده إلى إختـــلاف الباحثين في إيديولوجياتهم وإختصاصاتهم فضلا عــن كونـــه مازال فـــي تطــور مستمر مع الظـــروف المحيطة ،ومن بين هذه المحاولات نجــد تعريف **السيد فودة** الذي يرى بأنه"تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسان أي بشرا، وهذه الحقوق يعترف بها للإنســان بصـــرف النظر عن جنسيته أو ديانتهأو أصله العرقي او القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصــادي وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوا معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها"([1])

بينما عرفه **قدري الاطرش** بأنها"مجموعة المبادئ والقيم المعنوية المستمدة من طبيعة الإنسان والتي تؤكد على ضرورة إحترام آدمية الإنسان وسلامة كيانه المادي والأدبـــي ونظـــــرا لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدونها أطلق عليها عددا مـــــن المصطلحات وهـــــي عناصر الشخصية والحقـــوق الملازمة للشخصية ،والحريات العامة، والحقوق الطبيعـــية وحقـــــوق الإنسان"([2])

وعرفتها **ليا ليفين**" بأنها مطالب أخلاقية أصيلة وغيـر قابلة للتصرف مكفولـة لجمـيع بنـــي البشر بفضل إنسانيتهم وحدها فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان

1 علي معزوز ،خصوصية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان،رسالة ماجستير،جامعة بومرداس،كلية الحقوق والعلوم التجارية،2005،ص32 .

2 قدري الأطرش،مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان، ليبيا:مجلس الثقافة العام،2008،ص654 .

وجرت ترجمتها بصيغة الحقــوق القانونية وتأسست وفقا لقواعـــد صياغـــة القوانين فـــي المجتمعات الوطنية والدولية وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكوميـــن بما يعنـــى موافقة المستهدفين بهذه الحقوق.([1])

بينما عرفته **الأمم المتحدة** على "أنها ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات مـن إجراءات الحكومات التي تمـس الحريـات الأساسية والكرامة الإنسانية ويلزم قانـــون حـــقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى([2])

هذا وقد تداولت الحضارات والديانات المتعاقبة هذا المصطلح وبالتالي فهو قضية قديمـة إلا أن مسالة التداول هذه لم تكـن بنفس التصور فثمة لا شك إختلاف فيما بينها فيما يتعلـــق بمصادر هذه الحقوق وكيفية رعايتها والآثار الناجمة عنها بالرغم من الإتفاق الشبه كلي على تلك الحقوق التي ينبغي إعلاؤها في المجتمع وصيانتها، لكـــن ومـــع هذا يعتقد العديـــد من الباحثين لاسيما الغربيين أن حقوق الإنسان لم تكن سوى وليـــــدة الثورة الفرنسية سنة1798 التي رفعت شعار الإخاء،المساواة،العدل.....الخ والتي ساهم في إنجاحها فلاسفـــة التنوير متناسين أن الإسلام قد تحدث عنها منذ1400سنة أي ق7م([3])

وبعيدا عـــن هذا الجدل يمكن القول أن العالم قد شهد العديد مـــن الثورات والحروب التـي كانت لها آثار وخيمة على الإنسان، وما الحربان العالميتان الأولـــى والثانية إلا خيـــر دليل على ذلك فقد حصدت الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال قرابة 50 مليون مـــن البشر

1 لياليفين،حقوق الانسان اسئلة واجوبة،ترجمةعلاء شلبي،المغرب:مطبعة لون الرباط،2009،ص 21 .

2 شفيق السمرائي،حقوق الإنسان في المواثيق و الإتفاقيات الدولية،ط1،عمان:دار المعتز للنشر والتوزيع،2015،ص15 .

3 ناظم الربيعي،أهداف الاعلان العالمي لحقوق الإنسانwww.anoor.seلقد تم تصفح الموقع بتاريخ 22-12-2017

وهو الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي أثناء تأسيس الأمم المتحدة إلى الإهتمام بقضية حقوق الإنسان و إدراجها ضمن أهدافه ومقاصده وربط الحماية الفعالة لها بالسلم و الأمن الدوليين([1])

بل الأكثر من ذلك بذلت جهود دولية في هذا الإطار بغية التوصل إلى طرح رؤية عالمية لحقوق الإنسان وتصبح مرجعية لجميع شعوب العالم، وقد كللت تلك الجهود بالتوصل إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة1948 الذي تم بموجبه حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التقيد به غير أن هذا الإعلان ظل من وجهة نظر العديد من الأطراف لا سيما أتباع المعسكر الاشتراكي أنه يجسد الرؤية الغربية لحقوق الإنسان وهي تلك الرؤية التي تركز على الحقوق المدنية والسياسية و تهمل الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية([2])

وبالتالي فهو أقرب للعولمة منه للعالمية،وعليه ظلت قضية حقوق الإنسان محل صراع أيديولوجي بين المعسكرين بحيث يحاول كل طرف أن يوظف ما لديه من إمكانات لإثبات أحقيته فيها.([3])

ومن جهة أخرى، فهذا الإعلان غير ملزم وهو ما دفع بالأمم المتحدة إلى الاتجاه نحو وضع نصوص تعاهدية تلتزم الدول بموجبها بإحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وكذا رفع

---

1 علي معزوز ،مرجع سبق ذكره،ص49 .

2 حامد أحمد مال مرجع سبق ذكره،ص 46 .

3 نفس المرجع ،ونفس الصفحة .

المبادئ المثالية في الميثاق إلى دائرة المواثيق والعهود القانونية الملزمة بعد تصديق الدول عليها، وفي هذا الصدد تم إقرار العهدان الدوليان للحقوق الإقتصادية والسياسية سنة 1966 لكنهما ظلا هما الآخران بالرغم من تأكيدهما على أهمية وتكاملية الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية جنبا لجنب يمثلان من وجهة نظر العديد من الباحثين الفلسفة والرؤية الغربية لحقوق الإنسان.([1])

كما أنهما بالرغم من إلزاميتهما لم يجدا تطبيقا صارما في الواقع العملي حيث سجلت إنتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان من قبل الدول الموقعة على هذان العهدان وهذا ما أكده أحد الباحثين p, Wachman في كتابه les droit de l,homme

لكن بعد الحرب الباردة إنتفى هذا الصراع الإيديولوجي بشكل لم تنتف معه تلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي آمن بها دعاة المعسكر الاشتراكي وهذا بعد المصادقة عليها رسميا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها حاولت في الوقت ذاته تعميم الرؤية الأمريكية لحقوق الإنسان وا لحاقها بالسياسة الخارجية، وهي تلك الرؤية التي أصبحت تشكل الإطار العام لنشر المفاهيم المرتبطة بالفكر الرأسمالي.([2])

وهذا من منطلق أنها الأصلح والأقدر على البناء، ولقد لقيت هذه المحاولات تأييدا واضحا من قبل بعض الكتاب* الذين دعوا صراحة إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية

---

1 علي معزوز،مرجع سبق ذكره،ص 58 .

2 حامد احمد مال،مرجع سبق ذكره،ص47 .

*من امثال Joshua muravchi ابرز باحثي السياسة الخارجية الامريكية و أحد روافد التيار اليميني المعروف بإسم التيار المحافظ الجديد،أ نظر علي معزوز،مرجع سبق ذكره،ص 36 .

نشر المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان في العالم وهذا بإعتبارها الأقدر علـــى لعب هـذا الدور من خلال الدبلوماسية الهادئة أو المساعدات أو العمل العسكري أن لزم الأمر([1])

وفي هذا الإطار عقدت عدة مؤتمرات أشهرها مؤتمر فينا 1993 الـذي حاول أن يؤكد على عالمية حقوق الإنسان غير أن بعض الدول مثل الصين تحفظت على هــذا الأمر و إعتبرت أن الثقافة والتقاليد يجب أن توضع في المقام الأول وتحججت بأن المعايير الدوليـــة لحقوق الإنسان بنيت على مفهوم غربي وهي لا تتناسب مع المجتمعات الأسيوية([2])

وقد صاغت بعض الحكومات الأفريقية حججا مماثلـــة، لكن هـذا المؤتمر بأغلبيته الكاسحة ظل رافضا لهذه الحجج و إعتبرها محـــاولات من هذه الدول للإنفلات مـــن الالتزامات تجـــاه حقوق الإنسان،خاصة و أن هذه الدول لهـــا سجل متخلف فـــي قضايا حقوق الإنسان وأكـدوا على عالمية حقوق الإنسان،و أن هناك حد أدني مشترك مـــن الحقوق يتعين على كل النظم السياسية أن توفرها للإنسان([3])

ومن ثم بات موضوع حقوق الإنسان مـــن المواضيع ذات الشأن الخارجـــي الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يرعاه، حيث في هذا الإطار نجد الأمـين العام بطرس غالـــي يـقول"إن الأمم المتحدة لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام إنتهاكات حقوق الإنسانوا نمـــا ستتخذ إجراءات

1 نفس المرجع و نفس الصفحة .

2 نفس المرجع،ص63 .

3 نفس المرجع،ص ص63-64 .

رادعة من قبل مجلس الأمن لحماية حقوق الإنسان، وبهذا ألغيت السيادة الوطنية أمام تدخل الأمم المتحدة([1])

وفي هذا الصدد وظفت الولايات المتحـــــدة هــذه الورقة لإستهداف أنظمة سياســية بعينها وفرض وتعزيز الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء تحت غطاء الشرعية الدولية أو بعيدا عنها ذلك أن المصلحة الإستراتيجية لها تقتضي التضحية بحقوق الإنسان، وبالتالي فهي تحبذ الأنظمة التي تخدم مصالحها حتى لو إن كانت منتهكة لحقوق الإنسان، وطالما أن الأمر كذلك فقد لوحظ عنها الإزدواجيةو الانتقائية في التعامل مع قضايا حقـــوق الإنسان وتجلى ذلك في فرضها الحصار على الشعب العراقي والإستمرار في هذه السياسية بالرغم مما يشكله هذا من إنتهاك جسيم لحق الشعب العراقي فـــي الحياة وهذا خروجا عن الشرعية الدولية، وفي الوقت ذاته تستخدم حــق الفيتو أكثر من 150 مـــرة لحمايةإسر ائيل مــن أي قرارات تدينها أو توقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.([2])

ثانيا/الآلية الثقافية:

يرى دعاة العولمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أن عملية عولمة الاقتصاد الــذي يرتجى منها أن تعمـــل بشكل أكبـــر على سيادة النـــمط الرأسمالي العالمـــي لـــن يكتب

1 عمار بن سلطان،مرجع سبق ذكره،ص156 .

2 محمد فائق، حقوق الانسان في عصر العولمة،"رؤية عربية"،برلين 24 مارس 2000www.ibn-rushd.org

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 10 -12-2017

لها النجاح إلا بخلق بيئة ثقافية عالمية تستجيب وتتكيف مع تطورات النظام الرأسمالي العالمي، وهو ما يعني في الأخير ضرورة عولمة الثقافة،وبعد هذا النوع من العولمة من أخطر أنواع العولمة على الإطلاق على حد تعبير الشيخ يوسف القرضاوي ([1])

وهذا لأنها تعني "محاولة دولة ما تعميم نموذجها الثقافي على الدول والمجتمعات الأخرى من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية، والقيم الثقافية، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية وإقتصادية ونفسية متعددة وذلك من خلال الإختراق الثقافي وإستعمار العقول وإحتواء الخيرات وربط المثقفين بدائرة محدودة تدور في فلك الدولة التي تهمش ثقافيا"([2])

فبعد الحرب الباردة وإنتفاء الصراع الإيديولوجي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق إمكانياتها أن تعمل على عولمة الثقافة الأمريكية –ولقد عبر عن هذا التوجه مختلف رموز الإدارة الأمريكية في أكثر من مكان وفي أكثر من مناسبة سياسية فها هو الرئيس الأمريكي جورج بوش يقول في مناخ الإحتفال بالإنتصار في حرب الخليج الثانية"أن القرن القادم سيشهد إنتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي"([3])

وعولمة الثقافة هذه ستكون من خلال عملية الإختراق الثقافي الأمريكي لباقي ثقافات العالم وهي تلك العملية التي تهدف إلى إلغاء الصراع الإيديولوجيوا إحلال محله صراع حول تأويل

---

1 يوسف القرضاوي،المسلمون و العولمة،القاهرة:دار التوزيع و النشر الإسلامية،2000،ص ص،46-47 .

2 Ronald Reberston,glopalisation:social Theroy and Global culture(london,Newbury park,Delhi,1992),p 225.

[3] صالح حسين سليمان الرقب،العولمة الثقافية:آثارها و أساليب مواجهتها بحث مقدم الى مؤتمر العولمة و انعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي،الأردن،2008،ص8 .

الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، كما تهدف إلـــى السيطرة على الأداة التي يتـم بها ذلك التأويل ،والتفسير والتشريع إنها تستهدف العقل والنفس و وسيلتهما فـــي التعامل مع العالم أي الإدراك ووسيلة السيطرة على الإدراك هـــي الصورة السمعية البصرية التي تســعى إلى تسطيح الوعي أي ربطه بمـــا يجري على السطح مـــن صور ومشاهـــد ذات طابـــع إعلامي إشهاري مثير للإدراك مستفز للإنفعال حاجب للعقل.....الخ وبالسيطرة على الإدراك وا ٍتقان استعمال الصورة يتـــم إخضاع النفوس أي تعطـــيل فاعلية العقـــل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك والهدف هـــو تكريس نوع معين من الإستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع.([1])

وقولنا بإلغاء الصراع الأيديولوجيوا ٍحلال محله الإختراق الثقافي لا يعني موت الإيديولوجيا كلا بل العكس من ذلك فالإختراق الثقافي محمل بأيديولجية جديـــدة إنها إيديولوجيا تختلف تماما عن الإيديولوجيات المتصارعة التي سبق وان عرفناها كالرأسمالية والإشتراكية كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل ولا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تعمل على مقاومتوا ٍنـــما تعـــمل على شل الرغبة في البديل وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات، يمكـــن أن نسميها إيديولوجيا الإختراق.([2])

ففي دراسة قام بها باحث أمريكي توصل إلى أن إيديولوجيا الإختراق تعمل علـــى نشر جملة من الأوهام- هي نفسها مكـــونات الثقافـــة الإعلامية الجماهيـــرية في الولايات المتحـــدة

1 محمد عابد الجابري،العرب والعولمة،مرجع سبق ذكره،ص ص،301-302 .

2 نفس المرجع ،ص302 .

الأمريكية- تعمل فـــي الأخير على تكريس ما يسميه عابد الجابري بالأيديولوجية الفرديـــة المستسلمة وهاته الأوهام هي كالآتي:

1/وهم الفردية:تمزيق الشعور الجمعي و إبعاد الفرد من الشعور بالجماعة.

2/وهم الخيار الشخصي:طمس روح الجماعة و إعتداد الفرد شخصه لذاته فقط.

3/وهم الحياد:يعني عدم الإلتزام بأية قضية وطنية وحتى أخلاقية ولا يحرك ساكنا تجـــاه أي أمر يستوجب الإهتمام أو التضحية.

4/وهم الإعتقاد بالطبيعة البشرية التي لا تتغير:ضد كل شيء إسمه الحركة والتغيـــير حـــتى لو إن كان ذا مردود ... ولا يعترف هذا النوع بوجود الفوارق بين الأغنياء والفقراء أو أية فـوارق أخرى بين الناس وينظر إلى كل ذلك كأمور طبيعية وبذلك تكريس الاستغلال وعدم المـساواة

5/وهم غياب الصـــراع الاجتماعي: وتعني الإستسلام لجميع أنواع الاستغلال مهـما كـــان مصدره كما تعني إلغاء الصراع بجميع أشكاله وتجميد الكفاح، وغلق الأبواب أمام التغـــيير للأفضل([1])

ولغرض تجسيد هـذه الأيديولوجية ووضعها موضع التطبيق إتبع دعـاة العولمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل والمغالطات والإستراتيجيات للتأثير فـــي تفكير الناس وقناعاتهم هي كالأتي

1/إشاعة مصطلحات جديـــدة ذات مضامين مختلفة تحل محل المضامين الأصلـية التـــي تتصل بحياة وشخصية الأمة العربية وبعض البلدان الإسلاميةإ سرائيل مثل مصطلح الشرق

1 نفس المرجع،ص ص،302-303 .

الأوسط، وهذا بهدف إحلال تسمية الشرق الأوســـط الذي يضـم بعض الدول الإسلامية مثل بإران و أفغانستان وتركيا بدلا من تسمية الوطن العربي ودمج إسرائيل به ومحو الصفة العربية عن قضية فلسطين لتصبح قضية الشرق الاوسط.

2/نشر أنظمة التعليم والفكر والمفاهيم الخاصة بالعولمة، وتبني النمـــوذج الغربي والأمريكي في المؤسسات التعليمية ومن ضمنها الجامعات.

3/نشر الأفلام السينمائية والتلفزيونية والأغاني الأجنبية والموسيقى ومحاولة جــعل مضمونها يسود بالتدريج كنمط تفكير وسلوك للأفراد في العالم لاسيما الدول النامية.

4/الترويج للتجارة الثقافية كالمطبوعــات والأدب والموسيقى والأفـــلام حتى أصبحت بالـغة الأهمية مـــن الناحية الاقتصادية حيث غزت الأسواق العالمية وقد كان للمنتوجات الإمريكية النصيب الأكبر منها حيث أن هوليود استطاعت أن تصل معظم أسواق العالم.([1])

وقد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في الترويج لنمطها الثقافي مـــا بحوزتها مـــن مـــادة إعلامية ضخمة حيث بلغت حوالي 65٪ بكل تفرعاتـــها من مجمـــوع المـــادة الإعلامـــية العالمية،فالولايات المتحدة الأمريكية تملك 12عملاقا صناعيا في مجال الاتصالات والإعلام والمعلوماتية من منتجي البرامج والمواد التي تغرق السوق الأمريكية والعالمية.([2])

---

[1] عبد القيوم عبد الحليم الحسن،الجامعات والعمل الإسلامي في افريقيا–العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في افريقيا ،ندوة، الخرطوم ،03–03–2004، ص11 .

2 لقاء مكي العزاوي،تكنولوجيا الاتصال و ظاهرة العولمة"التطور من أجل الهيمنة"

elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4432.pdf لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 31–05–2018

ففي الواقع أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر نمطها الثقافي فمضت في صناعة ما يعرف بإعلام العولمة الذي" يعرف بأنه سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول.....لتقيم عالما من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن هو عالم الشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمرة منظمات ذات طبيعة خاصة يتسم مضمونه بالعالمية والتوحد على رغم تنوع وسائله التي تبث عبر وسائل لتتخطى حدود الزمكان واللغة لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء.....الخ."([1])

ولقد نجحت في ذلك إلى حد ما فالهيمنة الإعلامية الأمريكية غيرت من سلوك و تفكير العديد من المواطنين لاسيما في الوطن العربي الذي يتميز بخصائص ثقافية محددة حيث ظهرت عناصر جديدة في التفكير والسلوك من قبيل ظاهرة الإغتراب والنظرة الفردية والمادية والإستهلاك الترفي ،كذلك مكنت ثورة الإتصالات الإنسان من تلقي المعلومات والثقافات في أي جزء كان من أجزاء الكرة الأرضية، مما قد يستتبعه إختراق للثقافة الوطنية لاسيما في ظل عولمة الثقافة.([2])

ثالثا/الآلية الاقتصادية:

1 نفس المرجع .

2نفس المر جع .

لإعادة هندسة العالم إقتصاديا وتشكيل ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمـــي الجديد ذي الأديولوجية الرأسمالية والتحكم في إطاره فـــي الاقتصـــاد العالمي فقد لجأت قوى العولمة إلى مجموعة من المؤسسات الهامة والمؤثرة وهي:

1/منظمة التجارة العالمية.

2/شركات المتعددة الجنسيات

3/صندوق النقد الدولي

4/البنك العالمي.

لكن هذا لا يعني عدم لجوؤها إلى وسائل أخرى أو آليات أخـــرى من هذا القبيل كالشراكـــة والمناطق الحرة ،والمنظمات الإقليمية .....الخ

لكننا في هذا المقام سنكتفي بالتركـــيز على تلك المؤسسات الأنفة الذكـــر فقط وهـــــذا مـن منطلق إعتقادنا بالدور البارز الذي يمكن أن تقوم بـــــه تلك المؤسسات فـــي الترويج للعولمة الرأسمالية التي تجد التجسيد الفعلي لها في آليات أخرى كالشراكة والمناطق الحرة..... وكذا لخدمة المصالح الإستراتيجية لقوى العولمة، وقد يبدوا ذلك ممكنا إلى أبـــعد حد إذا علمـنا أن القوى الر أسمالية القائدة لمشروع العولمة هي من أنشأت تلك المؤسسات وهـــي مـــن تمـلك التأثير الكبير في عملية صنع القرار فيها.

أولا/منظمة التجارة العالمية:

لقـد مثلت مسألـــة إنشاء منظمة التجارة العالمية فـــي واقع الأمـر تجسيد لحلم أو هـدف طالما راود صناع القرار الغربيين، فقبيل الحرب العالميـــة الأولـــى وعـــلى لســـان الرئيس

الأمريـــكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل تـم طرح تلك المسألة، وهـذا بهدف الوصـــول إلـى المواد الخام الأولية، لكن عدم أهلية إقتصاديات الدول للدخـول إلى السوق العالمية أرجئ إنشاؤها إلى سنة 1995 وبالتالي فهـي فكرة قديمـــة تخفـي في ثناياها الرغبة في الهيمنة على التجارة العالمية.

ففي جانفي 1995 بمدينة مراكش المغربية تم إقرار الصيغة النهائية للإعـــلان عـن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة،وهذا طبعا بعـد مفاوضـــات دامت قرابة نصف قرن بدءا بجولـة جينيف التي أعلنت عن ميلاد ما يسمى بالإتفاقيـــة العامـــة للتعريـفة والتـجارة الجمركيـــة سنة1947إ نتهاء عند جولة الأورغواي سنة1994 التي أعلنت عن وفاة هاته الأخيرة و بـهذا حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الجات متخذة من جنيف السويسرية مقرا لها([1])

لكـن ونظـــرا لأهمية هذه الإتفاقية فإنه يمكننا أن نسلط الضـوء عليها ولـو بشكل موجـز فالإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية هي عبارة عـن معاهدة متعددة الأطراف تتضـمن حـقوقا وإلتزامات بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية،حيث بدأت المفاوضات فـــي البدايـة على أساس ثنائي ثم جمعت هاته الإتفاقية لتشكل معا إتفاقية شاملة لتحرير التجارة في السلع([2])

ولقد إنطوت الإتفاقية على مجموعة من المبادئ هي كالاتي:

1- مبدأ المعاملة الوطنية: ومعناه أن تتم معامـــلة كل دولـــة لسلع الدول الأخرى معاملة السلع الوطنية سواءا فيما يتعلق بالضرائب المحلية أم الأنظمة المعمول بها وفي هـذا الإطار

---

[1] عبد القادر التومي،مرجع سبق ذكره،ص ص 97 -98 .

2 مصطفى رجب ،العولمة ذالك الخطر القادم،ط1،عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2009، ص57 .

تعطى الدولة المشاركة في الاتفاقية وضع الدول الأولى بالرعاية ويقصد به حصول الدولة على كل المزايا الممنوحة من بلد أخر للبلدان الأخرى تلقائيا حتى لو لم يكن البلد طرفا في إتفاقية محددة ويستثنى من ذلك البلدان الداخلة في ترتيبات تجارية إقليمية.

2-مبدأ حظر القيود الكمية: و المقصود به أن يتم امتناع الدول المشاركة كلها في إتفاقية الجات عن إستخدام القيد الكمي أي تحديد الواردات بكمية معينة في أساليب التعامل التجاري مع الدول الأخرى، ومعنى ذلك أن الدول ليس لها سوى استخدام الرسوم الجمركية كآلية وحيدة لحماية الصناعة المحلية.

3-مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: و معناه أن تقوم الدول الأعضاء في الاتفاقية بخفض رسومها أمام الواردات الأجنبية تحفيزا للتجارة العالمية ،وتقليصا للعوائق السعرية عليها

4-التعهد بتجنب سياسة الإغراق: و المقصود بها أن تحاول الدول الأعضاء الإمتناع عن دعم السلع المصدرة دعما ماليا مباشرا من أجل ترسيخ قيم التنافس الحر بين الشركات والمنشات التجارية بدون التدخل الحكومي ([1])

وعلى هذا فهي تتوخى مجموعة من الأهداف نوردها كالأتي:

*وضع أسس وقوانين واضحة لنظام تجاري يستند على مبدأ المزايا النسبية.

توسيع الأسواق وتسهيل الوصول إليها.*

تنشيط الطلب على الموارد الإقتصادية العالمية وتشجيع الاستغلال الأمثل لها([2])*

1 سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سبق ذكره،ص63 .

2 نداء صادق الشريفي،مرجع سبق ذكره،ص70 .

وبالرغم من أن هذه الأهداف تعكس الرؤية الليبرالية للمعسكر الرأسمالي وتعـرض على أنها مسطرة لتحقيق حكمة واضحة وهي تحقيق الســـلام وتبادل الثقافات بين الدول وبناء السلـم والأمن الدوليين ([1])

إلا أنه و في الأخير وبقراءة فاحصة لمدى إلـتزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية وبالتالي مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها فإننا نشعر حينها بمدى خطورة المشاكل التي تواجـه الجات وبالتالي عدم نجاعتها والتي تتلخص أساسا في الرغبة الأمريكية في الهيمـــنة على التجـارة الدوليةإقصاء باقي الأطـراف الأخـــرى، والمصلحة هي سيـدة المـوقف وهـو ما سيجـعل الإنقلاب على مسببات الحكمة مدعاة للصراع وللاستقرار الدولي.

وفي هذا الإطار يشير احد الباحثين إلى أن اتفاقية الجات كان الهدف من وضعها مايـلي:

-التقليل من أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والحد من خطورته.

-إن هذه الإتفاقية جاءت كرد فعل ضد الإتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية التي حاولت بناء الجدار الحديدي لمنع تدخل الدول الراسمالية في اقتصاديات هذه المـــجموعة فـجاءت إتفاقية الجات لتبني جدارا حديديا آخر حول الجدار الذي فرضته هذه المجموعة على نفسها من اجل إسقاطها ليس بوسائل الحربإنما بالوسائل الاقتصادية وقد نجحت في ذلك الدول الغربية إلى ابعد الحدود، ثم إن اتفاقية الجات وضعت لخدمة مصالح الدول المتقدمة وهـــي

1 احمد محمد ابو زيد،تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية،"دراسة نظرية"،المجلة العربية للعلوم السياسية ،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد33 شتاء 2021،ص100 .

الدول الصناعية المهيمنة على الاقتصاد العالمي، لذا لوحظ عنها إهمالها لمصالح الدول النامية فيها.

كذلك على الرغم من أن تلك الدول الصناعية مهيمنة على الجات إلا أنها تخالف تطبيق الإتفاقية من حين لآخر وهذا في حالة تعارض أحكام الإتفاقية مع مصالحها، فتلك الدول تطالب الدول النامية بتحرير التجارة ،وفتح أسواقها وتحرير إقتصادها في حين تتمسك في دولها بحماية منتجاتها ودعمها و إغلاق الأسواق أمام المنافسين.

فضلا عن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمسألة إنشاء منظمة خاصة لتطبيق الجات وهذا عند عقد الإتفاقية لكنها فيما بعد وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وتغير النظام الدولي لصالحها تغيير موقفها بخصوص إنشاء المنظمة.

وعليه فلم تجد الجات طريقها للتطبيق العملي وبالشكل الذي رسمته الإتفاقية ،إلا أنه بانهيار الإتحاد السوفيتي سنة 1991 أصبح الطريق مفتوحا أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس منظمة التجارة العالمية([1])

أي لتأسيس "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول" ([2])

---

1 سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سبق ذكره،ص ص،64-65 .

2 سهيل حسين الفتلاوي،منظمة التجارة العالمية ،ط1،عمان:دار الثقافة،2006،ص46 .

*الانظمام الى المنظمة يخضع لشروط صارمة بدءا بتقديم طلب الى الامانة العامة مرفقا الوثائق التالية: دراسة عن اوضاع البلد الاقتصادية وسياستها الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجيين والمصدريين وكذا الانظمة الجمركية وانظمة الاستراد والتصدير المعمول بها وجدول التعريفة الجمركية للسلع والخدمات وانتهاءا بالمفاوضات وتحليل نتائج تلك المفاوضات وتقديم تقرير الى مجلس المنظمة ليتخذ المجلس الوزاري قرار القبول او عدم القبول...=

وعلى الرغم من أن العضوية فيها تخضع لشـــروط صارمة* إلا أنـــه منـذ تأسيسها شرعت الدول على إختلاف أنظمتها الإقتصـــادية إما إيمانا بجدواها أو تحت الضغوط بالإنظـــمام إليها([1])

ومنذ تأسيسها رسمت المنظمة لنفسها مثلها مثل باقي المنظمات الدولية الأخرى أهدافا تتمثل فيما يلي:

1/إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلـــك من خـــلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشان الأمور التجارية فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمـة خاصة و أن الإجتماع الـــوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمـــح للدول بطـــرح إنشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2/تحقيق التنمية:لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها عن75٪ من مجموع الدول الأعضاء ويمكن تحقيق التنميـــة لهـذه الدول مـن خلال مر اعـــاة ظروفهـــا الإقتصادية أثناء تلخاذ وإصدار القرارات إضافة إلى تمكينها مـــن الإستـفادة مـــن المعاملة التفضيلية

3/حل النز اعات بين الدول الأعضاء: بالتقليل من النزعات بين الدول الأعضـــاء وفضـها و للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام التجـــارة الدولية فـــي عهد الجات بسبب

= بالإضافة الى توجيهات اصلاحية أخرى في مجال النقد والمال.....الخ،لمزيد من التفاصيل راجع مجد حشماوي ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،2006،ص ص،151-152 .

1 فلاح كاظم المحنة ،مرجع سبق ذكره،165 .

غياب آلية خاصة لحل النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النز اعات التي عانت منها الدول النامية كثيرا.

4/البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء:وذلك مـــن خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وهـذا عـن طريـق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية ذلك لأن المنظمة تهدف إلـى تحقـيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

5/تقوية الإقتصاد العالمي:وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيـل الوصول إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمـثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.([1])

ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فإن المنظمة تقوم بالوظائف التالية:

1 /الإشراف على تنفيذ و إدارة العلاقـــات التجارية متعددة الأطـــراف التي تنظـم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2/تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكـام الإتفاقات المتعلقة بتحريـــر التجـارة الدوليـــة وبهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيـــد مـــن المفاوضات فيمـــا يتعلق بالعلاقـــات التجاريـــة متعددة الأطراف.

1 ناصر دادي عدون،محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :الأهداف و العراقيل،مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث سنة 2004، ص68 .

3/الإشراف على فض المنازعات الدولية بشأن تطبيق نصوص الإتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ المنصوص عليها في الإتفاقية الخاصة بذلك.

4/إدارة السياسات التجارية ومراقبتها وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش.

5/التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له من أجل تحقيق أكبر قدر من الانسجام في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.([1])

لكن وفي واقع الأمر، فالمنظمة لا تعدو أن تكون مجرد آلية من آليات العولمة الاقتصادية التي تم إنشاؤها من قبل الدول الصناعية المتقدمة بهدف تحقيق مصالحها لا غير وهذا من خلال العمل على التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم بهدف تحويله إلى سوق واحدة يتمتع فيها الرأسمال بحرية الحركة والتصرف وإلى تنميط العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي خاصة الدول النامية وجعله ينسجم مع نشاط الشركات المتعدية الجنسيات وهذا كله من شأنه أن يسمح لها بالولوج إلى الأسواق الخارجية لاسيما أسواق الدول النامية وتصدير الفائض من منتجاتها ،وكذا البحث عن مجالات أخرى لإستثمار الأموال الفائضة عن الحاجة.

وبالتالي تسهيل مهمة الهيمنة على التجارة الدولية من قبل الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يدعنا نسلم في الأخير بأن الأهداف المعلنة من قبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان الرفاهية لجميع الشعوب هي مجرد شعارات لتحقيق

1بلال علي النسور،العولمة وآثارها على الدول العربية،ط1،عمان:جليس الزمان للنشر والتوزيع،2014،ص ص،42-43 .

أهداف خفية على نحو ما سبق و أن ذكرناه([1])

ثانيا:الشركات المتعددة الجنسيات:

مما لا شك فيه أن الشركات المتعدية الجنسيات قد أضحت اليوم تشكل أحد أهم و أبرز الآليات لتكريس نظام العولمة على الإطلاق لا سيما في شقها الإقتصادي فهاته الأخيرة كظاهرة إقتصادية طالت تأثيراتها سيادة الدول–لا سيما الدول النامية وفي جميع المناحي– أصبحت مدعاة للإهتمام من قبل العديد من الباحثين والمختصين ،وفي هذا الإطار أنشأة الأمم المتحدة مركزا خاصا يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1974 كما أنشأة فيما بعد سنة 1992 مؤتمرا للتجارة والتنمية وهذا لتتبع ودراسة نشاط هذه الشركات.([2])

وفي خضم هذا الإهتمام أيضا قدمت مجموعة من التعريفات لتلك الظاهرة الاقتصادية إلا أنها لم تحظى بإتفاق عام وشامل، بل وطال هذا الاختلاف حتى تحديد التسمية فمنهم من يرى أنه من الأصح أن يطلق عليها تسمية الشركات العابرة للقوميات بينما يرى فريق ثاني أنه من الأصح أن يطلق عليها الشركات عبر الوطنية بينما يرى فريق ثالث أن تسمية المؤسسة المتعددة الجنسيات هو الأنسب لوصف تلك الشركات.....الخ وهكذا، هذا

1 بوبكر بعداش،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات–حالة قطاع البترول–،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2009–2010،ص 39 .

2 احمد عبد العزيز وآخرون،الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية،مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس والثمانون،2010 ،ص 118 .

ويعزو هذا الإختلاف إلى مجال إهتمام كل باحث وتخصصه من الإقتصاد إلى القانون إلى السياسة.....الخ

أما بالنسبة للجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية في تقريرها الخاص Multinational بدلا من كلمةTransnational فقد رأت بضرورة إستخدام كلمة Entreprise ([1]) بدلا من كلمةCorporation وكلمة

وبهذا تكون أقرت بتسميتها الشركات العابرة للقوميات أو متعدية القومية.

ومن بين التعريفات التي قدمت لها نجد ما يلي:

*بحسب **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** فإنها"كيان إقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أوفرو ع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا".

***توجندات** "الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة"

***ليفنجستون**"هي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة تمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو اكثر"([2])

***فرنون**" المنظمة التي تزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أو أكثر"

1 نفس المرجع ،ص116.

2 نفس المرجع،ص ص،117-118 .

***جون لويس ميخايلي:** هي كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج في خارج البلد الأم هذا ما يستدعي تأسيس فروع في الخارج([1])

بينما إنتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات المتعددة الجنسيات في اطار منظمة الأمم المتحدة لوضع تعريف مفاده"هي تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني و مجال النشاط الذي تعمل فيه و أن تعمل هذه الشركات في ظل نظام لاتخاذ القرار يسمح بإتخاذ سياسات متجانسة إستراتجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار و أن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى، وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الأخرين"([2])

أما بالنسبة لي فإنني أشاطر التعريف الذي يرى بأن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواءا عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى وتلعب دورا في التدفق العالمي للإستثمار

1 بوبكر بعداش،مرجع سبق ذكره،ص71 .

2 أحمد عبد العزيز وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص118 .

الأجنبي المباشر في مجموعة كثيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالـــم ممـــا جعلها تسيطر حاليا على حوالي ثلثي التجارة العالمية([1])

و أيا كان التعريف المقدم لهذه الظاهرة فإنها في الأول والأخير تشكل قوة إقتصادية عالميــة بامتياز تسهم في عولمة الاقتصاد وهذا بمشاطرة أو باتفاق معظم الباحثــين بدأت إرهاصاتها الأولى في القرن17، حيث وجدت شركات احتكارية عملاقة في مجال التجارة الخارجية مثل الشركات البريطانية للهند الشرقية إلا أن فتـــرة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهـــدت إزدياد لهذه الظاهـرة وبوضوح ،بحيث أصبحت قوة متحكمة فـــي مجريات التطورات الاقتصاديـــة والسياسية في العالم المعاصر، وقد رافق ظهورها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ودعمـــها للمبادرة الاقتصادية على صعيد عالمي، كما دفعت التطورات الكـــبرى التـــي حصلت فـــي سبعينيات وثمانينيات القرن20 بالرأسمالية بالتوجه عالميا متخذة أشكـــال متعـــددة من بينها النفوذ المتنامي للمنظمات الدولية، والشركـــــات المتعديـــة الجنسيات التي توظف وتستعمل لتطوير اتجاهات الرأسمالية الجديدة، فهي في الحقيقة لم تنشأ بـــدافع اقتصادي أو سياســـي معينوا ٍنما تجسيدا لمبدأ الرأسمالية التوسعية الاستعمارية([2])

هذا و تمتاز الشركات المتعدية الجنسيات بمجموعة من الخصائص نوردها كالأتي:

1/ضخامة الحجم:تمتاز الشركات المتعدية الجنسيات بضخامة حجمها وهذا ليس من منطلق رأسمالها الذي لا يمثل في الحقيقة سوى جزء بسيط من إجمالي التمويل المتاح لـــها ولا برقم

1 بوبكر بعداش،مرجع سبق ذكره،ص119 .

2 أحمد محمد مال،مرجع سبق ذكره،ص67 .

العمالة لأن تلك الشركات ولـــدت في أجواء الثورة التكنولوجية التـــي ضاعفت من إنتاجـــية العمل إلى مستويـــات غير مسبوقة وقلصت مـــن عـــدد العمالة لا زيادتها ولا كذلك بحجم إنتاجها وذلك نظرا للتنوع الشديد للمنتجات التي تنتجها شركة واحدة كبرى و إنما مـن منطلق رقم مبيعاتها، فشركة كشركـــة **جنرال موتورز** مثلا والتي صنفت كخامس قـــوة اقتصادية في العالم من بين القوى الاقتصادية يفوق رقم أعمالها الناتج القومي الخام لفرنسا وشركة **كشركـة تويوتا اليابانية** يفوق رقم أعمالها الناتج القومي الخام لدولة البرتغال.

2/تنوع الأنشطة: لا تتقيد الشركات المتعدية الجنسيات بإنتاج منتـوج واحد كالســيارات مثـلا باعتباره منتوجا رئيسيلا ٍنما يمتد نشاطها لإنتاج منتوجات أخـــرى فرعية وعـــادة مـا تلجـأ الشركات المتعدية الجنسيات لمثل هـذه الإستراتيجية وهذا لتقليل إحتمالات الخسارة فهـــي إن خسرت في نشاط عوضته في نشاط آخر.

3/الانتشار الجغرافي: تعمد الشركات المتعدية الجنسيات إلى ممارسة نشاطها الإنتاجي فـــي أكثر من دولة وذلك بحثا عن ظروف أكثر ملاءمة لممارسة ذلك النشاط، لذا فهي في هـذا الإطار لا تكتفي بالإستثمار في الدول النامية فحسب و إنما حتى في الدول المتقدمة.

4/تعبئة المدخرات المالية: يعد التمويل عنصرا أساسيا في حركية وفاعلية وديمومة الشركات المتعدية الجنسيات، لذا فهي عادة ما تلجا إلى تعبئة مدخراتها المالية من السوق التي تنـظر إليها على أنها سوق واحـــدة وهذا بطرح أسهمها للبيع فـــي الأسواق الماليـــة الهامـــة مـثل طوكيو ،ميلانو ،باريس ،لندن، زيورخ، فرانكفورت، نيويورك وحتى في الأسواق الناهضة كـــ

كونج كونج، سنغافورة ،بومباي.....إلخ أو عن طريق مشروعاتها المشتركة أو عن طريق طرح أسهم في السوق المالية المحلية أو الإقتراض من الجهاز المصرفي.....الخ.

5/تعبئة الكفاءات:تسعى الشركات المتعدية الجنسيات إلى إستقطاب أحسن الكفاءات البشرية في العالم للعمل لديها، لذا فهي لا تتقيد بتفضيل مواطني دولة معينة حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وبالتالي فإن النمط السائد في هذه العملية هو أنها تستفيد من الكوادر المحلية في الشركة التابعة لها وبعد اجتياز تلك الكوادر لسلسلة من الإختبارات والمشاركة في عدد من الدورات التدريبية يتم تصعيدهم إلى مستوى الكوادر الدولية لدى الشركة الأم كما أنها تحاول قدر الإمكان إستقطاب العاملين البارزين في شركات أخرى ([1])

ومن جهة أخرى تقوم هذه الشركات بإنتاج30٪ من منتوج العالم وتسيطر على 70٪ من التجارة العالمية وعلى 80٪ من حجم الإستثمارات.

فبالنظر إلى جملة تلك المؤهلات التي تمتاز بها تلك الشركات المتعدية الجنسيات يتبين لنا الدور البارز الذي تضطلع به في مجال تدويل الإستثمار والإنتاج والخدمات وهو الأمر الذي سيفضي إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج تضمن لها في النهاية التحكم في الإقتصاد العالمي([2])

بحيث تصبح تتحكم في الإنتاج والتوزيع والتبادل والسعر والحصول عليه أو منعه وتفتعل الأزمات أو تحلها.

---

1 مصطفى رجب،مرجع سبق ذكره ،ص39 .

2 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص 62 .

وبالتالي فإن توجيه حياة البشر لـم يعد بيد البرلمانات ولا الحكومـات و إنما أصبح بيدها إذ تفرض رغباتها على دول العالم قاطبة، وبالتالي توجيه السياسات وفق أهدافها.

وطالما أن الأمر كذلك فقد وظفت تلك الشركات من قبل دعاة العولمة وعلى ر أسهم الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في البلدان التي لا تتماشى والنمط الرأسمالـي وهذا التأثير ليـس فقط إقتصاديا فحسب وا ٍنما سياسي وعسكري كذلك ومن أبرز الأمثلة على تلك الأدوار التـي تقوم بها تلك الشركات للتأثير السياسي والعسكري مـا نجده في إفريقيـا، ودول إمريـكا اللاتينية و أسيا حيث نجد أن إحدى الشركات الامريكية أسقطت سنة 1972 نظـام السلفـادور اللندي ذي التوجه الإشتراكي في الشيلي و أن إحدى الشركات البريطانية أسقطت سنة1953 جكومة مصدق في إيران بعد أن عزم هذا الأخير على تأميم مصافي النفـط و أباره، كذلك إطاحـة الشركة الفرنسية الف بالرئيس المنتخب باسكال ليسونا في الكونغو وهذا إثري انقلاب عسكري لأنه أراد كسر عملية الإحتكار التي تقوم بها تلك الشركة و هـذا بالتفاوض مع شركات النفط الأمريكية ،وفي نيجيريا تعد شركة شل هي الحكومة الفعلية ففي مقابلة مع أخ كـنا سرايـو الذي أعدمته السلطات النيجرية بسبب إنتقاده لشركة شل أجاب الدكتـور أوين سرايو عـن سؤال طرحته **مجلة ميلتينشيونال مونتر** في عددها الصادر سنـة 1996 عـن هـل شركة" شل" هي التي تحكم وليست الحكومة فاجاب نعم بالفعل وبطبيعة الحال وهذا معروف جـدا في نجيريا([1])

1 سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سبق ذكره،ص ص،111-112 .

فهذه الشركات همها الأول و الأخير هو الربح ،وبالتالي فهي تدعم الحكومات والقيادات التي توفر لها الظروف الملائمة لممارسةنشاطها حتى وإن كانت غير ديمقراطية بينما تعمل على القضاء على تلك االحكومات والقيادات التي تعرقل مصالحها حتى وإن كانت ديمقراطية وهذا بشتى الوسائل.

ثالثا:صندوق النقد الدولي:

يعد صندوق النقد الدولـــي أحـــد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتـــحدة والتي تعنى بإدارة العلاقات النقديـــة الدولية تم إنشاؤه سنة 1944 بدعوة من الولايات المتحدة الإمريكـية وحضرته وفود من 44 دولة بدأ ممارسة عمله رسمـــيا في سنة1947 ويبلغ عـــدد أعضائه 183 دولة،وقد تم التفكير في إنشاء هذه المؤسسة النقدية الدولية كنتيجة لما أحدثته الحـرب من دمار وفوضى، فضـــلا عن الرغبة في تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشـلة التي أسهمت في حدوث الكساد العالمي فـــي الثلاثينيات من ق20وعلى هـــذا فقد سطـــر الصندوق أهدافا ثابتة لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي تمثلت فيما يلي:

1/تحقيق الاستقرار النقدي الدولي إنطلاقا مـــن عمليات ضبط ومراقبة أسعـار الصرف مـــن خلال عدة آليات.

2/تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدني من السيولة للدول الأعضاء من أجـل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني في ميزان مدفوعاتها.

3/رفع القيود و إزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولـي.

4/تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضـــاء عن طريــق وضع خبراء في الشــؤون المالية و الاقتصادية العاملين بالصندوق تحت تصرف تلك الدول في مجال إقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.([1])

ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فإن الصندوق يمارس الرقابة على اقتصاديات الــدول الأعضاء وذلك للتدخل في أي لحظة قد يتعرض فيها اقتصاد دولة ما للخلل ليقــوم بتقديــم سياسات تصحيحية من قبيل سياسة التكييف الهيكلي،والتثبيت الهيكلي،الخوصصة.....الخ كوصفات علاجية، لذاك الخلل ويحث الدول على تبنيها كشرط أساسي فــي تقديم المعونــة المالية لتلك الدولة التي يعاني إقتصادها من الخلل وهـو ما يعرف بالمشروطيــة الإقتصادية لكن أثبتت العديد من الدراسات عدم جدوى تلك السياسات والبرامج كونها أدخلت العديد مــن الدول النامية في أزمات وذلك كونها ليست مبنية على دراســات تقنية ولعل هــذا ما دفـع بالعديد من الباحثين إلى القول بأن الهدف الحقيقي من هذه السياسات التي يقدمهـا الصندوق ليس سوى خدمــة المصالح الغربية الرأسمالية، حيث يرتجى منها إرغـام تــلك الدول التـي يعرف اقتصادها خلل على إعتناق الأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية ،وقد يبدوا أن هذا الأمـر مجانبا للصواب خاصة إذا علمنا أن عملية صنع القرار داخل الصندوق تهيمن عليــها الدول الكبرى الحاملة لواء العولمة ذي التوجه اللبرالي ،ذلك أن عملية صنع القرارات بداخله تخضع لنظام التصويت ويتوقف عدد الأصوات على نسبة مساهمة الدولة العضو في رأسماله وعـلى

[1] يحي مسعودي،مرجع سبق ذكره، ص ص،24-25 .

حجمها الإقتصـادي والسياسـي وهنا نجد أن الدول الغربـية مجتمعـة تملك 62.3٪ مـن الأصوات والولايات المتحدة الأمريكية20٪.

أن هذه الدول الكبرى بحكم موقعها الهام في بيئة صنع القرار وبحكم وزنها الاقتصادي فإنها أرادت أن تجعل من الصندوق أداة لخدمة مصالحها وهذا من خلال مساعدة الدول الرأسمالية الأعضاء فـي حل مشاكل ميزان مدفوعاتها الطارئة ولتنظيم حالـة التنافس والصراع الدولـي بين الدول الرأسمالية لأن الدول النامية العجز الذي تعانـي منه في ميزان مدفوعاتـها ليـس طارئاو إنما ناجم عن إختلالات هيكلية فضلا عن أن هذه الدول خارج الصورة كونها لم تـكن شريكا في عملية إصلاح النظام النقدي الدولي وقت إنعـقاد المؤتمـر حـيث ضلت تـلك العملية حكرا على دول العالم المتقدم أما الدول النامية فكان ينظر إلـى مصالحها ومشاكلها على أنها ليست بحاجة إلى معاملة خاصة وإنما تدخل ضمن مصالح الدول المتقدمة([1])

ولتنفيذ مشاريعها في الإقراض الخارجي وخلق الفرص الذهبية لإستثماراتها في البلدان الناميـة حيث تصاغ سياسات الصندوق منسجمة ومتوافقة مع السياسات الرأسمالية للدول الإحتكاريـة وهو ما يجعل منها مؤسسة سياسية وليست تعاونية([2])

فضلا عن توفير حاضنة للإيديولوجية اللبرالية الرأسمالية والعمل على نشرها وقـت الأزمـات وارتباطا بهذه الفكرة نجد أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تستغل لجوء تلك الدول النامية للاستدانة من الصندوق لمعالجة الخلل الذي طر أ على إقتصادياتها فتمارس

---

1 نداء صادق الشريفي،مرجع سبق ذكره،ص78 .

2 أسامة محمد ابراهيم،صندوق النقد الدولي كمصدر للتمويل http://www.Eastlaws.com

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 31-05-2018

عنها الضغوط لتمرير سياساتها الهادفة إلى تحريـــر إقتصاديات تلك الدول وفتح أســواقها للبضائع والأموال الغربية فتفرض عنها برامج التكييف الهيكلي الخصخصة....إلخ بإعتـبارها شرطا أساسيا لتلقي المساعدات المالية،وبهذا يعد الصندوق هـو الراسم الفعلي لخطط وبرامج التنمية على النمط الغربي فـــي العالــم وهـــي تلك الخطـط التي لا تعـــود بالفائدة إلا على واضيعيها أما الدول المطبقة فلا تجني سوى الأزمات.([1])

رابعا:البنك العالمي:

يعد البنك العالمي إحدى المؤسسات الماليــة الدولية التابعة للأمم المتحـــدة، نشـــأ بمـوجب إتفاقية بروتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية في جويلـية 1944، وبحضــور 44 دولـــة إجتمعت لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الإقتصادي بين الدول، وقد أوكلت لـه في السنوات الأولى من إنشائه مهمة إعادة التعمـــير والبناء للاقتصاديات المتضـــررة مـــن الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لـتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث مثل قروض المشروعات، قروض البرامـج، قروض التصحيحات الهيكلية، القـــروض القطاعية.

ولتوفير مزيد من الموارد اللازمة وا ٍستكمال نشاطـته وتحقـيق أهدافــه أنشأ البــنك مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به إرتباطا وثيقا،أهمها موسسة التمويل الدولية، هيـــئة التنمية الدولية، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الإستثمار الأجنبـي، كل هـــذه المؤسسات مجتمعـــة

1 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص ص،64-65 .

تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي([1])

تتولى هذه الأخيرة أدوارا متعددة هي في الواقـــع مكملة لادوار صنـــدوق النقد الدولي ومـــن بين هذه الأدوار مايلي:

1-تمويل ودعم البرامج في البلدان النامية بما في ذلك تقديـــم المعونة الفنيـــة والإستشاريـــة خاصة في الحالات التي لا تتوافر فيـــها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الإستثماريـــة

2- تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خـــلال الحرب العالمية الثانية

3-مساعدة الدول النامية في التقليل من الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

4- المساهمة في تسوية المنازعات الإقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء([2])

5-تشجيع الرأسمال الخاص الدولي والعمل على حث الدول على تصفية القطاع العام كشرط

من شروط تقديم القروض والمساعدات([3])

غير أن المتأمل في تلك الأدوار والسياسات التي يضطلع بها البنك يمكن أن يسجل مجموعة من الملاحضات التي توحـــــي في الأخـــير بأن البنك مثله مثل باقي المؤسسات الماليـــة والتجارية الدولية لا يعدو أن يكون مجرد أداة في يد القـــوى الغربية الكبرى توظفه لتـــكريس إيديولوجتها اللبرالية وسياساتها التوسعية.

---

1 محمد بيوض، العيد،عيدات ياسين ،تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل -دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحرا-،ملتقى دولي،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،08-09 ديسمبر2014،ص 208 .

2 نفس المرجع،ص208 و ما بعدها.

3 عبد الحليم غربي،مرجع سبق ذكره،ص93 .

ومن بين هذه الملاحظات ما يلي:

1-غياب العدالة في توزيع القروض على الدول النامية حيث تحضى بعض الدول بجانب كبير من قروضه دون البعض الأخر.

2-محاولة فرض سياسات اقتصادية معينة على الدول النامية كشرط ضروري لحصولها على القروض من البنك وهذا يعد من وجهة نظر الدول النامية تدخلا من قبل البنك للسيطرة على الإقتصاد القومي في الدول المقترضة.

3-يعد البنك أداة صريحة لخدمة السياسة الخارجية الغربية بشكل عام و الأمريكية بشكل خاص.

4-سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على البنك و قرارته.([1])

1 مصطفى رجب،مرجع سبق ذكره،ص ص،49-50 .

المبحث الثاني:ماهية التنمية السياسية

يتعرض هذا المبحث لماهية التنمية السياسية وهـــذا مـن خلال محاولـــة أبـراز بعض المصطلحات التي لها علاقة بالتنمية السياسية والتـــــي عـــــادة ما تستخدم كمرادفـــات لـــه ثم مراحل تطـــور مفهوم التنمية السياسية ثم تعريف التنمية السياسيـة و أخيـرا بعض المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

المطلب الأول:التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها.

عـادة ما نلاحـظ مصطلحات تستخدم فـي دراسة التنمية السياسيـة دون إدراك أبعـادها الفكرية والثقافيـة ،وهذا يعود لاشك إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة،وهو الأمر الذي إنعكس سلبا على التصور النظري الموحـد ،ولعـل السبب فـي ذلك يعود إلى أمور ثلاثة رئيسية:

1-نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع إفتقار مستخدميها لمعرفة جميـع المعانـي والسياقات التي إرتبطت بها و إختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لإستخدامهـا

2/ التبدل السريع فـي المضمون النظري للمصطلح الناجـم عـن تبدل التجربـة العلميـة للمجتمعات

3-السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات ،والذي يرتبط إرتباطا كبيـــرا بالمجـال السياسي والعقيدي والعلمي([1])

ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية، والتـي غالبا مـا نجد

1 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا و إشكاليات ، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011)،ص 08 .

الباحثيـــن يخلـطون بينها وبينــه نجد التغيـير السياسي change political الإصــلاح السياســي Political Reformالتحــول السياســيPolitical Transformatioالتحديث السياســي Political Modernization وتلك المصطلحات والتي هي عديدة ،عادة ما تستخدم كمرادفات له،وهذا إستجابة للضرورة الطارئة لإستخدامه([1])

وعلى الرغم من تعدد المصطلحات التي لها علاقـــة بمفهوم التنمية السياسية ،إلا أننــا فـي هذه الدراسة نحـــاول تعريف البعض منها فقط، وهــذا بالتركيـز على المصطلحات الأكثر شيوعا فــي الإستخدام لدى معظــم الباحثين ،وهــي التحديث ،التحول،التغيير، الإصــلاح

***ماذا نقصد بالتحديث؟:**

يعتبر مصطلح التحديث في نظر فريـق من الباحثين أنـــه لصيق بمفهــوم التنميــة، وذلــك نظرا للترابط الشديد بينهما، بحيث يصعب الفصل الدقيق بينهما، فمــن الممكن حسبهــم أن تكون عملية التنمية عاملا مسببا للتحديث،كما قد يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية([2])

لكن وعلى الرغم من ذلك،فإن هناك من الباحثين من حاول أن يقدم تعريفا محددا للمفهــوم (التحديث)،وفي هذا الصدد يذهب ايزنستات إلى النظر إلى المفهوم من الناحيـة التاريخيــة ،فيعتبره"أنـه يشير إلـــى عملية التغيـر نحو أنماط من النظـم الإجتماعيــة و الإقتصاديــة

1 بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر(1988-1992)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2000-2001،ص3 .

2 عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية،دراسة في الإجتماع السياسي :الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج1 القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2002 ،ص101.

والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17و19 ثم إنتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وأسيا وإفريقيا في القرن 19و القرن20([1])

أما **كلود ولش** فيرى أن التحديث" عبارة عن عملية تستند إلى الإستخدام العقلاني للموارد وتستهدف بناء مجتمع عصري، أي حديث يتسم بخصائص اهمها :توسع في المدن ،الحراك الاجتماعي،تزايد الإعتماد المتبادل،إنتشار المعرفة بالقراءة والكتابة تفتقد فيه الوحدات الإجتماعية القديمة إلى العديد من وظائفها وأهميتها في تحقيق التكامل الإجتماعي وتصبح تابعة للمجتمع العصري والقومي"، وبهذا المعنى يكون التحديث بحسب كلود ولش أنه عملية تستهدف تقويض الكثير من عناصر المجتمع التقليدي، بإعتبار ذلك حتمية لا مفر منها تفرضها عملية التغيير([2])

***ماذا نقصد بالتحول؟:**

يختلف التحول عن مصطلح التحديث والتنمية وغيرها من المصطلحات الهادفة إلى التغيير والتطلع إلى الأحسن ،ذلك أنه ليس بالضرورة إيجابيا،فقد يكون نكوصيا إذ يفضي بدوره إلى تخلف شديد ،و مثال ذلك التحول الذي يحدث نتيجة الحروب الأهلية أو نتيجة الإستعمار الطويل المدى.

ومهما يكن، فهو يشير عند البعض إلى تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية

1 أسامة الغزالي حرب ،الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأداب،1978، (سلسلة عالم المعرفة،117)،ص28.

2 عبد الغفار رشاد القصبي،التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط2 ،القاهر ة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006 ،ص36 .

والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكـز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجمـاعات أو يحتلونها في المجتمع،وعـادة ما ينجم عـــن تلك العملية مشكلات جمة وفي شتى الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التي يصعب التصدي لها في توها ،لـذلك يمكن أن نعتبر أن التحول هو تغيير شديد الوطأة([1])

بينما يعرفـه البعض الآخـر، على "أنـــه عمليـة تبديـل جـــذري لأسس البنية الإجتماعيـة و السياسية القائمـة في المجتمع، ينطوي على إحداث تغييرات كبيرة فـــي النظام السياسي، بحيث تبدأ بتغيير في القيادة السياسية يليه تغيير فـي ممارسة السلطة،ومن ثم فـي التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثرعلى مخرجـات النظـام،عـن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أوالعنف أو التحول الجزئي المحدود أوالتحول الشامل"([2])

*** ماذا نقصد بالتغيير؟:**

يقصد بالتغيير في معنـاه الواسع الإنتقال مـن حالة إلـى أخرى إنتقالا يؤثـر على العمليـة التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو تؤثر على البنية والعملية معا،وقد يكون التغيير كميـا إذا ما إقتصرعلى التغيير فـي حجم النواتج،كما قد يكون التغيير نوعيـا إذا ما تعـلق بطبيعـة الشيء موضع التغيير،كما قد يكون التغيير إيجابيا إذا ما ساهم في رفع مسـتوى أداء البنيـة

1 بومدين طاشمة،استراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2006-2007،ص 12.

2 محمد سمير عياد ،إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي ، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية في الجزائر:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية،16-12-2008،ص10.

،كما قد يكون سلبيا إذا ما ساهم في إنخفاض مستوى أداء البنية([1])

ومهما يكن شكل التغيير، سواءا أكان في البنية أو في العملية ، تغييرا نوعيا أو كميا ،فإنه قد يؤدي إلى إحداث تنمية، أي زيادة في قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية،كما قد يؤدي إلى إحداث حالة من الإنتكاسة ينجم عنها إعاقة لقدرات المجتمع ونظمه الفرعية([2]) هذا ويمكن تحديد صيغ للتغير السياسي في صيغتان أساسيتان وهما: التغيير الجذري (الثوري)، والتغيير الإصلاحي، فما المقصود بهذا وذاك؟.

***التغيير الجذري**:

يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية، فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الإتجاه فتحدث تغييرات كمية ونوعية في آن واحد ، تشمل الأنظمة الثقافية والإقتصادية والإجتماعية.

***التغيير الإصلاحي**:

يختلف هذا الأخير عن التغير الجذري، لكونه يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود الى إحداث تغيير كمي ونوعي ،ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي ،أن عملية التغير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار ،كذلك فإن التغيير الإصلاحي لا يقوم على تغيير في أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، وهذا يعني أنهذا النوع من التغير يهتم بالتغيير الكمي أكثر من إهتمامه بالتغيير النوعي، وعليه يمكن القول أن التغيير الإصلاحي لا يتم

1 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايلوا إشكاليات، مرجع سبق ذكره،ص 16 .

2 بومدين طاشمة، إستراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص10 .

على حساب النظام وإنما في إطاره([1])

***ماذا نقصد بالإصلاح؟:**

يشير المصطلح من الناحية اللفظية إلى التقويم والتحسين وتطوير الأوضاع الراهنة،فهو يستهدف تقويم القواعد والسلوكيات الموجودة في النظام السياسي و الإداري لتحسينها وتطويرها،معتمدا على المنظور المستقبلي للجهازومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له وعليه فالمفهوم الشمولي للإصلاح والإصلاح الإداري خاصة يعبر عن عملية التغيير الكلية في النظام الإداري (ماديا ،وظيفيا، سلوكيا) . ([2])

وبناءا على هذا ،يمكن تعريف الإصلاح حسب أبشر الطيب على" أنه جهد سياسي وإداري و إقتصادي وثقافي وإجتماعي وإرادي، هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك، والنظم ،والعلاقات، والأساليب، والأدوات،تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري ،بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه([3])

بينما يذهب قايدن جيرالدGaiden Gerald إلى تعريفه على"أنه جهود مصممة خصيصا لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة،من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة، أو على الأقل من خلال إجراءات أوضوابط تسعى من خلال الأنظمة لتحسين الهياكل التنظيمية

1 نفس المرجع ،ص 11.

2 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايلوا إشكاليات، مرجع سبق ذكره،ص 18 .

3 نجم الأحمد،المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية:المجلد 24 العدد الأول،2008،ص368.

وشؤون العاملين"([1])

أما بالنسبة للإصلاح السياسي، فقد شاع إستخدامه في أدبيات السياسة المعاصرة مرتبطا بمنظومة من المفاهيم،كالديمقراطية ،والتعددية الحزبية لاسيما في تلك الأدبيات التي تناولت خبرات دول العالم الثالث في التحول السياسي،وفي تسعينيات القرن 20إستقرهذا المصطلح كمدخل من مداخل تحقيق الديمقراطية، فهو أداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق التحول الديمقراطي([2])

ومن هنا يمكن تعريفه بناءا على ما ورد في وثيقة الإسكندرية " بأنه الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كلا من الحكومة و المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما نحو الديمقراطية([3])

وهناك عدة مؤشرات تدل على مفهوم الإصلاح السياسي، يمكن تحديدها فيما يلي:

الفصل بين السلطات،سيادة القانون ،تفعيل وسائل المحاسبة ومحاربة الفساد،حماية حقوق الإنسان ،الإصلاح الدستوري ، تغيير بعض النظم والقوانين كالنظام الإنتخابي ،إصلاح النظام الحزبي والسماح بالتعددية الحزبية ،التداول السلمي على السلطة([4]).

---

1 نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

2 أسامة عبد الرحيم،قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية،بحث مقدم إلى :المؤتمر الدولي لبحوث الإعلام و الإتصال، الجامعة الإمريكية بالقاهرة يوليو،2006،ص2 .

3 وثيقة الإسكندرية،مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ ،)الإسكندرية:مكتبة الأسكندرية،14/12/مارس،2004، ص3.

4 أسامة عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص2 ..

المطلب الثاني:مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية مـــن خلال تتبع المراحل التي مرت بهـا دراسات التنمية السياسية كقضية علمية ،و في هذا الصدد يمكن الوقوف على ثلاثة مراحـل أساسيـة كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية:

المرحلة الأولى:

وتمـتد هـذه الفترة مـن نهايـة الحرب العالمية الثانيـة إلـى ستينيات القرن20وهـي الفترة التي بدأت فيها العديد مـن دول العالم الثالث تأخذ إستقلالهـا، وأصبحت الحاجـة ملحة إلـى ضرورة إيجاد صيغ فكرية من شأنها أن تساعد على تجاوز التخلف والتجزئة والجمود الذي تعاني منه تلك البلدان([1])

وفي هذا السياق، ظهرت نظرية التحديث)في الخمسينيات والستينـيات(،على أيـدي علمـاء الإجتماع الغربيين كـ "تالكوت بارسونز "غيرأن الأصول المرجعية لهذا الإتجاه تعود فـي واقع الأمر إلى" دوركايم "،وماكس فيبر "اللذان قاما بعمليـة مقارنة بيـن المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في القرن**19**في إطار إسهاماتهما النظرية العامة حول التغيير الإجتماعي والإقتصادي الذي كان محل إهتمام وجدل واسع في القرن19([2])

وقـد كانت المعضلة الأساسيـة التي على نظريـة التحديث أن تقدم إجابات لها ،تتمـثل فـي كيفية إحداث تنمية سياسيـة في هـذه الدول الجديدة في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية بشكل

1 نور الدين زمام،القوى السياسية والتنميةدراسة في علم الإجتماع السياسي ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية 2007)،ص47 .

2 نفس المرجع ،ص 20 .

يؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية فيها([1])

وفي هذا الإطار، رأى بعض أصحاب الإتجاه التحديثي أن التنمية السياسية يمكن أن تتحقق في تلك البلدان وهذا من خلال إستنساخ الدول النامية لسمات وخصائص المجتمع الصناعي الحديث في الدول المتقدمة،لذا فقد عرف بعضهم التحديث على أنه يشير إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب اوروبا ثم إنتقلت إلى دول أخرى كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية([2])

وفي هذه المرحلة بالذات، لعبت لجنة السياسيات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية الأمريكي دورا بارزا وملموسا يتمثل في تقديم سلسلة من المؤلفات التي تعالج الأوضاع السياسية)قضايا التنمية السياسية (في دول العالم الثالث، في مقدمتها كتاب **غابريال ألموند ،وجيمس كولمان** عن"السياسة في المناطق النامية..."الخ([3])

والجدير بالذكر هنا أن البحث في قضايا و مشكلات العالم الثالث من قبل أولائك الباحثين قد إقترن بظهورالثورة السلوكية التي أحدثت ما يعرف بالصدمة المنهجية، والتي لاشك تركت أثرها على العديد منهم، وهو الأمر الذي أفضى بأولائك الباحثين إلى التأثر بها، وإستدعى منهم في الوقت ذاته ضرورة تغيير مناهجهم ومسلماتهم الفكرية وتصوراتهم للظواهر السياسية ، وأدى بهم في النهاية إلى أن أصبحوا يتعاملوا مع الظواهر السياسية من جانبها السلوكي(الحركي) ويحددون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر من

1أسامة غزالي حرب،مرجع سبق ذكره ،ص27 .

2 نفس المرجع ،ص28 .

3 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص37 .

خلال المزاوجة المنهجية بين الإلتزام النظري والبحث الميداني الأمبريقي[1]

ومهما يكن فإن تلك الإجتهادات وغيرها الممتدة خلال فترة منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات التي تناولت قضية التنمية السياسية بالإستناد إلى مفاهيم التحديث القائمة إلى مقابلة الحداثة بالتقليد قد إنطوت على إعتقاد بأن جوهر التنمية السياسية يتمثل في تحول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية إلى الحداثة ، ولابد أن يكون الإنتقال في شكل تقدم خطي بالتحديد نحو النموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية ،أي على الدول النامية محاكاة النمط الغربي لكي تحدث تنمية سياسية ،وعليه فقد كانت الإجتهادات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي ضمن سياق التحول أو التغير الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث[2]

ومن هذا فإننا نرى أن هذا التصور غير مقبول للتنمية السياسية،و ذلك لأنه ينطوي على توجهات قيمية وأيديولوجية لوضعيها والذين أغلبهم من العالم الغربي،وهو من هذه الناحية لا يعكس العلمية والموضوعية،ثم أن هذا التصور الغربي للتنمية للسياسية يخفي في ثناياه الرغبة الغربية الإمبريالية للهيمنة على العالم من خلال الترويج لأيديولوجية أو لحضارة بذاتها بأسلوب سلمي هادئ بدلا من الأسلوب العنيف القائم على قوة السلاح والحملات المتتالية.وهو الأمر الذي إذا ما تم بنجاح سيكرس لامحال حالة من التبعية والتخلف ويقضي على روح الإبداع في تلك المجتمعات المتخلفة بحيث تصبح لاتفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير قد يكون أكثر جدوى و نجاحا بصورة متكاملة

1 نفس المرجع ،ص ص38-39 .

2 أسامة غزالي حرب،مرجع سبق ذكره،ص29.

كما أن هذا التصور، يتضمن تقليدا للغير والعلاج بالمثلHomeopathic عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالضدAllopathic الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية حيث النهي الجازم والقاطع عن التقليد لأي أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ([1])

لقول الله تعالى"إتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء"([2])

المرحلة الثانية:

وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينات إلى بداية السبعينات، وفي هذه المرحلة بدأ علماء السياسة في محاولة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، وربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام([3])

.ومن أبرز هؤلاء العلماء صامويل هنغتون هذا الأخير الذي إهتم بمناقشة فكرة التقدم الخطي وحاول أن يقدم أبعاد وأهداف التحديث مثل ترشيد السلطة ،تحقيق التمايز الوظيفي والمشاركة المتزايدة في السياسة، إلا أنه لاحظ أن تحقيق هذه الأهداف قد تعتريه بعض الصعوبات التي تنبع بالأساس من الخصوصيات العديدة التي تتسم بها تلك البلدان([4])

كما لاحظ أيضا، أن مظاهر التحديث السياسي كالتحضر والتعليم.....الخ والتي كانت موضع تفاؤل من قبل العديد من الباحثين الغربين في الخمسينيات لم تفض إلى تحقيق

---

1 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا إشكاليات، مرجع سبق ذكره،ص21 .

2 سورة الأعراف،الآية 03 .

3 نداء صادق الشريفي،مرجع سبق ذكره ،ص 88 .

4نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية السياسية،دراسة في علم الاجتماع السياسي،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص196 .

الإستقرار السياسي والإجماع الوطني، وإنما أحدثت شرخا في الديمقراطية ،و أفرزت نظما عسكرية وأوتوقراطية ونظام الحزب الواحد([1])

ولهذا جاء تأكيده على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الاستقرار االسياسي والنظام العام ،حتى لا تصبح المشاركة السياسية وسيلة للإخلال بالنظام العام ونشر الإضطرابات والفوضى بالمؤسسات الإدارية.

وبناءا على تصوره هذا فقد عرف هنغتون التنمية السياسية بأنها تعني "تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية([2])

وعلى هذا أعتبر هنغتون من الأوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت إلى الإنتقال من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام([3])

.لكن ما قد يعاب على هذ التصور هو أن الرغبة في المحافظة على النظام، قد تجعل من دارسي التنمية السياسية يميلون إلى النظر للنظام كهدف في حد ذاته وليس وسيلة من وسائل إرساء مجتمع متطور.

ومن ناحية أخرى،فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية،و تجلى هذا من خلال كتابات بعض رواد السلوكية من أمثال ماكيلاند ، وهاجين اللذان قدما إسهاما في نظرية التنمية حاولا من خلاله توضيح قضية أساسية و هي أن عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواءا من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، ومن ثم تأكيدهم

---

1 أسامة غزالي حرب،مرجع سابق ،ص33 .

2 زمام نور الدين ،مرجع سابق ،ص196 .

3 ريتشارد هيجوت،نظرية التنمية السياسية،)ترجمة:حمدي عبد الرحمان،محمد عبد الحميد،ط1،الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2000،ص 48 .

على البعد السيكولوجي في عملية التنمية و إرتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وهذا هو السبب الذي دفعهم إلى القول بأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية([1])

كما تجلى ذلك النقد من خلال كتابات أنصار مدرسة التبعية و خصوصا الماركسيين المجددين من أمثال سمير أمين،وفرانك جندر، وبران والتي كانت ترمي إلى محاولة دحض الاطروحات النظرية السابقة،والتي أرجعت تخلف بلدان العالم الثالث إلى عوامل داخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية، و التي إمتازت في نظرهم بالتحيز والتمحور حول الذات([2])

والتأكيد في المقابل على تأثير العامل الخارجي على عملية التنمية القومية الشاملة في دول في دول العالم الثالث،أي أن ما يكتنف هذه العمليات من قصور وضعف لا يمكن رده إلى رده إلى عوامل داخلية بحته بقدر ما يمكن رده وبالأساس إلى عوامل خارجية تتمثل في في تلك الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث لذا تركزت جهودهم العلمية على دراسة العلاقة بين المتربول والأطراف وتأثير الأول في الثاني مؤكدين أنها علاقة تبعية أو إمبريالية جديدة([3])

وهو ما بدا واضحا في كتابات سمير أمين الذي يشير إلى إمتلاك المتروبول للإمكانيات و المقدرات التي تسمح له بممارسة عملية الهيمنة على الأطراف لذا نجده يقول "فهو يملك

1 علي غربي، و اسماعيل قيرة،في سوسيولوجيا التنمية ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2001،(سلسلة المعرفة) ،ص ص16-17 .

2 محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي،القاهرة:د ن 1996،ص191 .

3 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص146 .

رؤوس الأموال والتكنولوجيا وكل وسائل التطور بينما يفتقر المحيط(الأطراف) إلى كل هذا ولا يملك سوى المواد الأولية الخـام التي يقـوم بتصديرها إلى المركز ثـم يعيد إستيرادها مصنعة أو نصف مصنعة وبأثمان باهظة، وبتعبير آخر، فالمركز يملك بنية إقتصادية قويـة مكنته من الهيمنة على المحيط الذي يتميز بهشاشة بنيته التحتية الإقتصادية([1])

وبالتالي تكريس التبعية ،وفـي سياق مشابه يرجـع فرانك جندر التخلف إلى عمليـة النمـو الرأسمالي المترتبة عـن إندماج إقتصاديات التوابع فـي الإقتصاد الرأسمالي العالمي الـذي يعمل على تنمية تخلف التوابع،لكنـه في الوقـت نفسه لا يهمل ما للعامل الداخلي مـن تأثيـر في إحداث التخلف وإن كان بدرجـة أقل ،وهو يقصد بالعامل الداخلي هنا البنـى الاقتصاديـة و الإجتماعية والسياسية والثقافية التـي يعتبرها تتسم بالهشاشة ،وبالتالـي عامل مـن عوامل التخلف،لذا فهو يعتبر أن الخروج منه أي من الإقتصاد الرأسمالي العالمي يعد خطوة نوعية للخروج من التخلف ومن ثم تحقيق التنمية ([2])

وبالرغم مـن محـاولات الماركسين المجددين) مدرسـة التبعية (تقديـم تفسـيرات واضحة المعالم لمشكلات التخلف في دول العالم الثالث، إلا أنها لم تسلم هـي الأخرى مـن إنتقادات بعض الباحثين، وذلك نظرا لتقديمها تفسيرا أحاديا لكافة التطورات الإجتماعية فـي البـلدان التابعـة يـدور حـول موقعها فـي داخل النظام الإقتصادي العالمي،فمحاولتها ربـط كـل المتغيرات في البلدان المتخلفة بالتطور الرأسمالي للعالم المتقدم أدى إلى تعاظم الإهتمام بهذا

1 جندلي عبد الناصر،انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004-2005،ص170.

2 نفس المرجع ،ص 169.

الأخير وإهمال مشكلات التخلف ،وكذا التعرف السليم على البناء الطبقي وعلاقات الإنتاج في البلدان المتخلفة وأثارهما على تطور مجتمعاتها، ومن منطلق هذا النقد حاول جيمس بيتراس ان يقدم تحليلا يزاوج بين التحليل الطبقي و أفكار التبعية لدراسة أوضاع البلاد المتخلفة ([1])

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الدرسات التي قدمها الماركسيون فيما يتعلق بالتنمية السياسية ،والتي كشفت أحد مسببات التخلف وسبل الخروج منه إلا انها هي الأخرى لم تخل من مضمون قيمي وأيديولوجي، كونها لا تعدو أن تكون سوى محاولة من الماركسين لثني شعوب تلك المجتمعات عن إعتناق الإيديولوجية الليبرالية الغربية في في إطار ما يعرف بالحرب الباردة ودعوتهم في الوقت ذاته لتبني الأيديولوجية الماركسية كسبيل إلى التنمية الشاملة.و بالتالي فهي تفتقد هي الأخرى إلى العلمية التي تقتضي الموضوعية،ومن ثم لا يمكن الإعتماد عليها كسبيل للتنمية السياسية.

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة السبعينات و كانت التنمية السياسية تعني أساسا قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، فإبتداءا من دراسة بايندر ،وابترا أخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد بالأساس على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الإختيار العقلاني الرشيد الذي من سماته التركيز على عملية التغيير التطورية التدريجية كشئ مرغوب فيه

1 أسامة غزالي حرب،مرجع سبق ذكره ،ص ص 62-63 .

في عملية التنمية كما أشار إلى ذلك ألموند، وباول [1].

كما شهدت هـذه المرحلة بدايـة إنفصال دراسـات التنمية السياسية عـن دراسة التحديـث وإرتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي، و ترتيبا لهذا ظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي أبرزها محاولة ألموند وزملائه الذين عملوا على إدماج تأثير عوامل البيئة،والقيادة ،والمهارة، وعمليات الإختيار في إطار صيغة كلية للتغيير، بالإضافة إلى محاولـة جـاري دبريو، ورونالد برونز التي تستهدف تطوير نماذج للتغير السياسي المعقد [2]

المطلب الثالث:تعريف التنمية السياسية

قبل التطرق إلـى تعريف التنميـة السياسيـة ،نـرى مـن الأهميـة بمكان أن نشيـر لبعض الصعوبات ،التي إعترضت سبيل الباحثين و حالت دون توصلهم إلى تعريف إجرائي ملائم لمفهوم التنمية السياسية في أبحاثهم، بل وإنعكست على ما قدموه في هذا المجال ،ومـن بين هذه الصعوبات نجد مايلي:

1/الصعوبات :

ا/تداخل مفهوم التنمية السياسية مـع مجموعة مـن المفاهيم الأخـرى (كالتحديث، و التغيير والتطور.....الخ.) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها كمرادفات للتنمية السياسية [3]

ب/إن معظم الإجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال، قدمت تعاريف هي في واقـع الأمر تعاريف مؤدلجة، كانت تنطوي على مجموعة من التوجهـات القيميـة والأيديولوجية

1 نداء صادق الشريفي،مرجع سبق ذكره ،ص ص 88-89 .

2 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص 51 .

3 عباش عائشة،إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي:مثال تونس،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007-2008،ص12 .

لواضعيها والذين أغلبهم من باحثي العالم الغربي ،وبالتالي لوحظ أن ثمة إنحياز أيديولوجي وحتى حضاري لتجربة الغرب (1).

وبالتالي هـــي تفتقر إلى الموضوعية التي هــي الركن هـذا فضلا عن عـــدم إلمامها بكافـة الحقائق والظواهر الهامـــة المتعلقة بالواقع السياسي لدول العالم النامي ،و هـذا نتيجة قلـــة المعرفة الكافية بشؤونه،وهوالأمرالذي أدى في النهاية وفي غالب الأحيان إلى إستنتاجات لا تمت للواقع بصلة (2)

ج /إن المحاولات الأولى لتعريف التنمية السياسية لم تقدم لنـا تعريفا علميا للمفهـوم، وذلـك كونها كانت تصدر أساسا مـن قبل رجال الدولة أو صانعـي السياسة لا مـن قبل علمـاء أو باحثين متخصصين، وهو ما جعلها أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعاريف العلمية ،وهو الأمر الذي أثر وبصورة بالغـــة على مختلف المعارف المتعلقة بالمفهوم و وجهـــات النظر التي عولج من خلالها (3)

د/ إتســـاع دائرة الإختلاف بين الباحثين حول المفهوم،ومن ثم صعوبة التوصل إلى تعريف موحد ملائم ،وهذا نتيجة إتساع آفـاق البحث في مجال التنمية السياسية وإهتمام العديد مـــن العلوم به مثل) علم السياسة المقارن ،علم الإجتماع (وإرتباطه من خلال هذه العلوم بالعديد من النظريات والتصورات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية المتباينـــة،و خضـــوع دراستـــه

1 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايلوا إشكاليات، مرجع سبق ذكره،ص 28 .

2 أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ط1،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2000،ص105 .

3 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

للعديد من المناهج المختلفة والمداخل النظرية المتنوعة ([1])

2/تعريف التنمية السياسية :

يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات و الإجتهادات التي قدمها الباحثون بغية إعطاء مفهوم محدد للتنمية السياسية أوعلى الأقل الإقتراب من معناه الحقيقي و دلالاته الموضوعية ، وفيما يلي عرض لمختلف تلك الإجتهادات:

تعد إسهامات لوسيان باي من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية،وكان هذا في منتصف الستينات،حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشرة تعاريف متباينة**([2]).**

1"/التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الإقتصادية "

بحسب هذا التصور، فإن التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية فالوضع الإجتماعي أوالسياسي هما اللذان يلعبان دورا حاسما في سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني ([3])

ذلك أن توافر نوع من الإستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي فضلا عن تطبيق قواعد القانون في إطار الدولة القومية من شأنه أن يحرك عجلة الإقتصاد القومي و ينشطها ويحولها من إقتصاد راكد ثابت إلى إقتصاد دينامي متحرك، له من القدرة ما يمكنه إشباع إشباع الحاجات الإقتصادية للجماهير، وحجة أنصار هذا الإتجاه تتمثل في أن التنمية

1 نفس المرجع ،ص 88.

2 نور الدين زمام ،مرجع سبق ذكره ،ص 193.

3 نفس المرجع ،ص 194 .

الإقتصادية هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية ([1])

2/"التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية "

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هـي عملية بناء الدولة القوميـة،أي عمليـة يتـم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية ([2])

هذا وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من مقولة أساسية مفادها أنه في ظل تعقـد وتنوع الحاجات الأساسية والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لم يعد بوسـع المؤسسات التقليديـة التعامل والإستجابة بشكل مقبول مع تلك الحاجات والمشاكل،وهوالأمرالذي إستدعى اللـجوء إلى الدولة القومية بإعتبارها المؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الأفراد بالولاء، والأجـدر بالقيام بكافة الأدوار لإشباع تلك الحاجات، وإيجاد الحلول الملائمة لها لما لها من مؤهـلات القوة للقيام بذلك،وهذا هو جوهر التنمية السياسية ([3])

فبحسب أنصار هذا الإتجاه أنه لابد من توافر ثلاثة خصائص للدولة القومية والتـي إذا مـا توافرت تحققت التنمية السياسية والتي يمكن ذكرها كالأتي:

-وجود مفهوم محدد للمواطنة.

-وجود سلطة مركزية واسعة الإختصاصات.

-نمو القدرة التنظيمية للدولة وإتساع إختصاصاتها وإمتداد نفوذها.([4])

1 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص ص 90-91 .

2 أحمد وهبان،مرجع سبق ذكره،ص 129 .

3 عبد الحليم الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص 118 .

4 عباش عائشة،مرجع سبق ذكره ،ص 14 .

1/"التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية "

أي أن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات ديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية،هذا وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي، ولذلك لابد من رفع أشكال القهر وإحلال نظم ديمقراطية محلها كخطوة أولية في سبيل تحقيق التطورالإقتصادي والسياسي ([1])

1/"التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية"

يعتبر أصحاب هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية،وذلك بخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي من شانها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع، أو حتى لقطاع منه ، وكذا فرض القيود على سلطات الدولة ،هذا إلى جانب إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجماهير،أي أن تقليد و إقتباس سمات المجتمعات الصناعية يعتبر كشرط ضروري لإحداث التنمية السياسية ([2])

1/ "التنمية السياسية هي التحديث السياسي"

ينطلق هذا التصور من إفتراض مبدئي فحواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو إقتصادي بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات، وهي بذلك أي التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي،ويرتكز هذا الأخير على أربعة أبعاد أساسية كما

1 أحمد زايد،الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،د ت ،ص،38 .

2 نفس المرجع ،ص 36 .

حددها صامويل هنغتون وآخرون تتمثل فيما يلي:

-تمايز البنى والوظائف السياسية.

-ترشيد بناء السلطة.

- تدعيم القدرات النظامية والسياسية وإشاعة روح المساواة([1]).

1/"التنمية السياسية هي التنمية القانونية والإدارية"

بحسب هذا التوجه فإن التنمية السياسية هي مرادف للتنمية الإدارية والقانونية بحيث أنها تتحقق في ظل التأسيس لأنظمة قانونية ترتكز إلى أنظمة إدارية رشيدة يستند عليها البناء المؤسسي للدولة ([2])

1/"التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية"

ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس ويخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لا طوعيا، وفي هذه الحالة ،فإن المجتمع الحديث يقتضي إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في عملية صنع القرار في المجتمع ،أي يقتضي خلق مواطن فعال ومشارك ،وهذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية، وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة، وهذا هوالهدف الرئيسي للتنمية السياسية ([3])

1 عباش عائشة،مرجع سبق ذكره ،ص 16 .

2 نور الدين زمام ،مرجع سبق ذكره ،ص 194 .

3 أحمد زايد،مرجع سبق ذكره ،ص ص 37-38 .

1/"التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع"

يرى أنصار هذا الإتجاه أن النظم السياسية الحديثة هي بحاجة إلى ثقافة سياسية متطورة تحدد الهوية السياسية للمجتمع وتحقق التكامل الإجتماعي والسياسي بداخله، ودليلهم في ذلك أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة الإتجاهات والمعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره ([1])

و عليه فإنه كلما تبلورت ثقافة سياسية ملائمة ومقبولة للمجتمع كلما أصبح النظام السياسي متميزا عن غيره من النظم الإجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع وتزايد شعور الأفراد بولائهم لأمة معينة،ويتوقف هذا على تطويرمجموعة من القيم السياسية والمعايير والرموز التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره،والتي تحدد أنماط السلوك والعلاقات داخل المجتمع،وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية([2])

1/"التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من أجل إحداث التغيير المنتظم والإستقرار"

ويقوم هذا التعريف على مفهوم الإستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والإرتفاع بقدرته ليتمكن من إستيعاب أنماط المتطلبات السياسية والتنظيمية المتغيرة ، وكذا الإرتفاع بمهارته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة والمتغيرة التي قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر الخارجية،وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي و الإجتماعي في إطار من

1 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايلوا إشكاليات، مرجع سبق ذكره ،ص39 .

2 بومدين طاشمة، إستراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 24 .

النظام والاستقرار([1])

10/"التنمية السياسية هي التعبئة والقوة"

وبحسب أصحاب هذا الإتجاه فإن التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظـام سياسي وفعـال له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية ،و فـي هذه الحالـة فإن الحكـم علـى النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة في عملية تحديد الأهداف الجمعية و تعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف لا من خلال ديمقراطيته أو إستقراره ([2])

وفي إطار الجهود المسحية أيضا لتحديد مفهوم التنمية السياسية قدم ربرت باكنهام تصنيـفا يتضمن خمسة إقترابات لدراسة التنمية السياسية حتى عام 1963 وهي:

-الإقتراب القانوني الرسمي:بمعنى أن التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي الذي يوصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون و الإنتخابات وفصل السلطات.

- الإقتراب الإقتصادي :ويعني أن التنمية السياسية مساوية للتنمية الإقتصادية.

-الإقتراب الإداري :وينظر للتنمية السياسيـة على أنهـا القدرة الإدارية على حفظ القانـون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

-إقتراب النظام الإجتماعي : و يقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهـل المشاركـة الشعبية فـي العمليات السياسيـة وتخطـي الإنشقاقات الإقليمية واللغويـة والطائفيـة والقبليـة

-إقتراب الثقافة السياسية: بمعنى أن التنمية السياسيـة تتمثل فـي مجموعة مـن الخصائـص

1 بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص19 .

2 أحمد زايد،مرجع سبق ذكره ،ص 38.

الإتجاهية والشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الإمتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية ([1])

أما لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس العلوم الإجتماعية الإمريكية فقد حددت التنمية السياسية بثلاث أبعاد:

أ/خلق روح المساواة التي تؤدي إلى مزيد من المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي والمزيد من الديمقراطية.

ب/الإقتدار السياسي،الذي يعني خلق نظام سياسي قادر على إتخاذ قرارات فعالة وقادر على التأثير الفعال في الإقتصاد والمجتمع.

ج/تباين وتخصص النظم السياسية،و هذا يعني أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة ([2])

بينما إتجه ألفرد ديامنت إلى صياغة تعريفا عاما للتنمية السياسية بوصفها" تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة، لكي يحقق بإستمرار و بنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب و أن يطور نماذج جديدة للتنظيم"([3])

كما هناك من الباحثين والعلماء من حاول تعريف مفهوم التنمية السياسية من خلال تقديم

1 -مسعود الربضي،محمد الزغبي،سياسات التكييف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية:دراسة حالة مصر-اليمن-الجزائر-المغرب في الفترة (1989-2003)، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب،العدد الثاني،2008،ص ص 463-464.

2 نفس المرجع،ص 465 .

3 مولود زايد الطيب،علم الإجتماع السياسي،ط2،ليبيا:منشورات جامعة السابع من أبريل،2007،ص93 .

مجموعة من المؤشرات ،إذا ما توافرت في مجتمع ما فإنه يعد بذلك مجتمعا نامي سياسيا

ومن أمثلة هؤلاء العلماء نجد صامويل هنغتون حيث قدم هذا الأخير مؤشرات للحداثة السياسية، وبالتالي غايات التنمية السياسية تتلخص في:

-ترشيد السلطة : بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات الإجتماعية بغض النظرعن الإختلافات العرقية أو المذهبية أو الطائفية وبهذا تصطبغ السلطة بطابع علماني وتنفصل السلطة عن شخصية الحاكم وأن لايمارس الحكم بشكل فردي وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية.

-تمايز المؤسسات والوظائف السياسية:بمعنى عدم إحتكار السلطة و الفصل بين السلطات وتتعدد الأحزاب وجماعات المصالح والضغط وهذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها إتخاذ وتقييم القرارات السياسية.

-المشاركة السياسية :ويقصد بها أن تكون القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي ولإستحالة إجتماع الجماهير لتدبير أمورهم بالشكل الديمقراطي وفق النموذج الديمقراطي اليوناني فقد تطلب ذلك ظهور التمثيل النيابي ونظام الإنتخاب ([1])

أما نبيل السمالوطي فقد قدم هو الآخر مؤشرات للدلالة على مفهوم التنمية السياسية مثل:

-تحقيق المساواة : أي المساواة بين جميع المواطنين وهذا على إختلاف أصولهم و إنتماءتهم

- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا : وهذا بتوافر نظم برلمانية وكذا المؤسسات الدستورية والقانونية.

1 مسعود الربضي،محمد الزغبي،مرجع سبق ذكره،ص463 .

-عدم تجميع السلطات في يد شخص أو مجموعة والفصل بينها.

-حق الجماهير في الإعتراض والنقد والمتابعة والمراقبة لأجهزة السلطة: و هذا يكون من خلال المؤسسات الشرعية.

-قيام السلطة على أسس رشيدة :حيث يتاح للجميع إمكانية تقلد مواقع قيادية وهذا إستنادا إلى معايير موضوعية و وفقا لقواعد و أسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور.

-نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها بصورة رشيدة وتحقيق وحدة المجتمع وتكامله السياسي:وهذا يكون بواسطة نظم شبه سياسية أكثر كفاءة، فضلا عن وجود حد ،أدنى من الإتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية ([1])

أما عبد الحليم الزيات فقد عرف التنمية السياسية على أنها " عملية سوسيو -تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا ،غايتها تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ،تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الإجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع ،و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الإجتماعية.. "([2]).

أما بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها" عملية سياسية لها غايات متعددة ،ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل و الإستقرار في المجتمع

1 خالد سليمان فايز محمود،أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين: (الضفة الغربية،قطاع غزة،1987-2004)، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس ،(فلسطين)،2004،ص30 .

2 عباش عائشة،مرجع سبق ذكره ،ص18 .

وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ،وتدعيم قدرة الحكومة المركزيــة علــى إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة،فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة "([1])

المطلب الرابع:المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

يعد المدخــل المنهجي أسلوبا للمعالجة و الفهــم، يكسب الدراسـة طابعها الخاص ويحدد في الوقت ذاته محاور البحث وقضاياه الأساسية ،و بالتالــي يمكن إعتباره بمثابة ميل أو إتجــاه الباحث إلى إختيار إطار مفاهيمي معين، كما يستهدف الوصول إلى صياغة نظريـة معينـــة من خلال التركيز على دراسة مجموعة محددة من الفرضيات ،كما أنه يقوم بتحديد نوعيـــة المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته ([2])

وبالرغم من تعدد المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية، إلا أننا سنركز في دراستــنا هذه على الأهم منها فقط وهي :المدخل القانوني، المدخل الجدلي المادي، و المدخـل البنائــي الوظيفي، مع تقديم إنتقادات وتبيان أوجه القصور الذي يكتنف كلا منها.

أولا:المدخل القانوني:

يعد المدخل القانوني من المداخل التقليدية في دراسة التنمية السياسية ، والذي يركز أساسا في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونيــة ،أي علــى مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونيــة،و بالتالي يمكن القول أن الدراسـة القانونية تركز علــى

1 أحمد وهبان،مرجع سبق ذكره ،ص ص 143-144 .

2 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا إشكاليات، مرجع سبق ذكره ،ص 49 .

شرعية الفعل أو عدم شرعيته ([1])

وفي معرض تحليله للتنمية السياسية ينطلق هــذا المدخل مــن إفتراض مــؤداه، أن النظــام السياسي النامي هــو عبارة عن نسق مـن القواعد والقيم القانونية العامــة والمجردة تتولــى حمايتها و تنفيذهــا مجموعة مــن المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتــع بسلطة الإكــراه والقهر، وعلى هذا الأساس فجوهر التنمية السياسية بحسب أنصار هذا الإتجاه يتمثل في قيام دولة القانون، وهذا يقتضي توفــر دستور الذي يقيم السلطة فــي الدولة ،ويؤسس وجودهــا ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط إستخدامها، وبالتالــي تصبح السلطة مقيــدة وغيــر مطلقة كما يقتضي قيام دولة القانون ضمان حقوق الأفراد وحمايتها من تجــاوزات السلطــة العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى من إعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقيم العدالة والمساواة بين الجميع، ومــن ثــم جاز لــنا الحكم على النظام السياسي بأنه نظام سياسي نامي وعصري ([2])

وعلى الرغم من أهمية المدخل القانوني وما يمكن أن يقدمه للباحث من فوائد إلا أنــه يــظل يشوبه العديد من النقائص، فهذا المدخل قاصر على الإحاطة بالظاهرة مـن جميع جوانبهــا ،كما أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والأنشطة غير الرسمية عــلى الرغم من أنها قد تكون أكثــر تأثير،وكــذا إهمالــه للإعتبارات غيــر القانونيــة كالأوضــاع الإجتماعية والإقتصادية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة ،هــذا فضلا عـن تضيقه لحيز

1 محمد شلبي، مرجع سبق ذكره ،ص117.

2 بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا إشكاليات، مرجع سبق ذكره ،ص ص 52-53 .

الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية ، وهذا كله من شأنه أن ينأى عن التحليل الواقعي والدقيق للظاهرة([1]).

ثانيا:المدخل الماركسي (الجدلي المادي).

ينظر أنصار المدخل الماركسي إلى النظام السياسي بإعتباره بناء يعكس الأوضاع الإقتصادية و العلاقات الإجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبرون أن النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ويحول دون حدوث الإستغلال الطبقي، كما يرون أن الطبقة العاملة هي الأجدر على حيازة القوة في المجتمع ،وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول، وذلك إتساقا مع ما يقتضيه التحليل المادي للتاريخ وما ينطوي عليه التحليل من التأكيد على دور العوامل الإقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع ،وما يترتب عليه من بلورة للمصالح الإجتماعية والإقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي وإحتدام الصراع بين الطبقات وإنتصار الطبقة العمالية وتطوير البناء الكلي للمجتمع ([2]).

وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الأغلبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية إشتراكية.

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس

إقتصادي، في حين أغفل باقي الأنواع الأخرى من الصراع ([1]).

1 محمد شلبي،مرجع سبق ذكره ،ص 118.

2 بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص24 .

كما أن قوله بإنتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرة هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج سيحقق التنمية السياسية في المجتمع لايعني بالضرورة كذلك، بل إن كل مايعنيه هو حدوث إنتقال السلطة و السيطرة الإقتصادية من طبقة لأخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة، أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما أن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة ودفاعه عن مصالحها دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة وما تقوم عليه من إعتبار عنصر الإنجاز هتو المعيار الحقيقي لقياس مدى تنمية أو تخلف النظام السياسي ([2]).

ثالثا/المدخل البنائي الوظيفي :

ينطلق أصحاب هذا الإتجاه في تحليلاتهم من إفتراض يتمثل في إعتبار المجتمع نسقا إجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة ، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق ([3])

.وهو ما يشير هنا إلى ذلك التأثير المتبادل بينها، كما يعدل كل منها الآخر على نحو يوكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق ويوسع نطاقه

كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، و بالتالي

---

1 عباش عائشة،مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23 .

2 بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية،دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص 34 .

3 نبيل حميدشة، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة،

https://www.researchgate.net/.../312219210_albnayyt_alwzyfyt تم تصفح الموقع بتاريخ 2018-05-29

الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وادوارها ([1])

هذا وقد أستعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الإجتماعية، وعلى وجه الخصوص من أفكار بارسونز.غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون ويطرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، وتجلى ذلك من خلال التركيز على الأبنية والوظائف بدلا من التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية وعلى مفهوم النظام بدلا من التركيز على مفهوم الدولة وعلى الوظيفة بدلا من السلطة و القوة والأدوار بدلا من المناصب والأبنية بدلا من المؤسسات ([2]).

هذا وينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من إفترض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، والمتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمن بقاءه و إستمراره في أدائه لوظائفه وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات و القيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته([3])

لذا فهم يعتبرون) البنائيون الوظيفيون (أنه عند دراسة التنمية السياسية ينبغي التركيز

على ثلاثة وظائف يؤديها النظام السياسي والتي يمكن ذكرها كالآتي:

1 بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص 25 .

2 -محمد شلبي،مرجع سبق ذكره ،ص174 .

3 بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص 26 .

1/قدرات النظام السياسي :وتشمل:

ا/القدرة الإستخراجيةExtractive capability وتشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في إستخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة بـه والمتاحـة له في كـل مـن البيئة المحلية والدولية ،وهذا يتوقف أساسا على حجم الموارد البشرية والمادية و المعنويـة (التأييد) التي يتمتع النظام السياسي بها.

ب/القدرة التنظيميةRegulative capability ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسـي على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، و كذا مدى قدرته على التغلغل فـي بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها ،وبهذا فهي تعني نشاط وعمل النظام السياسي على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء.

ج/القدرة التوزيعية:Distributive capability وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد والمنافع...الخ بين الأفراد والجماعات ،ويمكن قياس هذه القـدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة وعلى قدرة النظام في الرد على الطلبات الوافدة.

د/القدرة الرمزية:Symbolic capability وتتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير وإستمرار ولائها للنظام.

ه/القدرة الإستجابية:Responsive capability ويقصد بهـا مـدى قـدرة النظام السياسـي على الرد على الطلبات الواردة من البئتين الداخلية والخارجية([1]).

و/القدرة الداخلية والدولية: International capabilit وتتضمن القدرة الدولية (القدرات

1 عباش عائشة،مرجع سبق ذكره ،ص ص 23-24 .

السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي).

2/وظائف التحويل :و)تتكون هذه الوظائف كما يقول "ألموند "وباول" من ستة عمليات رئيسية هي :التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، وصنع القواعد، وتطبيق القواعد والفصل في المنازعات وفقا للقواعد، ثم الإتصال السياسي، وهذه الوظائف جميعا ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها، كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته.

3/وظائف التكيف والحفاظ على النظام :لكي يحافظ النظام على بقائه و إستمراره لابد له من التكيف مع التغيرات الواردة من بيئته أومن البيئة المحيطة به،وهو في ذلك شأنه شأن مختلف النظم الإجتماعية الأخرى و وسيلته في ذلك هي عملية التنشئة السياسية و التجنيد السياسي ([1]).

بالرغم من ما يتسم به هذا المدخل من إهتمام من قبل العديد من الدارسين وما ينطوي عليه من قدرات وإمكانات تحليلية فائقة ،إلا أنه ما يعاب عليه أنه مدخل محافظ همه المحافظة على الوضع القائم،و يقوم بتشبيه النظام السياسي و الإجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي،فضلا على أنه مدخل منحاز جاء لخدمة البراغماتية الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الإمريكية و إعتبارها

أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في مجتمعات العالم الثالث ([1]).

1 عبد النورناجي ،محاضرات من كتاب النظام السياسي،http//Nadjiabdenour .maktobblog.com لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 12-04-2018.

1 محمد شلبي،مرجع سبق ذكره ،ص 180 .

الفصل الثاني:مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة

الفصل الثاني: مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة

بالرغم من إعترافنا بتعدد مظاهر منظومات العولمة وما يستتبعه هذا من تعدد أنواعها وطبيعتها لاسيما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي و إنتصار الإيديولوجية اللبرالية الرأسمالية المعبرة عنها، و إقبال غالبية دول العالم على إعتناقها طواعية أو كرها إلا أننا في هذا الفصل سوف نركز بالأساس على العولمة بإعتبارها ظاهرة اقتصادية، وبالتالي سوف نكتفي بالتركيز على المظاهر الاقتصادية للعولمة وهذا اعتقادا منا بطبيعتها الإقتصادية ذات التأثيرات المتعددة السياسية القيمة الاجتماعية الثقافية ...إلخ هذا من جهة ومن جهة أخرى فحتى تركيزنا على المظاهر الاقتصادية لايكون عليها قاطبة وإنما على أبرزها فقط، لذا فإن هذا الفصل يهدف إلى توضيح بعض مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة، ومن ثم فهو يعرض للإصلاحات الاقتصادية في المغرب ثم إلى الشراكة الأورومتوسطيةو أخيرا إلى التعاون الإقتصادي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية –أخذا من إتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية كنموذجا لذاك التعاون– كمبادرات أعلنت من خلالها المغرب على تبنيها للخيار اللبرالي الرأسمالي كخيار استراتيجي للنهوض بالتنمية بصفة عامة ،وبالتالي قبولها للتعامل مع العولمة وما تطرحة من سياسات وقضايا.

المبحث الأول:الإصلاحات الاقتصادية في المغرب

يهدف هذا المبحث إلى توضيح تبني المغرب للفلسفة الاقتصادية اللبرالية الرأسمالية التي يروج لها دعاة العولمة والمعبر عنها في سياسات التصحيح الهيكلي التي أملاها صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات الماكرو إقتصادية و هذا باعتبارها أحد الأدوات المجسدة للعولمة و أحد ابرز مظاهرها، لذا فإنه يعرض للسياق الاقتصادي للمغرب قبيل و بعيد سنة1983 أي قبيل الإندفاع المغربي وبوتيرة كبيرة نحو تبني الفلسفة اللبرالية الرأسمالية وبعيد الإندفاع.

المطلب الاول:السياق الاقتصادي للمغرب قبيل اصلاحات1983

لقد لجأت النخبة المغربية التي كانت تقود النظام السياسي المغربي بعيد الاستقلال إلى صياغة العديد من الاستراتيجيات التنموية للنهوض بالاقتصاد المغربي ومحاولة تحديثه وعصرنته ، وقد ترجمت تلك الاستراتيجيات التي تم إعتمادها آنذاك في المخططات الثلاثية والخماسية التي كانت تستلهم أفكارها تارة من المثل التحررية ومن مبادئ حركة دول عدم الإنحياز وتارة أخرى من توجيهات خبراء المؤسسات المالية والدولية ،إلا أن تلك الإستراتيجيات باءت كلها بالفشل، حيث منذ 1975 عرف الاقتصاد المغربي عجزا في الميزانية العامة، وهذا بسبب السياسة التوسعية التي إتبعتها المغرب فضلا عن عوامل خارجية كالتقلص في الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.....الخ

وهو ما أدى في الأخير إلى تدهــور مختلف المؤشـرات الاقتصادية والاجتماعيـة الأساسـية و أمام هذا الوضع وجد المغرب نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى الدين الخارجي، فبــدأ المـغرب يلجأ وبشكل مكثف إلى الدين الخارجي لاسيما منذ 1975 فأخـذ يقترض مــن دول وبــنوك التنمـية ومؤسسات دوليـة خاصة ولأول مرة منذ الاستقلال،وكانت القروض المحصل عليـها تخصص لتمويل:

-عجز الميزانية الذي انتقل من3.9٪ سنة1974 الى18.1 من الناتج الداخلــي الخـام وذلك بعد التراجع الحاد لأسعار الفوسفاط في الأسواق الدولية.

- النفقات العسكريـــة الناتجة عـن الصراع فــي الصحراء الغربيــة الذي بــدأ سنة 1976

- التجهيزات الضروريــة لمواصلة تصنيع الاقتصاد المغربي الـذي رسمه مخطـط التنميــة، فقد اقترض المغرب في الفترة الممتدة1975-1982 قروضا بلغــت قيمتها الاجمالية8.124 مليون درهم وكان من أهم المزودين للمغرب في هذه الفتــره ثلاث دول غربــية وهـــي فرنسا بنسبة62 ٪ والولايات المتحـــدة الأمريكية بنسبة 26.4 ٪ و الجمهورية الفدراليـــة الألمانـية 11.6 ٪ أما القــروض الممنوحة من طرف كل من إيطاليا و سويسرا واسبانيـــا فكانت أقل أهمية وركزت كما هو الحال بالنسبة للقروض الإسبانية على تمويل تنمية قطـــاع الصيد أما قـــروض الدول العربية- سواءا السعوديـــة بقيمة 200مليون دولار سنة 1982 أو الكويـت بقيمة300 مليون دولار أو الأبناك الجهوية العربية- فقد تزايدت بشكل سريع إبتداءا من سنة 1977 لتكون سنة 1983 ما مجموعه 3000مليون دولار.

أما البنك الدولـي فقد إرتفعت مساهمته خلال السبعينيات1973- 1979 إلى1.016 مليـون دولار من أجل تمويل 26 مشروعا(بنى تحتية،طرقية،شبكة المياه طاقة،سياحة،.....الخ([1]) لكن ومع ذلك لم يتمكن المغرب مــن تصحيح الإختــلالات الماكرو اقتصادية وهــذا بسبب التركيبة الاقتصاديــة المعقدة التـي زادت مــن خطـورة الوضع ، وفـي ظل هـذه الظـــروف الاقتصادية المعقدة لم يجد المغرب سبيلا للخروج من هــذه الأزمة ســوى العــودة مجـددا اللإستدانة من المؤسسات المالية الدولية والقبول بتوجيهاتها لعصرنة بــلده، ففــي سنة1980 منح صندوق النقد الدولي للمغرب قرضا بقيمة810 مليــون مع حقوق خاصة للترويــج أي حوالي 1000 مليون دولار مخصصة لتمويل جزء من المخطط الخماســي شريطــة أن تبدأ الحكومة في نهج سياسة اقتصادية عن طريق التقويم،وتخفيض النفقات العموميــة ،والإلغاء التدريجي للإعانات المتعلقة بالمواد الاستهلاكية الأساسية و أمام تحفظات الحكومة المغربية على تنفيذ هذه السياسة في شكلها الكلي قام صندوق النقد الدولي بإلغاء تلك الإعانة إلا أنه بعد الإلغاء قدم صندوق النقد الدولي قرضين جديدين وظفا بشكل جزئي([2])

1ميغيل هيرناندودي لارامندي،السياسة الخارجية للمغرب،ترجمةعبد العالي بروكي،ط2:الدار البيضاء(الرباط) منشورات الزمن،2014،ص ،51 وما بعدها .

2 نفس المرجع ،ص54 .

المطلب الثاني:السياق الاقتصادي للمغرب بعيد1983.

لقد أدى الإرتفاع المتزايد للمديونية والذي وصل إلى 13000 مليون دولار في نهاية 1983 وكذا تفاقم عجز ميزان الأداءات-حيث كانت خدمة الدين تأخذ60 ٪ من الموارد المحصل عليها من الصادرات- بالسلطات المغربية إلى تبني مخطط تقشفي صاحبته بعض التدابير ذات الطابع الإجتماعي تجلت في الحد من إرتفاع أسعار المواد الاستهلاكية و أمام الوصاية الصارمة لصندوق النذ الدولي إلتزم المغرب بتطبيق مخطط التقويم الهيكلي ودون أية شروط مقابل الحصول على القروض من السوق المالية الدولية والتمكن من إعادة جدولة ديونه مع نادي باريس ونادي لندن([1])

فما فحوى هذا المخطط الإصلاحي؟

يعد مخطط أو برنامج الإصلاح الإقتصادي بمثابة الوصفة الدولية التي يسهر على إعدادها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لتقدم إلى الدول المدينة لمعالجة الإختلالات التي تمس اقتصادها الوطني . وهو ينقسم إلى شقين:

1-برامج التثبيت:

وهي عبارة عن سياسات تصحيحية يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف ويتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة في الغالب ويستهدف معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال تحقيق توازن أفضل

1 نفس المرجع،ونفس الصفحة.

بين عرض الموارد والطلب عليها ،وكـذا معالجة وتطوير ميزان المدفوعات ،فهي تنطلق من تشخيص المشكلة الاقتصادية وهـي أن الاختلال الخارجـي والمتمثل فـي عجـز مـيزان المدفوعات وتنامي الديون الخارجية يرجع إلى الإفراط في مستوى الإستهلاك لذا يتعين إتباع سياسة نقدية ومالية للحد من عجز ميزان المدفوعات و كذا عجـز الموازنة العامة للدولة([1])

و يمكن توضيح ذلك كالأتي:

*السياسات المالية:

وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيـض النفقات حيث يتم زيادة الإيرادات بواسطة إعادة هيكلة النظام الضريبي ليكون أكثـر شفافية و أكـثر مرونة وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة وفرض ضريبة واحدة على كل الدخـل الفردي وفقا لجدول ضريبي واحد و إزالة الضرائب المتعددة على الشركـات للحد من التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات، كذلك فرض ضريبة عامـة وغير مباشـرة على الاستهـلاك أو المبيـعات تشمل غالبية السلع والخدمات، بالإضافة إلى رفـع أسعار غالبيـة السلـع والخدمـات،بينمـا يتم خفض النفقات عن طريق ترشيد النفقات العسكرية،إلغاء الدعـم أو قصـره علـى سلع محددة،تقليص عدد العاملين بالحكومة،خفض الأجور خفض الإنفاق على الإستثمار للقطـاع العام.....الخ

1 فطيمة حفيظ،الاصلاحات الاقتصادية وا شكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ،تونس،المغرب)، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزئر :كلية العلوم، الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،2010-2011،ص84

و بالإضافة إلى ما سبق، هناك أسلوب آخر وهو أسلوب تمويل عجز الموازنة حيث يتم إصدار أذونات على الخزانة العامة أسعار فائدة تحدد وفقا لقواعد العرض والطلب وذلك لتخفيض الإعتماد على القروض الخارجية واللجوء إلى التمويل المصرفي والحد من التضخم.

*السياسات النقدية الإتمانية :

وتهدف إلى التي التحكم في المعروض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد الوطني وذلك باتباع السياسات النقدية التالية:

-وضع سقوف ائتمانية لا يجوز تعديلها خلال فترة تنفيذ برامج التثبيت وخاصة الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام للحد من السيولة المحلية.

-تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بحيث تزيد أسعار الفائدة الدائنة عن معدل التضخم لتشجيع الإدخار، وبالتالي الاستثمار وتزيد أسعار الفائدة المدينة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك.

-تفعيل و إعطاء الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي عوضا عن التدخل الإداري للدولة

-العمل على خلق المنافسة في القطاع المالي وهذا بفتح المجال أمام خوصصة البنوك العامة.

*سياسة تخفيض سعر صرف العملة:

تفضي سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية بحسب خبراء صندوق النقد الدولي إلى تخفيض الطلب على النقد الأجنبي نظرا لإرتفاع أسعار الواردات وفي الوقت ذاته توفر

إحتياطي كبير من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات وكل هذا من شأنه أن يطور ميزان المدفوعات ([1])

ويشرف على تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل وتستند إلى النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها وهي تتضمن السياسات التالية:

*تحريرالاسعار:

ويقصد بها هنا أن اجراءات التكييف الهيكلي تستهدف بالأساس إلغاء الدعم المقرر من قبل الدولة على أسعار الموارد والسلع و إلغاء كل القيود القانونية والمؤسسية والإجرائية التي تفرضها على الأسعار المحلية والعالمية، وذلك لتخفيف العبء على ميزانية الدولة وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يمكن زيادة العرض الكلي في ضوء الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيرها في تخصيص الموارد من الاستحقاقات المختلفة.

-الخصخصة:

و تعني أن يتم بإسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة من قبل القطاع العام للقطاع الخاص، وهي عبارة عن عملية تعديل هيكلي للنشاط الاقتصادي بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق للمنافسة.

-إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.

1 نفس المرجع ،ص ص ص،85-86-87 .

-تخفيف الأعباء المالية التي تسببت فيها مؤسسات القطاع العام المفلسة و بالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.

-تقليص حجم الدين العام وتوفير موارد مالية إضافية وتحويل نفقاتها لتمويل المشاريع الضرورية.

-توسيع دائرة الاستثمار لاسيما الأجنبي في ظل مشاركة فعالة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

-تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية وتوسيع قاعدة الملكية.

*تحرير التجارة:

تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية إلى تشجيع الصادرات إنطلاقا من أن هذه الاقتصاديات تواجه نقصا حادا في حجم العملات الأجنبيةو أن عوائد الصادرات وليس الإقتراض الخارجي تعد المصدر الأساسي لمواجهة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات لذا فهي تعمل على إزالة كل ما من شأنه أن يقف أمام الاستيراد من الخارج أو التصدير إليه([1])

1عباس سحر تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان مختارة،(مصر،المغرب) ، www.iasj.net لقد تم تصفح الموقع بتاريخ،30-12-2017

المبحث الثاني:الشراكة الأورومتوسطية.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح إندماج المغرب في نظام اقتصادي وسياسي إقليمي يسمى الإتحاد الأوربي يعمل وفق قوانين ومبادئ مؤسسات العولمة، كصندوق النقد الدولي،البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة لذا فإنه يعرض لدوافع الشراكة الأورو متوسطية،ثم إلى مسار العلاقة بين الإتحاد الأوربي والدول جنوب المتوسطية- والتي يعد المغرب واحدا منها- و الذي تطور من التعاون إلى الشراكة، و أخيرا إلى أبعاد الشراكة .

المطلب الاول:دوافع الشراكة.

*دوافع الإتحاد الاوربي:

-الأهميةالجيإستراتيجية والاقتصادية لدول جنوب المتوسط فهي تقع جغرافيا بالقرب من أوروبا مما يسهل من التبادل التجاري بين ضفتي المتوسط ويقلل من تكاليفه فضلا عن اشتمالها على المواد الأولية و الطاقوية واليد العاملة الرخيصة،والأسواق الواعدة وهذه كلها محفزات لإقامة مشاريع إقتصادية في منطقة المتوسط([1])

-الإدراك الأوروبي بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا،وبالتالي لابد من خلق إطار للتعاون متعدد الأطراف ودائم يرتكز على روح الشراكة مع إحترام خصوصيات

1محمد الشريف منصوري،إمكانية اندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، في النظام العالمي الجديد للتجارة أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة(الجزائر)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2008-2009،ص195.

وقيم كل المشاركين([1])

-الرغبة في استرجاع النفوذ الأوروبي في المنطقة الجنوب متوسطية،و الإبقاء عليها في فلكه السياسي وفقا لحسابات إستراتيجية ضد التجمعات والقوى والأطراف الدولـية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و القوى الأسياوية([2])

-ولعب دور إقليمي فـــي قضاياها باعتبارها منطقـــة تشكل رِا ثا إستراتيجيا خاصة فـــي ظـل المزاحمة الأمريكية لأوربا في هذه المنطقة والتي بدأت تطفوا على السطح فـــي ظل التحولات الجذرية التي حدثت في ميزان القوى نتيجة إنهيار الإتحاد السوفياتي وبـروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة على الساحة الدولية([3])

-الرغبة في تصدير الأنموذج الإقتصادي والسياسي والاجتماعي الأوروبي عـبر آلية الشراكة وهو الأنموذج القائم على الدمقراطية ،و حقوق الإنسان التعددية والإنفتاح الثقافـــي واقتصـــاد السوق لتكريس التبعية في شتى المجالات([4])

-الهاجس الأمني لاسيما بعد إنتشار الحركات الإسلامية فـــي بعض دول جنوب المتـــوسط ومشاركتها الإيجابية في المسار السياسي(التخوف الأوربي من صعود الإسلامين إلى السلطة

1 نور محمد فرج،السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط،" إعلان برشلونة نموذجا"دراسات دولية العدد39،قسم العلوم السياسية،جامعة ، السليمانية،ص ص86-87 .

2 محمد الشريف منصوري،مرجع سبق ذكره،ص194 .

3 عبد الجليل هويدي،انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر رسالة ماجستير،جامعة، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،ص44.

4 محمد الشريف منصوري،مرجع سبق ذكره،ص194 .

في البلدان المتوسطية([1])

وكذا مطالبتها بالتمسك بالهوية العربية الإسلامية وما صاحبه ذلك من أعمال العنف في المنطقة هددت المصالح الاوربية بالاضافة الى الانتشار الواسع للهجرة السرية نحو أوروبا بحثا عن فرص معيشية أفضل،انتشار الجريمة المنظمة.([2])

-الرغبة في التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد الذي ظلت تقدمه للبلدان المتوسطية الواقعة في جنوب وشرق المتوسط منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية لها.([3])

-الرغبة في إيجاد أسواق أخرى لتصريف الفائض من إنتاجها والذي يمكن تحقيقه من وجهة نظرهم عن طريق الشراكة والتي تتيح بروز مزايا جديدة من قبيل زيادة الإنتاج، وزيادة المشروعات ،تكاليف أقل، تشغيل القوى العاطلة.....الخ([4])

*دوافع شركاء الإتحاد:

-الرغبة في تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للإستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق Economies of scale.

-الرغبة في القيام بإصلاحات السياسة الإقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي تعطي

1عبد الجليل هويدي،مرجع سبق ذكره،ص44 .

2 بالة عمار،منطقة المغرب العربي كمنطقة للتنافس الاوربي الامريكي www.asjp.cerist.dz لقد تم تصفح الموقع بتاريخ،02-01-2018

3محمد الشريف منصوري،مرجع سبق ذكره،ص194 .

4 فتيحة الشيخ،الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام،،،قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية،2006-2007،ص74 .

تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية في إطار الشراكة.

-الرغبة في تدعيم قدراتها التفاوضية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف([1])

-الخوف من البقاء بعيدا عن دول العالم التي إنخرطت في النظم الإقليمية أي الخوف من التهميش و الإقصاء من النظام الاقتصادي الجديد([2])

-الرغبة في الإستفادة من نقل التكنولوجيا من دول الإتحاد الأوربي وهذا سواءا من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا أو من خلال استفادتها من رخص الإستغلال وكذلك الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى([3])

-إدراك الشركاء أن الإنضمام إلى مشروع الشراكة الأورو متوسطية وسيلة لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وجلب الإستثمارات الإجنبية وهذا نتيجة تراجع المزايا والمنافع المتحصل عليها من خلال العلاقات السابقة للتعاون المتوسطي، لذا فهي تأمل من خلاله على الحصول على منافع ومز ايا أحسن كما ترى فيه دفعة لعجلة التنمية.

-إن مخاوف دول جنوب وشرق المتوسط من تحول الإهتمام الأوربي بدول أوروبا الشرقية

1 محمد لحسن علاوي،الاقليمية الجديدة:المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي والاقليمي،مجلة الباحث العدد7، 2009 -2010،ص ص110-111 .

2 فتيحة الشيخ،،مرجع سبق ذكره،ص75 .

3محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الاقتصاد العالمي المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة ورقلة،العدد4،جوان 2016،ص39 .

التي بدأت تطلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي دفع بها الى اعادة النظر في علاقاتها مع الإتحاد الاوروبي.([1])

المطلب الثاني: مسار العلاقات المغربية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة.

إن العلاقات المغربية الأوروبية لا سيما الفرنسية منها هي علاقات ضاربة في القدم تعود إلى عهد الحقبة الاستعمارية وقد ظهرت بشكل جلي عند إبرام معاهدة روما سنة 1957 والتي نصت في مادتيها277.238على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوربية التي إنظمت إلى المعاهدة والدول النامية حديثة العهد بالإستقلال والتي يعد المغرب واحدا منها، وتحديد إجراءات تحرك السلع والخدمات بينها ولقد عرفت هذه العلاقات تطورا هاما لاسيما في حقبة الستينيات أي سنة 1963 حيث إنطلقت المفاوضات بين المغرب والمجموعة الأوربية التي آلت في الأخير إلى إبرام إتفاقات تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969([2])

وفي سنة 1976 تم التوقيع على إتفاقية حصل بموجبها المغرب على هبات لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد تطورت هذه العلاقات إلى درجة أن تقدم المغرب في سنة 1987 بطلب الى المجموعة الأوربية مبديا رغبته في الإنظمام إليها غير أن هذه الأخيرة رفضت بدعوى أن المغرب لا ينتمي إلى القارة الأوربية غير أن تلك العلاقات ظلت ذات

1عبد الجليل هويدي،مرجع سبق ذكره،ص45 .

2 نفس المرجع،ص50 .

طابع تجاري وفني بحت([1])

ولم تعرف تحولا هاما سوى في منتصف التسعينيات وبالضبط سنة 1996حيث وقع المغرب على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وشملت بذلك أبعادا غير مسبوقة منها ما هو سياسي أمني ومنها ماهو ثقافي وا ٍنساني..إلخ، لتعلن بذلك المغرب رغبتها في الإندماج في منظومة العولمة من خلال الإندماج في نظام إقتصادي وسياسي إقليمي يعمل وفق قوانين ومبادى مؤسسات العولمة كالمنظمة العالمية للتجارة ،وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.....الخ

وفي الحقيقةفإن الرغبة في اقامة شراكة أورومغاربية متينة لم تكن وليدة منتصف التسعينياتوا ٍنما تعود إلى بداية الثمانينات أي إلى سنة 1983 عندما إقترح الرئيس الفرنسي آنذاك فرنسوا ميترو خلال زيارته للمغرب عقد إجتماع خمسة+ اربعة أي خمسة دول مغاربية وهي:الجزائر تونس المغرب ليبيا موريتانيا و أربع دول أوربية هم:

البرتغال، اسبانيا ايطاليا فرنسا وأصبحت ندوة خمسة +خمسة بعد انظمام مالطا ودخلت هذه الندوة حيز التنفيذ جزئيا أثناء الملتقى الذي إنعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأوربية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة بإتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ،ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى إحتضنتها مدينة طنجة المغربية مابين24-27/ماي/1989 وهذا بحضور كافة الدول المغاربية، ثم تطورت فكرة

1 ميغيل هيرناندودي لارامندي،مرجع سبق ذكره،ص217 .

الشراكة حيث وبمبادرة إسبانية في شكل إقتراح تقدمت به إسبانيا إلـــى المجلس الأوروبـــي تم إدراج الدول العربية المتوسطية وهذا على إعتبار أن الفكرة كانت في البدايــة محصورة علــى البلدان المغاربية فقط وكان هذا في لشبونة في جوان 1992،ثم توسعت لتشــمل بلدان البحر الابيض المتوسط12* وهذا بناءا على بيان اللجنة الأوروبية الصادر بتاريخ1994/10/09 والذي عنون بـتدّعيم السياسة المتوسطية الاوروبية وا ٍقامة شراكة اورو متوسطية"وفــي قمة ايســن بألمانيا فــي 1994/12/10 تم رسم الخطــوط العريضــة لمستقــبل العلاقـــات الاورومتوسطية ،وقد كللت تلك الجهــود الأنفة الذكر بالاعلان الرسمي في مؤتمر برشلونة الاسبانية يوم28/27/نوفمبر1995 عن الشراكة الأورو متوسطية([1])

وهذا بمشاركة كافة دول الاتحاد الاوربي15 و 12 دولة متوسطية، بالإضافة إلـــى حضور دول اخرى كضيوف للجلسة الافتتاحية* ودول اخرى كمراقبين**بينما تم استبعاد لبيا نظــرا لتورطها في قضية لوكاربي، فضلا عن العقوبات والحصار المفروض عليها من قبل الأمــم المتحدة.([2])

1 مريم زكري،البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية،رسالة ماجستير ،جامعة تلمسان(الجزائر)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2010-2011،ص ص،48-49 .

*الولايات المتحدة الامريكية،روسيا،دول شرق ووسط اوروبا،دول البلطيق،انظر نفس المرجع ،ص50 .

**مثل موريتانيا،انظر نفس الرجع ونفس الصفحة

2 جعفر عدالة،تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الإجتماعية،العدد 19،02 ديسمبر ،2014،ص 02 .

المطلب الثالث:أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

لقد عكست هذه الشراكة رؤية الإتحاد الأوربي لما يجب أن تكون عليه علاقاته بدول حوض المتوسط، وهي رؤية حاولت أحداث نقلة نوعية كما سبق و أن اشرنا في نمط العلاقات السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من خلال زوايا ثلاث:

-تحويل صيغة هذه العلاقات من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة

-وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاته الأساسية من حيث الإلتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين الإتحاد الأوربي من جهة ككله والدول المعنية منفردة

-تحويل هذه العلاقة من اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة و الأمن و الثقافة والإجتماع إلى أمور التقنية والفنية.([1])

وعلى هذا الأساس حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد أو محاور للعلاقة الجديدة المنية على المشاركة وهي:

-المحور السياسي والأمني:وفي هذا المجال ركزت الاتفاقيةعلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام و الأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط من خلال إحترام مواثيق الأمم المتحدة في مجالات حماية حقوق الانسان، واحترام الإتفاقيات الإقليمية والدولية المبرمة، وتعزيز سيادة القانون والدمقراطية في النظم السياسية، واحترام الحريات الأساسية وتنمية التسامح ومحاربة مظاهر التعصب والعنصرية مع العمل على التعاون في مكافحة الارهاب والجريمة

1 نفس المرجع ،ص3 .

المنظمة والمخذرات وتحقيق الأمن الإقليمي.

-المحور الاقتصادي والتجاري :و في هذه الجانب ركزت الإتفاقية على جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للإزدهار المشترك ويحدد من أجل ذلك عام 2010 كمحطة مستهدفة للوصول الى منطقة التجارة الحرة تضم البلدان السبعة وعشرون الأطراف المشاركة في المعاهدة وذلك بالعمل أساسا على حل:

-مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها الكثير من بلدان المنطقة باعتبارها تقف عائقا أمام تطور الاقتصاديات مع تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان جنوب المتوسط و إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص و وضع أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة لسياسات الاقتصاد تتماشى وضرورات التحول الاقتصادي عموما.

إلى جانب التعاون بين الإتحاد الأوربي وبلدان جنوب المتوسط في مجالات الاستثمار والتنمية الزراعية والمصايد السمكية،ونقل التكنولوجيا و الصناعة والاحصاءات والمواصلات والمقاييس وتحسين شبكات المياه والنقل والمواصلات والطاقة و السياحة والبيئة وصياغة قواعد المنشأ اللازمة لتحرير التجارة.

-تخصيص مساعدات مالية إضافية مناسبة من جانب الإتحاد الأوروبي لتنفيذ مشروعات الضفة الجنوبية للمتوسط ومساعدتها على تطوير بيئتها الاقتصادية من خلال رصد مبلغ مالي إجمالي وصل الى4685 بليون وحدة نقدية أوروبية ما بين أعوام996-1998 يتم توزيعها على مشروعات إقليمية ومشروعات ثنائية.

-العمل على إبرام إتفاقات شراكة ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وفرادى البلدان الواقعة في جنوب المتوسط تشمل تقريبا نفس العناصر والأهداف والمبادئ الواردة في إعلان برشلونة -تضمن الإعلان كذلك نصا يقضي باستمرار مبدأ التدفقات التقليدية في التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

-المحور الثقافي والإجتماعي والانساني: و قد ركز هذا الشق من الاتفاقية على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل وتشجيع التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني وشخصياته ولقاءات المنظمات غير الحكومية وتنمية التعارف بين فئات الشباب و إتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة والتعاون في مجالات الإعلام و التعليم و الصحة والتدريب المهني.([1])

1 محمد الشريف منصوري،مرجع سبق ذكره،ص ص ص196-197-198-199 .

المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي بين المغرب و الولايات المتحدة الامريكية

يعالج هذا المبحث اتفاق التبادل التجاري الحر الموقع بين المغرب وأمريكا سنة2004 والذي يهدف بالأساس إلى اقامة منطقة تجارة حـرة بين البلدين باعتبارها تشكل أهــم آلية لتحقــيق الإندماج المغربي في منظومة العولمة، لذا فهو يعرض بداية إلى مســـار العلاقات المغربية الأمريكية ثم إلى دوافع الإهتمام الأمريكي بالمغرب و أخيرا إلى سياق توقيع الاتفاق.

المطلب الأول:مسار العلاقات المغربية الأمريكية.

إن العلاقات المغربية الأمريكية ممتدة فـــي عمق التاريخ إذ ظلت معاهـدة السلام والصداقة الموقعة عام1787 سارية المفعول إلى حد الساعة وبالعودة إلى المصادر التاريخية والتقاريـر الدبلوماسية نجد أن ثمة علاقات أقيمت بين البلدين ومنذ أمدبعيد و أن هذه العلاقــات ظلــت قائمة رغم الإضطرابات التي عرفهــا ق19، فالمغرب وقف إلــى جانب أمريكا في حروبـــها الأهلية وبجانب وحدتها الترابية ، كما كان أول بلد يعترف بأمريكا بعد استقلالها سنـة1776، وهناك أكثر من دراسة تؤكد أنالمغاربة حطو ا الرحال بأمريكا قبل كولومبس وهذا مـــا أكده الشريف الإدريسي، وفي سنة1797 فتحت أمريكا قنصليتها بطنجة المغرب([1])

وفي1855 رغبت أمريكا في إنظمام المغرب إلــى الحلف الروسي الأمريكي ضــد العثمانيين مقابل إستعادة المغرب لمدينتي سبته و مليله المحتلتين مــن قبل إسبانيا إلا أن العرض لــم

1 إدريس ولد قابلية،اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا،الحوار المتمدن www.m.ahewar.org لقد تم تصفح الموقع بتاريخ،04-01-2018

يحظى بموافقة المغرب، و في1943 إنعقد مؤتمر الدار البيضاء بين قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وعلى هامش هذا المؤتمر تباحث محمد الخامس مع روزفلت حـول مستقـبل المغرب و في 1944 أرسل المغرب وثيقة للمطالبة بالإستقلال للولايات المتحـدة الامريكية بقصد حشد تأييدها فنصحت حينها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بعد تصاعد العنف فـي المغرب في 1955 ضد الاستعمار الفرنسي بأن الحل سيكون دبلوماسيا عن طريـق الحوار ورأى محمد الخامس المخلوع سيكون مفتاحا لهذا الحل و أنه الوحـيد القادر على تهدئة الوضع و إزاء هذا الوضع بدأت الحكومة الفرنسية في مفاوضات سرية مع السلطان.... أفضت إلى استقلال المملكة المغربية سنة1956،فبادرت حينها الولايـات المتحدة الامريكية لتكـون أول دولة تعترف رسميا بالمغرب ،و كان ايزنهاور أول رئيس يعين سفيـرا لها بالمغرب و فـي سنة1961 تولى الملك الحسن الثاني العرش المغربـي خلفا لوالـده فاتبع خطوات والده فـي مجال السياسة الداخلية والخارجـية على الصعيدين الإقليمي والدولـي مما أفضى ذلك إلـى تعميق التواجد الأمريكي فـي المغرب في المجال الاقتصادي والعسكري و الأمني إذ ازدادت تبعية المغرب لأمريكا حيث أصبح المغرب يعتمد على أمريكا اعتمادا كبـيرا فـي تمويـل مشاريعه التنموية، وفي تسليح جيوشه وتدريبها خاصة أثناء حرب الصحراء([1])

ففي العقود الأولى التي تلت الاستقـلال تبادل الطرفـان الزيـارة وتوطـدت العلاقـات لاسيما

1 مجيد كامل حمزة،العلاقات المغربية الإمريكية بعد احداث 11 سبتمبر2001 و افاقها المستقبلية،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة بغداد ،العدد36 ،ص 123 وما بعدها.

الإقتصادية منها حيث رحب المغرب بالاستثمارات الأمريكية و حاول بعض مسؤولية البرهنة لإمريكا بأن مناخ الاستثمار في المغرب مواتي و أن المغرب ماضية في مزيد من التهيئة لهذا المناخ وفي المقابل أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات المالية والعسكرية للمغرب في الوقت الذي كان بحاجة إليها لمعالجة مشاكله الاقتصادية وتموين الحرب المستمرة مع البوليزاريو على سيادة الصحراء الغربية وما يواجهه المغرب من منافسة شديدة مع أسبانيا والبرتغال على أسواق الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والصناعية.([1])

كما عرفت هذه الفترة العديد من الاتفاقات التجارية لكن وبالرغم من كل ذلك فان مستوى التجارة الخارجية المغربية ظل محدودا مقارنة مع المتعاملين الآخرين لاسيما الأوروبي و الأسياوي ويعزوا العديد من الباحثين هذا الامر– بالاضافة الى عوامل اخرى– إلى سيطرة اللغة الفرنسية على المعاملات التجارية، فضلا عن البعد الجغرافي وكذا غياب التكامل بين الموار د المستوردة([2])

ولمعالجة هذا الخلل في العلاقة واعطاء بعد جديد للتعاون الاقتصادي المغربي الأمريكي وتمهيدا لإرساء أسس منطقة التبادل الحر أقدما الطرفان على استحداث المجلس المغربي

1 نفس المرجع ،ص123 .

2 فتيحة العلمي،البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات المغربية الامريكية،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة الحسن الثاني،الدار البضاء(المغرب)،قسم القانون،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،2001–2002، ص ص،104–105.

الأمريكي للتجارة والاستثمار الذي تمخض عنه اتفاقية اطـــار تعاون للتجارة والاستثمار فـــي مارس1995، ولوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ فقد تـــم القيام بمجموعة مـــن المجـهودات والتحركات هي كالاتي:

-*تأسيس لجنة لمتابعة العلاقات التجارية المغربية الأمريكية والتـــي تجتمع على الاقل مـــرة كل سنة بالتناوب في المغرب وفي الولايات المتحدة الامريكية وتتكلف بـــ:

-تحديد إستراتيجية من اجل تقوية المبادلات

-وضع نظام لتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين

-ضمان وتأمين استمرار وتطبيق مقتضيات الاتفاق

-بحث المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق الاتفاق

-تقييم نتائج التعاون الثنائي

-اقتراح بعض العناصر التي من شأنها تطوير وتقوية العلاقة الثنائية

-وضع برنامج سنوي للتحرك بين البلدين

-تقوية التحركات التنموية

*وضع وكالة مكلفة بتطوير الاستثمارات بالمغرب وهدفها:

-تنسيق التحركات التي تقوم بها مختلف الإدارات لصالح الاستثمار

-وضع بنك للمعلومات يكـــون متاحا أمام المستثمر يشتمل على تحديـــد قيـــمة عوامـــل الإنتاج،التعريفات الجمركية والمالية المطبقة،الإمتيازات الممنوحة.....الخ

-تصنيف كل الشركات الوطنية والخارجية العاملة في المغرب حسب القطاعات والبلدان.

-القيام بحملة إعلامية لتوضيح مناخ الاستثمار بالمغرب بالنسبة للمستثمرين الاجانب.

-توفير دليل للاستثمار وبمختلف اللغات يتضمن التعريف بمناخ الاستثمار.

-إستحداث مكتب للاستقبال بمطار محمد الخامس.

*استحداث مكاتب لتمثيل المصالح الاقتصادية المغربية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في واشنطن ونيويورك وقد كانت هذه المبادرة من قبل اللجنة المشتركة المغربية الأمريكية وهذا بهدف تطوير الإستثمارات الأمريكية بالمغرب كما تهدف الى:

-التنسيق مع الوكالة المكلفة بتنمية الاستثمارات الأمريكية بالمغرب

-تقوية ومأسسة العلاقات بين التنظيمات المهنية

-التنقيب وجلب الشركات الأمريكية

-البحث عن تمويلات من أجل تطوير الشراكة المغربية الأمريكية

-تنظيم حملات عن طريق الندوات وحلقات دراسية والمشاركة في المعارض المتخصصة

*تقوية ومأسسة علاقات الحكومة المغربية مع الأوبيك حيث توكل لها عدة مهمات:

-توسيع مجال تدخلها لتمويل مشاريع أخرى على غرار المشاريع الكبرى في المغرب وعلى هذا ستصبح الأوبيك الفاعل الرئيسي الذي من شأنه تفعيل الاستثمارات الأمريكية في المغرب والمحاور المتميز للوكالة المستقبلية من أجل الاستثمار.

- تلتزم الأوبيك بحماية الأستثمارات الأمريكية من أي خطر محتمل.

*تطوير التجارة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بـ:

-تنظيم حملة من أجل تنمية الصادرات المغربية في بعض القطاعات كالفلاحة النسيج والصناعة التقليدية.

-تنظيم لقاءات من أجل التعريف بالمعايير والضوابط الأمريكية.

-الإعلام فيما يخص الحماية وشروط مواجهة الإغراق.

-دراسة قطاع صادرات الخدمات، شركات الوساطة، ودراسة السوق الدولي، الخبرة و مراقبة الجودة ،النقل، الاشهار والتواصل.

-متابعة المساعي من أجل تبسيط القيود وضرورة إدماج بعض المنتوجات الفلاحية على قائمة المنتوجات المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية.

*تطوير الصناعة عن طريق المشاريع التعاونية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بـ:

-تقوية البنية التحتية والتكنولوجية المغربية والبنية التحتية الاقتصادية.

-تقوية وتعزيز مكانة الجمعيات المهنية للمساهمة بشكل فعال في تطوير القطاع الصناعي.

-تنظيم لقاءات بين الطرفين المغربي و الأمريكي وذلك لتبادل الإصدارات في مجال الملكية الفكرية وهذا يقتضي تحديث وتفعيل نشاطات المكتب المغربي للملكية الصناعية.([1])

1نفس المرجع،ص ص ص-101-102-103 .

المطلب الثاني:دوافع الاهتمام الامريكي بالمغرب:

اولاالموقع الجيوإستراتيجي: يتموقع المغرب في نهايــة البحر الأبيــض المتوسط في الزاوية الشمالية الغربية للقارة الإفريقية، إذ يشكل أقصى طرف هذه القارة مما جعلة يتمتع بواجهـتين بحريتين على ضفتي المتوسط والأطلسي بطول3446كلم يطل على أوروبا بحيث يوجد على بعد كيلومترات منها فقط،و يقع على مقربــة مــن مضيق جبل طارق الـذي يعد أحـــد أهـم المضايق العشرة في العالم([1])

و يمتد إلى عــدة وحدات دولية و إقليمية مهمة فالمغرب دولــة عربـية إسلاميـــة افريقـــية متوسطية([2])

إنهذه الخصائص الجيوإستراتيجية التي يتمتع بها المغرب جعلت منـه محل إهتمام غربـــي منذ القديم وفي التاريخ الحديث شكلت عملية الإنزال العسكري في المغرب سنة1942 حينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخول الحرب إلى جانب الحلفاء البداية الأولى للاكتشــاف الأمريكي للأهمية الإستراتيجية للمغرب وما يمكن أن تقدمه من عناصر إيجابية لمواجهـــة دول المحور([3])

ومنذ ذلك الحين فكرت في محاولة بسط نفوذها على المنطقة وعدم السمـــاح لأي أطـــراف

1 نفس المرجع،ص 55 .

2 كامل حمزة،مرجع سبق ذكره،ص 127 .

3الحاج اسماعيل زرقون،المغرب العربي والصراع الدولي،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،جامعة غرداية: (الجزائر)،العدد9، 2010 ص238 .

أخرى معادية لأمريكا بالتغلغل فيها وذلك إدراكا منها لمـــدى خطـــورة ذلك على المصالـــح الأمريكية في المنطقة فهي تدرك تمام الإدراك الأهمية الإستراتيجية لمضـيق جـــبل طـــارق الممر البحري للاقتصاد الغربي والأسطول السادس الأمريكي، كما تدرك الإنعكاسات الوخيمة عليها في حالة ما لو تم السيطرة عليه فرضا([1])

وبالتالي أصبح الموقـــع الإستراتيجي للمغرب يدخل ضـــمن الحسابـــات الإستراتيجية الأمنـــية الأمريكية في المنطقة العربية بصفة عامة والمغربية بصفة خاصة و لعل ما يترجم ذلك هـــو التواجد العسكري الامريكي في المغرب والذي لم ينتهي بعد إنتهاء الحرب العالميـــتة الثانيـــة وا ٍنما إستمر حتى بعد الاستقلال السياسي للمغرب وهذا لمواجهة الاتحاد السوفياتـــي ومراقبـــة نفوذه في أفريقيا خلال مرحلة الحرب الباردة وكذا لمكافحة الإرهاب في مرحلة ما بعد أحداث 11 ستمبر 2001 والحفاظ على الاستقرار في المنطقة.([2])

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية المغربية: التـــي تكرست طيلة حكم المـــلك الحسن الثانـــي وولده الملك محمد السادس والتي انطلقت من الخيارات اللبرالية متسمة بالواقعيـــة و الاعتدال والحياد في التعامل مع محيطه الدولي، مما ساهـــم بشكل أو بآخر في نســـج علاقات جـد متميزة مع الغرب، فالمغرب الذي إنتهج أيديولوجية تتسم بالواقعية والأنفتاح والحياد، لم يـــكن بحكم الجوار الجغرافي الأوروبي بعيد عن أجواء الاستقطاب الدولي بين المعسكريـــن الذي لم

1 فتيحة العلمي،مرجع سبق ذكره،ص55

2 الحاج إسماعيل زرقون،مرجع سبق ذكره،ص ص238-239 .

تسلم منه أوروبا نفسها،غير أن المغرب لم يبـقى طويـــلا حتى حسم أمــرهو أختار التوجـــه الغربي اللبرالي فأصبح بذلك يشكل التوجه الغربي في شمال إفريقيا.

ومن الواضح أيضا أن المغرب إستطاع أن يوظــف بعض المعطـيات التـــي يتوفـر عليــها كالموقع الاستراتيجي الذي حضي به لإمتلاكه لبعض المعادن، وبعده العربي و الإسلامـــي و الإفريقي ،والمتوسطي لكي يجلب إهتمام الولايـــات المتحـدة الأمريكية،و يصـــبح حلـيف إستراتيجيا لها في المنطقة وهذا لضمان التأييد له في العديد من قضايا السياســة الخارجـــية المصيرية كقضية الصحراء الغربية.([1])

ثالثا:الدبلوماسية المغربية في دعم الحوار العربي الإسرائيلي: لقد لعبت الدبلوماسية المغربـــية دورا نشطا فـــي مد جسور الحوار بين الطرفين العربـــي والإسرائيلي وهذا محاولة منها لتسوية الصراع الواقع بينهما والذي يشكل في واقع الامر الهاجس الأكبر في السياسةالامريكية بحكم تداعياته على مصالحها في المنطقة ،فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص كل الحـــرص على ضمان أمن إسرائيل و الحيلولة دون امتداد النفوذ السوفياتي إلى المنطقة العربية بصفة عامة و المغاربية بصفة خاصة والساعية إلى تثبيت نفوذها فيها رأت أنه من الأهم لها إقامة تحالفات إستراتيجية مع دول هذه المنطقة وضمان أمنهالإستقرارها ومع أن هذه العناية كانت بدرجات وكانت تخضع بالأساس إلى أهمية موقع الحليف والدور المنتظر منه وقدرته علـــى التأثير في المصالح الأمريكية فإن دور وفاعلية الحليف المغربي تبرز في العلاقات العربـــية

1 مجيد كامل حمزة،مرجع سبق ذكره،ص123 .

الأمريكيـــة كمـــا تبرز ضمـــن الترتيبات الأمريكيـة فـــي المنطقة على الصعـيد السياســي والاقتصادي والعسكري فقد كان الملك الحسن الثاني عرابا لإتفاقية كامب دفيد 1979،كمـــا شجع القادة العرب و الفلسطينين على إقامة حوار مع إسرائيل و أقام علاقات سرية وعلنـــية معـــها مـــنذ خمسينيات القرن20 وتنامـــي نفـــوذ الجالية اليهوديـــة فـــي النظام السياسي المغربي.....الخ([1])

رابعا:التراجع الملحوظ للطرف الأوروبي على الساحة المغاربية بصفة عامة والمغربية بصـــفة خاصة: لقد شجع هذا التراجع الأوروبي في الساحة المغربية ،والناجم عن تراجـع المصالـــح الاقتصادية الأوربية في المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية على إستخدام سياسة ملء الفراغ لإستخدام المعونة الاقتصادية لتحقيق أهدفها فـــي المنطقـــة والمتعلقة بالاحتـــفاظ بالقواعـد العسكرية و المصالح الاقتصادية في المغرب إلى جانب العمل على تحقيق الاستقـــرار فـــي المنطقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك تمام الإدراك أن التواجد الأوروبي في المغرب له جـــذور تاريخية عميقة و أن تخطيها أو منافستها أمر لا يخلو من صعوبة إلا أنها ومـــع ذلك ترى أن الفرصة مواتية لمنافسة الطرف الأوربي في المنطقة المغاربية وهذا في ضوء توافر مجموعة من المعطيات منها :

أ/التناقضات التي تحملهاالسياسة الأوربية تجاه دول المغرب العربي وذلك لتعدد مراكز القوى

1نفس المرجع،ص124.

الأوروبية الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوروبي الواسع.

ب/طغيان الهاجس الأمني على العلاقات الأوروبية المغاربية المتمحور حول الهجـرة غيـر الشرعية، التطرف الديني ،المخذرات، الأمر الذي أدى إلى أن تسود ضفتي المتوسط حالات من التوتر إلى درجة أن تصبح فيها إتفاقية الشراكة لا معنى لها مما يؤثر في الأخير علـى الاقتصاديات المغاربية ويجعلها تبحث عن حل وهـذا ما حاولت تقديـمه إتفاقـية الشراكـة الأمريكية المغاربية.

ج/ الخلافات المغاربية البينية لاسيما بين الجزائر والمغرب فالخلاف الجزائري المغربي أحرج القوى الأوربية لاسيما فرنسا إذ أن أي خطوة تخطوها فرنسا تجاه دولة منهما تحسبها الأخرى خطوة ضدها.

د/ قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التحكم في ظاهـرة عدم الاستقرار السياسي والأمنـي والصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية خاصة التيارات الإسلامية.....الخ([1])

خامسا:السياسة الداخليـة للمغرب: لقد تتبعت الولايات المتحدة الأمريكيـة مسألـة التجربـة الدمقراطية وقضايا حقوق الانسان والاصلاحات المقدمة من المؤسسات المالية والدولية في المغرب وهي راضية إلى حد ما عن النضج السياسي الذي حدث بالمغرب، وعلى التجاوب المغربي مع المؤسسات المالية الدولية وهي تعتبر المغرب نموذجا للإستقرار السياسي فـي

1 نفس المرجع،ص ص125-126.

منطقة شمال إفريقيا ولكي يمارس الدور المنوط به في المنطقة فهي تعمل على تدعيمه من أجل كبح جماح التطرف ومن أجل تدعيم التنمية الدمقراطية و إحترام حقوق الانسان([1])

سادسا:الحرص الأمريكي على تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة:لقد حرصت الولايات المتحد الأمريكية على أن يكون ميزان القوة في المنطقة متوازنا وذلك حفاظا على مصالحها لذلك كانت تعمل من حين إلى آخر في حالة اختلال الميزان الى تقديم مساعدات عسكرية للطرف الضعيف لإرجاح الكفة([2])

سابعا/ما هو مرتبط بالتصور الأمريكي للدفاع الوطني: فالولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من دورها الرئيسي على الساحة الدولية منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي إلا أنها اقتنعت بان حل مشاكل العالم لا يمكن أن تتحمله بمفردها و إنما على باقي دول العالم أن تشاركها ذلك وا نما من منظور أمريكي، وبالتالي يمكن تحقيق ذاك الهدف عن طريق التعاون الدولي لاسيما مع الدول الحليفة والصديقة وقد تم التأكيد على هذا الطرح في عدة لقاءات بين المسؤولين الأمريكين والمغربيين ويرتكز التصور الامريكي للدفاع الوطني على دعم الحزبين الدمقراطي والجمهوري لسياسة الدفاع الوطني التي تبلورها وتنفذها الحكومة عبر:

-منح الاعتمادات الكافية لضمان مستوى مرتفع للقوات المسلحة وتعزيز قدرتها على التدخل بالخارج.

-التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات.

1 فتيحة العلمي،مرجع سبق ذكره،ص ص63-64-65 .

2 نفس المرجع،ص57 .

-التعاون الدولي.

وعليه فالدفاع الوطني عن المصالح الأمريكية يجمع بين العمل الدبلوماسي والقوات المسلحة وفي هذا السياق تندرج المبادرات الأمريكية في مختلف بقاع العالم والتي تفضي إلى التعاون وفي شتى الميادين مع بعض البلدان ومنها المغرب.

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج مقاربة شمولية في علاقتها مع المغرب تكمن من جهة في توطيد العلاقات الثنائية ومن جهة أخرى في محاولة منها لإدماج المغرب في إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي المطبقة في حوض المتوسط.([1])

المطلب الثالث:اتفاقية التبادل الحر

تعتبر اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في اطارها العام كمثيلتها من النماذج المقترحة على بلدان أخرى كالمكسيك و كندا والشيلي وسنغفورة.....الخ ،فهي اتفاقية شمولية من حيث المواضيع، وتعتمد بالأساس على المقاربات اللبرالية التي تطورات منذ السبعينيات و التي تقوم على فرضية مفادها أن التجارة تجلب التنمية وليس العكس وبالتالي تم التخلي حينها على السياسات التنموية لإستبدالها بالتبادل الحر.([2])

وعلى عكس ما وقع مع الإتحاد الأوروبي حيث لم يتم تحرير كافة القطاعات جملة واحدة

1 مجيد كامل حمزة،مرجع سبق ذكره، ص ص،-128-129

2 اسامة المنير،عز الدين الشارف،اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية-المسار والرهانات. بحث لنيل الإجازة في الحقوق،جامعة محمد الخامس-السويسي- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا 2004-2005،ص15 .

و إنما تم تحرير بعض المنتوجات الصناعية في أفق 2012 و استثناء بعض المواضيع كالفلاحة والخدمات من المفاوضات وقصرها على التعاون فإن الاتفاق المغربي الأمريكي جاء ليحرر كافة القطاعات وبلا إستثناء .([1])

وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد جولات من المفاوضات تمت بالمناوبة بين الطرفين المغربي و الأمريكي دامت قرابة عام ونصف أشرف عليها من الجانب المغربي الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الخارجية و التعاون الطيب الفاسي الفهري ومن الجانب الأمريكي الممثل التجاري روبرت زوليك وقد إتسمت هذه المفاوضات بغياب الشفافية والوضوح من الجانب المغربي مما أثار استياء أفراد المجتمع المغربي لاسيما فعاليات المجتمع المدني التي خرجت إلى الشارع تطالب بالحصول على المعلومة حول الموضوع وهذا على خلاف الجانب الأمريكي الذي طرح الموضوع بنوع من الشفافية والدمقراطية([2])

وفيما يلي عرض لتلك الجولات التفاوضية:

-الجولة الأولى: وتمت في واشنطن يناير 2003 حيث تبادل الطرفان المعلومات والمشاورات فقام الوفد المغربي بتقديم حول المناخ الماكرو اقتصادي للمملكة المغربية والأهداف الوطنية المتعلقة بمختلف القطاعات الإنتاجية حيث أكد على حساسية بعض الملفات لاسيما المتعلقة بالقطاع الفلاحي و واصل الطرفان اتصالاتهما طيلة شهري فيفري

1 نفس المرجع ،ونفس الصفحة .

2 نفس المرجع،ص16 و ما بعدها .

ومارس قبل البدء في المسائل المتعلقة بالجوانب التقنية.

-الجولة الثانية: عقدت بصفة استثنائية في جنيف في مارس 2003 حيث كان من المزمع إنعقادها في الرباط لكن ظروف العدوان الأمريكي على العراق حالت دون ذلك وقد تركزت أشغال هذه الجولة في محاولة مجموعات الفرق القطاعية بين الطرفين تقديم نص أولي للإتفاقية هذا و قد إنتهزت مجموعات الفرق القطاعية من الجانب المغربي الفرصة للتعبير عن أرائها وملاحظاتها بصفة مفصلة وتقييمها وتعليقها على ما تقدم به المفاوض الامريكي.

-الجولة الثالثة: وتمت في يونيو في الرباط وتركزت حول ردود الأفعال حيث قدم كل طرف من جهته التعديلات للنص المبدئي للإتفاقية في حين أن بعض الأقسام بقيت كاملة ولم تحذف.

-الجولة الرابعة: وتمت في واشنطن يوليو 2003 وعالج خلالها الطرفان القضايا العالقة في بعض أقسام الإتفاقية كالاستثمارات، الصفقات العمومية، قانون الشغل البيئة،حقوق الملكية الفكرية ،الخدمات، المسائل القانونية.

-الجولة الخامسة: وتمت في الرباط في اكتوبر 2003 وخلال هذه الجولة ضاعفت مجموعات الفرق القطاعية التفاوضية أشغالها بهدف إنهاء مختلف الأقسام في الأتفاقية وذلك قبل أن تتم السنة وخلال هذه المدة كانت تلك المجموعات على مقربة من إنهاء أشغالها بإستثناء ملفات لازالت عالقة كالفلاحة والنسيج والمسائل القانونية.

-الجولـــة السادسة:وتمت في واشنطن في يناير 2004 وتركزت أشغال هذه الجولـــة فـــي مضاعفة الجهد لإيجاد حل للملفات التي لازالت عالقـــة وتمثل ملفـــات جد مهمة بالنســبة للمغرب كالفلاحة والمسائل القانونية والخدمات.

-الجولة السابعة: وتمت في واشنطن في فيفري-مارس 2004 وقد جاءت هـذه الجولة بعـــد قيام الوزير الأول السيد ادريس جطو بزيارة الولايات المتحدة الأمريكيةلإ عتماد صيغ توافـقية مبهمة في تفصيلاتها الدقيقة أكـــد بعدها الطرفان أنهما توصلا إلى إتـــفاق حـــول القضـــايا العالقة بعد ذلك تم الإعلان عن خلاصة المفاوضات في 02 مارس2004.

وبعد انتهاء المفاوضات وقع الطرفان على إتفاق التبادل الحر في 15 يونيو2004([1]) بواشنطن، وقد تضمن هذا الإتفاق مايلي:

*الاتفاقيات في القطاع الفلاحي: وقد كان الهدف العام في هذا الاتفاق هـو تفكيك جمركـــي حسب اللوائح يمتد لمدة 25 سنة وفتح السوق المغربية أمام الكثـير مـــن منتجات المـــزارع الامريكية.

-إلغاء معظم الرسوم على المواد الفلاحية خلال15سنة إلا في حالات إستثنائية تظهر تقهقرا في الاسعار.

-إعطاء حصص إستيراد في القمح 05مرات ضعف ما كانت عليه وحصص في الدواجـــن واللحوم ترتفع سنويا.

1نفس المرجع،ص ص17-18 .

-تخفيضات آنية على الذرى ومنتجاتها وفــول الصويا ودقيقها لتلبية الحاجــات المتنامية لمقومات علف الحيونات.

-فتح سوق المغرب على الفور وبــدون جمرك على منتجات مـثل الفستق الحلبــي والجـوز الأمريكي والبطاطس المجمدة.

-فتح السوق بدون جمرك خلال 05 سنوات لمنتجات العنب والإجاص والجـوز والكرز ولحم الديك الرومي المفروم.

*الإتفاقيات في الميدان الصناعي:

-تفكيك جمركي لمدة9-10 سنوات بالنسبة للمنتوجات الأمريكية المصنعة بالــمغربـوا إعفاء جمركي لـ 05 سنوات للسلع غير مصنعة محليا.

-30 مليون من الأمتار المربعة من الألبسة يمكنها دخــول سوق أمريكا بمواد أولية أجنبــية وبدون جمرك.

-كل بلد له الحق في فرض معاييره البيئية.

-الحماية الفكرية في إتفاقيات أمريكا 29 سنة بينما لا تتعدى20 سنة في إتفاقيات الــجات

-الفترة الانتقالية لفتح الأسواق المغربية تتراوح بين15-25 سنة.

*الاتفاقيات في ميدان الاقتصاد والمال:

-غياب أي دعم مالي في الاتفاقية مع حصول المغرب على 700 مليون دولار دعم خــارج الإتفاقية موزعة على عدة قطاعات.

*الاتفاقيات في ميدان الخدمات:

-أ/البنوك والتأمينات:

-صلاحية تأسيس شركات مساهمة أمريكية أوفروع لها في حدود اقصاها51٪ من الرأسمال

-صلاحية تأسيس فروع بنوك او شركات تامين بعد 4 سنوات من بداية الاتفاقية.

-إعطاء إمتيازات للشركات التي ترغب في تأمين خدمات عابرة للحدود بوسائل الكترونية.

-صلاحية تقديم تأمين ن مؤسسات خارج الحدود بوسائل الكترونية مثل إعادة التأمين والسمسرة في القطاع البحري والطيران والنقل بشكل تدريجي خلال سنتين.

-الإلغاء التدريجي من طرف المغرب لشروط إعادة التأمين القسرية كامتياز إضافي للشركات الامريكية.

-ب/الإتصالات:

-حق الشركات الأمريكية للهاتف الوصل أو الربط بين شركات الهاتف المغربية الاحتكارية بأسعار موازية و محددة على أساس التكلفة.

-حق الشركات الأمريكية بإستخدام البنية التحتية المغربية دون تمييز.

-حق الشركات الأمريكية استئجار أجزاء من شبكات الاتصال المغربية دون تمييز

-عدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الرقمية([1])

1 عمر الكتاني،اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الاوروبي والمغرب والاولايات المتحدة الامريكية-دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08 سنة2008،ص02 وما بعدها.

وقد جاء هذا التوقيع على الاتفاق-وبحسب ماورد في الاتفاق- اعترفا من الطرفين بالصداقة العريقة بينهما ورغبة في تعزيز شراكاتهما وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين..... وتعبيرا عن رغبتهما في رفع مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الرفاه العام من خلال تحرير وتوسيع التجارة والاستثمار بينهما..... وتأكيدا لرغبتهما في إنشاء منطقة التبادل الحر للولايات المتحدة الأمريكية والشرق الاوسط وشمال افريقيا للإسهام في التكامل الاقليمي والتنمية الاقتصادية([1])

لكن وفي واقع الأمر وبحسب ما يؤكده العديد من الباحثين فإن هذا الاتفاق قد كانت له مرامي أخرى.

فعلى الجانب المغربي كان الهدف من وراء هذا الاتفاق مايلي:

-كسب التأييد الغربي لاسيما الأمريكي لقضية المقاربة المغربية لحل قضية الصحراء الغربية.

- تنويع الشركاء الاقتصاديين لاسيما في ظل التوجه الأوروبي نحو الشرق ،وعدم الإلتزام الأوروبي الكافي بتقديم المساعدات المالية التي كان من المفترض أن تقدم للمغرب في اطار برنامج ميدا مما شكل تحديا أمامه لإعادة هيكلة اقتصاده في زمن العولمة القائمة على التنافس.

1 اتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المغربية www.icpc.maلقد تم تصفح الموقع بتاريخ 2018-05-01

-النهوض بالإقتصاد الوطني.

أما على الجانب الامريكي فقد كان الهدف من وراء هذا الاتفاق مايلي:

-منافسة النفوذ الأوروبي على المنطقة المغاربية

-الإتفاقية كإمتداد لبرامج اصلاح وتغير النظم العربية

-الإنفلات من التقييدات القانونية داخل منظمة التجارة العالمية.([1])

1 أسامة المنير،عز الدين الشارف، مرجع سبق ذكره،ص35 وما بعدها .

الفصل الثالث:أثار الإندماج المغربي في منظومة العولمة

الفصل الثالث: آثار الاندماج المغربي في منظومة العولمة

بالرغم من إقرارنا ومن باب الموضوعية بأن لسياسات العولمة كغيرها من السياسات الأخرى أثار إيجابية و سلبية مختلفة وفي شتى المجالات إلا أننا وفي هـذا الفصل سـوف نكتفـي برصد الآثار السلبية المترتبة علـى الإندماج المغربـي فـي منظومة العولمة مـن الناحيـة الإجتماعية والاقتصادية فحسب وهذا من منطلق اعتبارات ثلاث: أولا قناعـة البـاحث بأن سياسات العولمة في جوهرها سياسات سلبية لا ينتفع منها إلا واضعوها و أنها سياسة ممنهجة للهيمنة على العالم النامي لاسيما العالم العربي والإسلامي،ثانيـا أن آثار العولمـة علـى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أكثر بروزا وحجما من النواحي الأخرى وثالثا خشية الباحث من الوقوع في التكرار وذلك باعتبار أن جوانب أخرى كالجانب الثقافي والسياسي مثلا قد تم التفصيل فيهما في فصل سابق عند الحديث عن آليات العولمة.

لذلك فإنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بعض المظاهر الإجتماعية والاقتصادية السلبية التي نتجت عن إندماج المغرب في منظومة العولمة، وهذا من خلال إعتماد منهج المقارنة قبل وبعد تطبيق المغرب لسياسات العولمة.

المبحث الاول:إجتماعيا.

بالرغم من إقرارنا كذلك بأنه حتى في اطار المجال الواحد فإن لسياسات العولمة إنعكاسات سلبية مختلفة إلا أننا سوف نكتفي في هذا المبحث بالتركيز على ثلاث مظاهر فقط هم كالأتي:الفقر، البطالة ، سوء توزيع الدخل.

المطلب الأول:الفقر

لقد عرف البنك الدولي الفقر" بأنه عدم القدرة على الوفاء بتحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة"([1])

بينما عرفته منظمة الأمم المتحدة على انّه العوز المادي و أن الفقراء هم أشخاص مضطرون للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ انفسهم وعيالهم من الفقر وليضمنوا لأنفسهم إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية الإنسانية"

في حين يعرفه **امارتياسن** " بأنه تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد الحصول على حد ادني مقبول من الرفاه الإنساني ،ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم كفاية الدخل لتلبية الاحتياجات المناسبة للفرد و الإنسان([2])

1 أحمد حميد حمادي،تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والإستراتيجية الوطنية المقترحة،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد7 العدد13،سنة2015،ص160 .

2 لورنس يحي صالح،اسماء جاسم محمد،انتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم و الأسباب https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3182 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-05-2018

وهو كظاهرة اجتماعية واقتصادية يظهر في اقتصاديات جميع الدول بـــدون إستثناء ســـواءا المتقدمة أو المتخلفة و إن كان بدرجات متفاوتـــه،كما تتعدد الأسباب المؤديـــة إليه مـــن بلد الآخر إلا أن السبب الرئيسي فـــي وطننا العربي والاسلامي يتمثل في الغـــزو الاستعماري الراسمالي([1])

وعند الحديث عن إنتشاره في الوطن العربي عموما والمغرب خصوصـــا في عصرنا الحالـــي فإنه يمكن القول أنه إستفحل نتيجة عـــدة عوامـــل ومتغيرات معقـــدة داخلية وخارجية لـــكن وبحسب ما أشارت إليهالعديد من الدر اسات فإن العامل الأهم و الأكثر تأثيرا في هذا الإطار هو تلك البرامج و الرؤى الكونـية التي وضـــع أساسها صندوق النقد الدولـــي والبنك العالمي ،والتي لم تنطلق في واقع الأمر من الحاجات الداخلية للشعوب([2])

ويبدو أن هذا التحليل مجانبا للصواب خاصة إذا علمنا أن المجتمع الدولي قاطـبة بما فيـه القائمين على وضع هذه السياسات الاقتصادية في المؤسسات المالية والنقدية الدولية أنفسهم يدركون هذا الأمر ويعترفون به صراحة، لذا فقد طرحـوا من وجهة نظرهم ما اصطلح على

1 لورنس يحي صالح،اسماء جاسم محمد،مرجع سبق ذكره

2 سمير التنير،الفقر والفساد في العالم العربي،ط1،بيروت:دار الساقي،2009،ص51 .

*مجموعة من الاليات والانشطةالمترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للافراد والجماعات وتحرير الانسان من الحاجة العوز الحرمان والحد من خسائره وحمايته من الاخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها سواءا أكانت من صنع الانسان كالازمات المالية والانحسار الاقتصادي او طبيعية كالجفاف والقحط والاوبيئة" انظر في هذا الصدد المعهد العربي للتخطيط،علاقة شبكات الامان الاجتماعي بسياسات الرعاية الاجتماعية-حالات تطبيقية www.arab-api.org/images/training/programs/.../215_P14007-2.pdf لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 2018-05-23

تسميته بشبكة الأمان الإجتماعية و إدعوا تمويلها و هذا لتفادي الأثار الاجتماعيـــة لتلـــك السياسات و التي يعد الفقر واحدا منها وتجلى هذا خلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة المنعقدة في كوبنهاجن سنة 1995 تحت رعاية الأمـــم المتحدة والتـــي أقـــرت فيها بإعـــلان برنامج كوبنهاجن الرامي إلى محاولة إستصال الفقر ([1]) .

كما أشارت تلك الدراسات التي أسلفنا ذكرها إلى أن فترة السبعينيات كانت أفضل ممـــا عليه في التسعينيات في إشارة إلى قبيل الإقدام على هذه الإصلاحات الاقتصاديـــة وبـــعدها.([2]) وبتحليل منطقي لتلك السياسات التي شملتها برامج المؤسسات الدولية والتي عمـــل المـــغرب على تطبيقها سنة 1983 لوجدنا أن التأثيرو اضح على الجانب الاجتماعي وبصورة مباشـرة فسياسات من قبيل تخفيض القيمة الحقيقية للأجورو إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات إضافة إلى تخفيض قيمة العملة وما يستتبعه من إرتفاع في أسعار السلع المسـتوردة وكـذلك فرض الضرائب غير المباشـرة كلها سياسات إنكماشية مـــن شانـــها مضاعفـــة التـــكاليف الاجتماعية والتي تتحمل الفئات الفقيرة و ذوي الدخل المحدود النصيب الأوفر منها([3])

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،الضمان وشبكات الامان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية https://digitallibrary.un.org/.../E_ESCWA_SDD_2003_26-AR.pdf لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-2018-05

2 سمير التتير مرجع سبق ذكره،ص51 .

[3] منار محمد الرشواني،الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الاقتصادية الدولية http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-86-1840.htm. لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 2018-05-23

بل ودفعت بفئات الطبقة الوسطى إلى عداد الفقراء في ظل غياب الدعم الذي كانـــت تتـلقاه من ذي قبل([1])

وفي هذا الاطار تشير الآثار المتعلقة بمؤشرات التنمية الاجتماعية فـــي المغرب بزيادة نسبة الفقراء لاسيما في الريف .

فبحسب ما ورد في التقارير فإن نسبة الفقر في المغرب إرتفعت مقارنة بمرحلة ما قبل الأخـذ بتلك البرامج الاقتصادية حيث بلغت نسبة الفقر 7.11٪ سنة 1985 و19٪فـي سنـــة1998 و13٪ سنة 2003

ويمكن ترجمة ذلك الارتفاع في نسبة الفقر بأن الدولـــة المغربية قـــد أعطت الأولوية فـــي مرحلة ما بعد تطبيق البرامج الإصلاحية إلى العامل الأمني أكثر مـن العامل الاجتماعي من خلال خفض الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري حيث بلغ مستوى الإنفاق الحكومي المغربي من الناتج المحلي الإجمالي مثلا على الصحة0.9٪ سنة 1990 وعـــلى الإنفاق العسكري من نفس السنة4.1٪ ([2])

وكنتيجة لذلك إرتفعت نسبة الأمية وأصبحت هناك مستويات متدنية من التعليم حيث بلغت نسبة الأمية مثلا حسب احصائيـــات2010 إلى 43.9 ٪خاصة فـــي ظـل التوجـه نـحو

1 أحمد موسى بدوي،تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 415، أيلول/سبتمبر 2013 ، ص23 .

2 مسعود الربضي،محمد الزعبي،مرجع سبق ذكره،ص478 وما بعدها .

خوصصة التعليم.([1])

كما تدهورت الرعاية الصحية،و أصبحت هاته الخدمات غير متاحة لفئة الفقراء وانما متاحة للقادرين على تحمل نفقاتها فقط.([2])

المطلب الثاني:البطالة

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية عرفتها المجتمعات منذ القديم وقد ظهرت مع وجود الإنسانوخاصة في المجتمعات الحديثة و أغلب التوقعات تشير إلى أنها ستظل باقية ببقائه على وجه الأرض و الأدهى من هذا هو أنها في رأي العديد من الخبراء الاقتصادين والاجتماعيين تتافقم على مر الزمن وخاصة في ظل ظروف الدول النامية والتي يقع الوطن العربي كله في دائرتها.

وفي الحقيقة أن هذه الظاهرة ليست لصيقة بالمجتمعات الناميه فحسب و إنما حتى المجتمعات المتقدمةإ نما بنسب متفاوته.

ونظرا لما لها من إنعكاسات سلبية على واقع المجتمعات فان الدول وعلى مر التاريخ قد حاولت البحث عن أسبابها ومحاولة صياغة إستراتيجيات وسياسات ليس للقضاء عليها نهائيا ولكن على الأقل التخفيف من مستواها إلى اقصى حد ممكن ،وبالحديث عن أسبابها عموما فإنها تتداخل العديد من العوامل البشرية والنفسية والتكنولوجيا....الخ في إحداثها وهي تختلف

1 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،واقع التعليم في الوطن العربي،تقرير المرصد العربي للتربية،2012،ص94 .

2 مسعود الربضي،محمد الزعبي،مرجع سبق ذكره،ص478.

من بيئة إلى أخرى وبحسب النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة في هذا البلد أو ذاك.

لكن وبحسب بعض الباحثين فإن هـــذه الظاهـرة لم تكن ذات معنى فـــي المجتمع الريفـــي الزراعي أو التقليدي ،وبالتالـــي فهـــي بدأت تظهـر وتتفاقم مع بـروز المجتمعات الصناعيـة وتطور سياساتها الرأسمالية اللبرالية([1])

وبالحديث عن الوطن العربي عموما والمغرب خصوصا فإنه من وجهة نظري يمـكن القـول أنه بدا يعرف ظاهرة البطالة وبشكل ملفت للإنتباه أثناء الانفتاح على الغرب ومحاولة محاكاة نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.....الخ في اطار ما يسمى بعملية التحديث التـي أقرتها الدول المتقدمة وحاولت فرضها على دول العالم النامي للخروج من التخلف ومن بيـنه الوطن العربي الذي يعد المغرب أحد دوله وهـــو الأمـــر الذي سيقضي حتما علـى البنـــى التقليدية للمجتمعات العربية الأسلامية والمبادرات الخيرية كالوقف مثلا و التي كانت صمام أمان امام شيوع ظاهرة البطالة.

وفي هذا السياق يعد الالتزام المغربي بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي أحد أبـــرز الأســباب المفضية إلى تفاقم ظاهرة البطالة في المغرب في وقتنا الحالي خاصة فـــي ظل تزايـــد عدد سكان المغرب ،وهذا نتيجة الاستغناء والتسريح في المشروعات العامة،و إفلاس العديـــد من المشروعات الخاصة سواءا الصغيرة أو المتوسطة و كـذا نتيجـة فتح باب الإستـيراد ورفـــع

1 حموديمي،واقع واسباب البطالة في العر اق بعد 2003 وسبل معالجتها،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية =

الإجراءات الحمائيةوير ى بعض الباحثين أن هذه الظاهرة تبرز خاصة مع البدايات الأولـــى في تطبيق هذه البرامج لإدخال تعديلات على قانون العمل،كما يعد الضعف النســبي فـــي الإنتاجية وخاصة في مؤسسات القطاع العام،والأثر السلبي لسياسات الأسعار والأجور علـى قدرة الاقتصاد في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين في سوق العمـل أحـــد العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة البطالة لإنتشارها في المغرب([1])

كما قد يفضي الإلتزام بتلك البرامج إلى ضرورة المنافسة خاصة في ظل تحرير التجارة وهـو ما من شأنه أن يفضي أيضا إلى ضرورة تخفيض كلفة الإنتـاج وتقليص العمـالة والاعتـماد بصورة أكثر على كثافة رأسمال كأحد شروط المنافسة، وبالتالـــي الدفـــع بعدد مـــن الموظفين المغاربة إلى عداد البطالة.([2])

فبحسب ما تشير إليه الإحصائيات فإنه في ظل هذا التوجه المغربي فإن عدد البطالة وصـل إلى 14.3 ٪ سنة 1987 وفي ســـنة 1989 وصل إلى 16.3٪ وفـــي ســـنة1990وصـل الى15.4 ٪ وفي سنة 1991 وصل إلى 17.3و٪ ومـــن المحتمل أن تعرف هـــذه النسبة زيادة لاسيما في ظل عدم التراجـــع المغربي عن هذا التوجه الاقتصـــادي على الأقـــل علـى المدى المتوسط خاصة في ظل إرتفاع عدد السكان وعـــدم مواءمة مخرجات التعليـــم مـــع

= العدد37، 2013،ص136.

1 عمر عبد الله كامل، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية،دراسة مقدم إلى الندوة العربية حول التجارة والاستثمار ،جامعة الدول العربية،القاهرة،25-26 ماي 1997،ص ص ،18-19

2 منار الرشواني،مرجع سبق ذكره.

متطلبات السوق.([1])

وتتصف البطالة في المغرب بإرتفاعها بين أوساط الشباب وفي الوسط الحضري بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة،ولدى حاملي الشهادات العليا بسبب ضعف التعليم فبحسب إحصائيات2013 في بيان صادر عن المندوبية السامية للتخطيط المخصصة للدراسات والتوقعات فإن عدد العاطلين خلال هذه الفترة2013-2014 زاد بـ 114 ألف شخص عاطل 74 ألف منهم في الوسط الحضري و40 ألف في الوسط القروي وبلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب البالغين من العمر15-24 بنسبة20,2٪ بدلا من 19,5٪ ولدى حاملي الشهادات 17,5 ٪ بدلا من 16,5٪.([2])

أما حسب إحصائيات2017 وفي مذكرة صادرة عن نفس المندوبية التي سبق ذكرها آنفا فإن هناك1.68 مليون شاب تتراوح أعمارهم من 15إلى24 سنة لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أيتكوين و أن فئة الإناث ضمن الفئة أعلاه هنا أكثر ضررا من هذا الفراغ إذ تصل نسبتهن حوالي 44 ٪ من مجمل إناث المغرب في هذه الفئة في حين تمثل النسبة عند الشباب 11.7٪ ([3])

وفي ظل تفاقم مشكلة البطالة إختار المغاربة العاطلون عن العمل إما اللجوء إلى القطاع غير

1 نفس المرجع،وراجع في هذا الصدد أيضا التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة1996

2 بيان صادر عن المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014
لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 24-05-2018

3 ارتفاع معدل البطالة في المغرب،جريدة الوطن الاقتصادي،14 فيفري2017 العدد3405،ص 10.

رسمي أو الهجرة إلى الخارج لاسيما الدول الأوروبية بحثا عن حياة أفضل وبالتالي فقدان المغرب لطاقات بشرية هائلة من الممكن أن تسهم إذا ما تم استغلالها في تحقيق التنمية بصورة فعالة لاسيما و أن أغلب المهاجرين من ذوي الكفاءات والشهادات العليا.

وبالرغم من جهود الدولة المغربية في الآونة الأخيرة للتقليص من ظاهرة البطالة في إطار ما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلا أن هذه المبادرة ظلت محدودة في ظل غياب التنسيق وطابعها الظرفي.([1])

المطلب الثالث:سوء توزيع الدخل-التفاوت الطبقي-

يبدو سوء توزيع الدخل كأحد أثار الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملاها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وثيق الصلة بإزدياد نسبة الفقر فبالإضافة إلى ما ذكر سابقا عن دور تلك البرامج والسياسات في تعميق الفقر وزيادة نسبته فإنها تعمل من جهة أخرى على تكريس الطبقية وتعميق التفاوت الطبقي حيث تظهر طبقات في المجتمع طبقة تنعكس عليها تلك الاصلاحات إيجابا وهي الطبقة العليا كونها تدخر سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية وبالتالي الأكثر إستهلاكا والأكثر قدرة على شراء المؤسسات قيد الخوصصة وطبقة تنعكس عليها تلك الإصلاحات سلبا وهي الطبقة الوسطى و أبناء الطبقة الدنيا حيث تجد

1 سليم اللوزي،المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية www.m.ahewar.or لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 2018-06-04

نفسها في ظل هذه الإصلاحات عاجزة عن تلبية إحتياجاتها.([1])

بل وخلصت العديد من الدراسات إلى حقيقة مفادها أن العولمة ومن ضمنها ما تشتمل عليه تلك الإصلاحات مـــن سياسيات تؤدي إلى الفقر وتعمل على انقسام المجتمع إلى طبقـتين طبقة الأغنياء و طبقة الفقراء إذ لا وجود للطبقة الوسطى فيزداد الغني غنا والفقـــير فقـــرا

وفي ظل هذه الأوضاع تصبح هناك طبقة غنية قليلة العدد تحتكر السلطـــــة وهناك قاعـــدة كبيرة من غالبية السكان فقيرة ،تعاني من حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتمـمة لها يمـــارس ضدها مخـــتلف أنـــواع الإستغـــلال والهيمـنة وتعيـــش حالـــة مـن الإغتراب الاجتماعي([2])

كما تتفشى في ظل هذه الأوضاع ظاهرة توظيف العلاقات العرقية والعصبية السياسية فـــي الحصول على عمل في سوق العمل([3])

1 منار الرشواني،مرجع سبق ذكره .

2 اسعد طارش عبد الرضا،الآثار الاجتماعية للعولمة على العالم الثالث،دراسات دولية،جامعة بغداد،العدد 43،ص 108.

3 أحمد موسى بدوي،مرجع سبق ذكره،ص 22.

المبحث الثاني: إقتصاديا

ان العولمة الاقتصادية بما تفرضه من سياسات اقتصادية على الدول النامية ومن بينها المغرب لا تهدف في واقع الأمر إلى تنمية إقتصاديات تلك الدول كما زعم دعاة العولمة و إنما هدفها هو تنميط الأنظمة الاقتصادية في تلك الدول لتتكيف مع متطلبات الرأسمالية العالمية وبالتالي تيسير الولوج الى أسواقها والهيمنة على اقتصادياتها، لذا فلم تجن منها تلك الدول ومن بينها المغرب سوى الأزمات الواحدة تلوى الأخرى، فتلك السياسات عمقت من التبعية التجارية والغذائية ،كما ضاعفت من المديونية وهو ما سنوضحه بشئ من التفصيل في المطلبين القادمين.

المطلب الاول: تكريس واستمرارية التبعية التجارية:

من المسلم به أن التجارة الخارجية المغربية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية للمغرب مع العالم الخارجي وتزداد أهمية هذه التجارة لأنه من خلالها يستطيع المغرب تصدير الفائض من منتجاته السلعية المحدودة العدد لإستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها الشديدة التنوع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه.

وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية المغربية والمتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي لإعتمادها بشكل أساسي على تصدير منتج أولي واحد وتنوعها المفرط في الاستيراد وتركزها على عدد محدود من الشركاء التجار بين خاصة الأوروبيين وغير ذلك ساهمت في تعميق تبعيتها للعالم الخارجي لاسيما الرأسمالي المتقدم منه

وللتدليل على ذلك يمكن أن نقدم في هذا السياق مجموعة من المعايير الاقتصادية التي يمكن من خلالها قياس تبعية المغرب للعالم الرأسمالي المتقدم.([1])

***مؤشر التركيز السلعي في الصادرات المغربية:**

بالاعتماد على هذا المؤشر نلحظ أن المغرب وكغيره من إقتصاديات الدول النامية يعتمد على تصدير المنتجات الأولية للدول المتقدمة لتوليد الجزء الأكبر من دخله القومي حتى أصبح من بين المصدريين الرئيسين لتلك المنتوجات للدول المتقدمة لاسيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية و فوق كل هذا فرغم الجهود المغربية المبذولة لتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية إلا أنها لازالت تتخصص في تصدير عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراته الإجمالية حيث شكلت الأغذية والمشروبات بدون الحبوب نسبة25.3٪ ،والمواد الخام21 ٪ ومواد كيميائية بنسبة24.6 ٪ ومصنوعات نسبة25.8 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات حسب إحصائيات 1988.

***مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة:**

على الرغم من انفتاح المغرب على العالم الخارجي وتعدد منافذ التصدير والاستيراد له إلا انه ومن خلال ما سنوضحه لاحقا فإن المغرب لازال يتبع النمط التاريخي في تجارته الخارجية المتمثل في تركز تجارته مع الدول المتقدمة حيث أن أسواق الدول المتقدمة لازالت تمثل المنفذ الرئيسي لصادرات المغرب، كذلك بالنسبة للإستيراد فان المغرب يعتمد

1 عمر بن فيحان المرزوقي،التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي،ط1،السعودية:مكتبة الرشد،2006،ص19 .

على عدد محـــدود من الدول المتقدمة لتلبية جزء كبير من إحتياجاته السلعية لتغطية طلبـــه المحلي ويتجلى ذلك في الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الاوروبي والمغرب وكذا إتفاق التبادل التجاري الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية ،كما يمكن أن يتأكد ذلك مـن خـلال الإحصائيات التالية:

الصادرات	الواردات
10.5 دول إسلامية	12.1
56.8 دول متقدمة	60.8
5.3 دول إشتراكية	6.8
11.5 دول نامية	3.8

ومن خلال هذه البيانات يتضح ضيق التوزيع الجغرافي للتجارة وتركزها في عدد محدود من الدول المتقدمة مقابل ضعف التبادل التجاري المغربي مـع الدول العربيـــة على الرغم مـن الاتفاقيات الاقتصادية العربية.

هذا وتشكل الدول الأوروبية المنفذ الرئيسي الكبير لعملية التبادل التجاري بين المغرب والدول الأوروبية.

***مؤشر الميل المتوسط للاستيراد:**

ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الدالة على تبعية المغرب التجارية حيث يوضح لنا هذا المؤشر مدى إعتماد المغرب على العالم الخارجي في إستيراد احتياجاته السلعية بمعنى مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي ،حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على إعتماد الدولة على العالم الخارجي، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت 28.75 ٪ وهذا سنة 1991 ،وهي في تزايد لاسيما في ظل عدم قدرة الاقتصاد المغربي على المنافسة في السوق العالمية.

وهذا دليل قاطع على اعتماد المغرب على العالم الخارجي.

***الإنكشاف الاقتصادي.**

يوضح هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية المغربية بشقيها إستيراد وتصديرا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وعليه فإذا كان المؤشر مرتفعا دل ذلك على إعتماد الدولة المغربية وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل إقتصادها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة إنكشاف للعالم الخارجي.

وفي هذا الإطار يكاد يجمع العديد من الاقتصاديين على أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي العربي مما يعد مثالا بارزا على التبعية الاقتصادية للخارج و بالحديث عن المغرب فان أحدث البيانات المتوفرة تدل على أن ملامح التبعية مازالت قائمة في

الاقتصاد المغربي حيث مثلت نسبة الانكشاف الاقتصادي المغربي48.4٪ سنة1991.([1])

المطلب الثاني:إستمرارية وتعميق المديونية الخارجية.

لقد لجا المغرب بعيد الإستقلال في ظل شح مصـادر التمويل الداخلي إلى اللجـوء إلـى الإستدانة من الخارج كمصدر تمويل لتحقيق التنمية الاقتصاديـة وتـدارك نقص الإدخـار المحلي وتعويض نزيف رؤوس الأموال إلى الخارج إلا أنه لم يوفق في ذلك ، حيـث عـجز عن الوفاء بإلتزاماته تجاه الجهات الدائنة ،وهو ما جعله ينصاع كراهية لتوجيهـات صندوق النقد الدولي لمعالجة الخلل الواقع في اقتصاده ، ثم التمكن مـن إعادة جدولة ديونه ،إلا أن هذا الأمر لم يفضي إلى نتائج إيجابية على مستوى التنمـية الاقتصاديـة ذلك أن مستـوى المديونية زاد بلوا إنها ساهمت بشكل أو بآخر في تمويل اقتصاديات الدول المتقدمة والعودة عليها بالنفع ، بينما لم يجن المغرب سوى الاستمرارية في التخبط في المديونية.

ويبدو أن الأمر سيضل أكثر خطورة إذا ما تحدثنا عن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و إتفاق التبادل الحر بين امريكا والمغرب واللذان يهدفان إلى إقامة منطقة تجارة حرة وما تقتضيه هذه الاخيرة من الالغاء التدريجي للتعريفة الجمركية ،وهو مـا مـن شأنه أن يقضي على أحـد مصادر التمويل الداخلية خاصة في ظل ضعف المنافسة الاقتصادية المغربية للإقتصاديات الاخرى المتقدمة.وبالتالي ديمومة و إستمرارية الاستدانة من الخارج.

1 نفس المرجع،ص 20 وما بعدها .

وعليه فان مثل تلك السياسات سوف تعمل على تجفيف مصادر التمويل المغربية وجعلـــه في حالة تبعية مالية دائمة للدول المانحة واغلبها من الدول الراسمالية المتقدمة ونحن نعلـــم ما يترتب عن ذاك من آثار وعلى كافة الأصعدة اقتصادية اجتماعية سياسية.....الخ وفي ظل البقاء على هذه الحالة لن يعرف الاقتصاد المغربي بعدها النهـوض حيـث ستؤثر المديونية على العديد من المتغيرات الإقتصادية الأخرى ويمكن أن نوضح هـــذا على النحو التالي:

***أثر عبء خدمة الدين الخارجي على إجمالي حصيلة الصادرات:**

فبالنظر إلى مدفوعات خدمة الدين الخارجي للمغرب من إجمالي صادراتها السلعيـة فإنـنا نلحظ مدى ضخامة تلك النسبة حيث بلغت خدمة ديـون المغرب الخارجية نحـو 30 ٪ من إجمالي صادراتها السلعية في عام 1987 في حيـن بلغت 23 ٪ عـام1990 بينما سـوى 9.2٪ عام1970 وهو ما يعني أنها في زيادة مرتفعة رغم الإصلاحات وهـو الأمـر الذي يجعل الجزء المتبقي مـن حصيلة تلك الصادرات غير قادر على تمويل وارداتها الضروريـة مما يجعل المغرب في حرج في المواءمة بيـن دفع إلتزامات ديونهـا الخارجيـة وتمويـل مستورداتها المتنوعة.([1])

1 نفس المرجع،ص ص،183-184.

***أثر المديونية على العجز بميزان المدفوعات:**

إن النمو المفاجئ الذي إتصفت به مدفوعات الفائدة في المغرب خـلال سنة1970-1991 ساهم في تفاقم عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات فـي المغرب خـلال نفس السنـة المذكورة أعلاه، حيث نلاحظ أن مدفوعات تلك الفوائد الربوية شكلت نسبة عالية مـن عجز الحساب الجاري في المغرب حيث تجاوزت200 ٪ من إجمالي عجز الحساب الجـاري ولا ريب أن هذا شكل عبأ على ميزان مدفوعات المغرب مما يجعلها تلجأ مرة أخرى للإستدانـة لتمويل العجز جزئيا عن خدمة هـذه الديون وهو ما يجعلها في حلقة مفرغـة مـن الديون و أعبائها.([1])

***إضعاف قدرة الاقتصاد المدين على الإستيراد:**

مثلا لو أخذنا أعباء خدمة الدين المغربي لوجدنا أنها تقتطع الجزء الأكـبر مـن حصـيلة المغرب من النقد الأجنبي والتي هي أصلا في تدهـور مستمر الوضـع الذي يؤثـر بشكل واضح على قدرة المغرب على تمويل مستورداته لأنه كما هو معلوم كلما تزايدت أعباء خدمة تلك الديون الخارجية و الأموال المحولة إلى الخارج كلما قلت القدرة الاستيرادية للدولة المدينة لان ذلك يمثل في الواقع اقتطاع جزء من قوتها الشرائية التي كان من الممكن توظيفها فـي تمويل مستوردات تعود بالنفع على اقتصادها.

1 نفس المرجع ،ص 184 .

ويمكننا في هذا الإطار الكشف عن أثر مدفوعات خدمة الدين المغربي الخارجي على القـدرة الإستيرادية في الاقتصاد المغربي من خلال مؤشر نسبة هذه المدفوعات إلى إجمالـي واردات المغرب باعتبار ذلك يدلنا على النسبة التي كان بالإمكان ان تزيد من قدرة الدولة الاستيراديـة لو لم تخصص تلك المبالغ لخدمة تلك الديون ويبدو من خـلال البيانات المتاحة أن النسـبة مرتفعة إذ بلغت27 ٪ سنة عام1991،وهو ما يعني أنه باستطاعة المغرب زيادة وارداتـه بمقدار تلك المبالغ الموجهة لخدمة تلك الديون في حال عدم وجودها.([1])

***تعمل المديونية على زيادة الإرتباط التجاري بالدول الدائنة:**

لقد وظفت الدول المتقدمة القروض التي تمنحها للدول النامية للتأثير على إتجـاهات التبادل التجاري حيث تصبح توجه صادرات ومستوردات تلك الدول المدينة، وبالتالي تحديـد الشريك التجاري وفي هذا الإطار عملت على تصريف منتجاتها إلى أسواق الدول المدينة الأمر الذي خفف من الكساد التضخمي فيها أي القروض مقابل الإستيراد مـن منتوجاتها وتشير إحـدى الدراسات إلى أن ثلث الدول الدائنـة تلجا إلى هذا الاسلـوب خاصـة الولايـات المتحـدة الأمريكية. ([2]).

1 نفس المرجع،ص ص168 وما بعدها .

2 نفس المرجع،ص199.

المطلب الثالث :التبعية الغذائية:

تشير العديد من الدراسات التي تعرضت لمشكلة الأمن الغذائـــي العربـــي إلى أن المغرب يتوافر على إمكانيات هائلة طبيعية وبشرية.....الخ تؤهله لتحقيق الأمن الغذائي إلا أنه ومع ذلك عجز عن تحقيق ذلك مما جعله يصبح يشكل منطقة عجز غذائـي كبـــير لاسيمـــا في السلع الإستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمـح مثلا وهو الوضع الذي جعل المغرب في حالة تبعية غذائية لعدد محدود من الدول المتقدمـــة المصدرة للغـذاء مع ما يترتب على ذلك مـن آثار اقتصادية واجتماعية.

فبالنظر إلى الواردات الغذائية بالمغرب نجد أنها سجلت إرتفاعا مستمرا ومتزايدا طيلـة العقد الأول من القرن الحالـي حيـث انتقلت مـن قيمة1012 مليار دولار كمتوسط للفترة1998-2002 الى 1.53مليار دولار عام 2005 بمعدل زيادة قدره36.6 ٪ لتشهد تصاعـــدا قويـا ابتداءا مـــن عـــام 2006 محققـة نمـــو بمـعدل93.21 ٪ خـــلال الفترة 2005 -2009 وتأتي الحبوب والدقيق على رأس قائمة الوردات الغذائية بحصة36.82 مـن مجموع الوردات الغذائية عام2009 إضافة إلى السكر والحليب و التمور واللحوم.([1])

وهنا يشير العديد من الباحثين إلى إمكانية استمرارية هذا العجزو أن مـرده يعود بالأســاس إلى تلك السياسات اللبرالية التـي طبقتها المغرب في إطار اتفاقيات التبادل الحر بينها وبين

1 عريبي مريم آثار سياسة تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسير، قسم إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،2013،ص188.

القوى الرأسمالية خاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهـي الإتفاقيات التـي التي كانت لها تداعيات سلبية على القطاع الزراعي المغربي، وبالتالـي قللت مـن مساهمتـه في التنمية الاقتصادية، حيث لم تتمكن المنتوجات الزراعية المغربية من منافسة المنتوجـات الزراعية للشركاء وذلك بالنظر إلى معايير الجودة والكلفـة والثمن،وهو الأمـر الذي لا شـك ستكون له تداعيات سلبية على الفلاحين لاسيما الصغار في المغرب خاصة في ظل ضاءلة الدعم المقدم لهم مقارنة بالشركاء.([1])

بالاضافة إلى تلك االسياسات الحمائية التي يتبعها بعض الشركاء أمام المنتوجـات الزراعية المغربية والتي ستثبط حتما من عزيمة المنافسة المغربية في هذا القطاع ويدخلها فـي نفـق المديونية لتغطية الحاجيات من الغذاء، مما جعل المغرب يلجأ إلى لغة التهديـد لفض مثـل هذا النوع من الشر اكات.([2])

كما فتحت تلك الإتفاقيات خاصة في إطار الإلتزام المغربي ببنود المنظمـة العالمية للتجـارة الباب أمام الشركات الإحتكارية الكبرى للهيمنة على العديد من مستلزمات الإنتاج الزراعـي والولوج إلى السوق المغربية للإستثمار، وهو ما من شأنه أن يهدد الأمن الغذائي في المغرب ويجعلها في تبعية غذائية دائمة للقوى الر أسمالية.

---

1 ادريس ولد قابلية ،مرجع سبق ذكره.

2 محمد الشرقي،أزمة مغربية أوروبية حول تبادل السلع الزراعية www.alhayat.com

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 05-06-2018

الفصل الرابع: تأثير إنعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية

الفصل الرابع: تأثير انعكاسات الاندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية

يحاول هذا الفصل توضيح كيفية تأثير آثار الإندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية، لذا فهو يعالج ذلك من خلال دراسة تأثير تلك الآثار على مؤشري التنمية السياسية وهما الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية وهذا بغر ض الوصول إلى هدف أساسي وهو هل أن تلك الأثار التي ترتبت عن عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة ستساهم في تقدم عملية التنمية السياسية أم في إعاقتها؟

المبحث الأول: تأثير انعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمة على الإستقرار السياسي في المغرب

يختص هذا المبحث بمعالجة وتوضيح كيفية تأثير الآثار المترتبة عن عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة في أحد مؤشري التنمية السياسية وهو الاستقرار السياسي وبالتالي تسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وطالما أن الحركات الاحتجاجية تعد أحد أبرز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي فإن هذا المبحث سيحاول توضيح علاقة تلك الآثار المترتبة عن عملية الاندماج المغربي في منظومة العولمة بالحركات الاحتجاجية .

المطلب الاول:الحركات الاحتجاجية في المغرب

لقد بدا عمق الأزمة جليا سنة 1984، فبعد أن وجد ت الحكومة المغربيـة نفسهـا عاجزة عن إدارة الأزمة الاقتصاديـة التي تتخبط فيهـا لجأت إلـى المؤسسات الماليـة الدوليـة للإستدانـة غير أن هذه الأخيـرة فرضت عليها مقابل ذلك أن تلتزم بنهج سياسـة إقتصاديـة تقوم على التقويم وخفض النفقات العموميـة والإلغاء التدريجي للإعانـات المتعلقة بالمـواد الاستهلاكية الأساسية غير أن الحكومة المغربية تحفظت عن تطبيق هذه السياسة في شكلها الكلي وذلك لتفادي إضطرابات إجتماعية تهدد كـيان النظـام كمـا حدث سنة 1981 بالدار البيضاء و أما م هذا التحفظ المغربي تراجع صندوق النقد الدولي عن تقديم الإعانات وتمويـل السياسات الاقتصادية المغربية، وفي ظل هذا التراجع مع غياب قنوات تمويلية بديـلة عرف الإقتصاد المغربي عجزا في جميع مؤشراته حيث إزدادت المديونيـة فبلغت13000 مليـون دولار في نهاية 1983،تفاقم عجز ميزان الأداءات.....إلخ وهو ما دفع بالحكومة المغربية إلى تبني مخطط تقشفي صاحبته بعض التدابيـر الإجتماعية غير أن الوصايـة الصارمـة لصندوق النقد الدولي جعلت المغرب يلتزم بتطبيق مخطط التقويم الهيكلي وبـدون شـروط للحصول على التمويل مرة أخرى و إعادة جدولة ديونه([1])

و أمام هذا الإلتزام المغربي بتطبيق المخطط الذي حتم عليها التراجـع عـن القيـام بأدوار إقتصادية و إجتماعية بدأت ملامح الأزمة تلـوح في الأفق، حيث إرتفعت معدلات البطالة و

1 ميغيل هيرناندودي لارامندي،مرجع سبق ذكره،ص54 .

الأمية والفقر والتفاوت الطبقي..الخ كما سبق و أن اشرنا في الفصل السابق وهو الأمر الذي ساهم بدوره في تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي تحت عنوان شغب الغذاء وهي تلك الاحتجاجات التي جاءت في الواقع كردود فعل شعبية على قرارات إتخذتها الحكومة المغربية إستجابة لوصفات صندوق النقد الدولي وذلك لما لها من آثار سلبية من شأنها أن تصيب كتلة واسعة من السكان وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل والمهمشين وشرائح من الطبقات الوسطى([1]).

ففي سنة 1984 نفذت الإضرابات ونظمت المظاهرات على إمتداد شهر يناير تقريبا بأزيد من 50 ألف جماعة محلية إحتجاجية على غلاء المعيشة وسوء الأوال السوسيوا إقتصادية وكالعادة في مثل هذه الإحتجاجات لم تتردد الدولة في الاستعانة بخدمات أجهزتها العسكرية ليتم إعتقال الآلاف وإتخاذ في أعقاب ذلك مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحجيم المد الحركي الاسلامي على إعتبار أن توقيت الإنتفاضة كان متزامنا مع إحتضان المغرب لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع وبحكم كون حجم الحركات الإسلامية كان أقوى و أكثر وقعا من حجم ووزن الحركات الماركسية اللينينية المغربية، كما عبرت حينها بعض الأحزاب والنقابات عن براءتها من تلك الأعمال الإحتجاجية خاصة و أن الملك الحسن الثاني قد بدا

1حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها،ط2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2014،ص262.

غاضبا في خطاب ألقاه في 22 يناير 1984 واصفا الخارجين للإنتفاضة بالاوباش.([1])

وفي سنة1990 بدأت الحركات الاحتجاجية تأخذ متنفسها وتتقوى دعائمها في ظل إنفتاح النظام المغربي بعد أن كان منغلقا وهذا تحت تأثير التحولات الدولية التي مارست تأثيرها في نسق الفاعلين وقواعد اللعبة السياسية في المغرب، وكذا ظهور بعض المنظمات الحقوقية في أواخر السبعينيات ونهاية الثمانينيات وفي هذا السياق إنتقلت الحركات الاحتجاجية من جيل الاحتجاج العنيف إلى جيل الاحتجاج السلمي ومن الخوف من النظام إلى الإحتجاج العلني وفي الفضاءات العامة التي أصبحت الملجأ الإنتر اتيجي للتعبير عن المطالب والضغط عن النظام المغربي، وفي المقابل عرف النظام المغربي تحولا سيكولوجيا إذ بدأ يمنح ولأول مرة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لتقديم بعض المطالب وممارسة النقاش العام والتظاهر السلمي للتعبير عنها وهي تلك المطالب التي طالما إحتضنتها أحزاب المعارضة و النقابات في البداية كما أقدم الملك الحسن الثاني في أعقاب إنتفاضة 1990 إلى تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل و أعتبر التشغيل أولوية وطنية وذلك نظرا لأن الموجة الاحتجاجية كان قد قادها شباب .([2])

1 عبد الرحيم العطري،الحركات الاحتجاجية بلمغرب، مؤشرات الإحتقان ومقدمات السخط الشعبي،الرباط:دفاتر وجهات نظر،2008،ص ص،111-112.

2 الحبيب أستاتي زين الدين،الممارسات الاحتجاجية بالمغرب "دينامية الصراع والتحول"مجلة دراسات العدد19،2017،ص144.

وفي هذا الإطار يعزى بعض الباحثين هذا الإنفتاح على فعاليات المجتمع المدني الإحتجاجية بأنه لا يعدو أن يكون سوى إستراتيجية سياسية هادفة إلى تفريغ سيكولوجي سياسي لمطالب المحتجين في مجال عام لم يعد مجالا للصراع بين المجتمع والسلطة و إن كانت السلطة تحتفظ بمراقبته لقياس درجة قلق المحكومين من السياسات المتبعة.([1])

وفي سياق التحول في النسق السياسي المغربي لاسيما في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني المغربي تم تدشين بداية التسعينيات بإنتفاضة كبرى و إنما هذه المرة من هوامش مدينة فاس بدلا من مدينة الدار البيضاء فإتصالا بالإضراب العام الذي دعت إليه مركزيتان نقابيتان وهما الكنفدرالية الدمقراطية للشغل والإتحاد العام للشغالين ونتيجة لوضع الإختلال الذي وصم نهاية عقد الثمانينيات خرج الطلبة والعمال والمعطلون متظاهرين بمختلف أحياء مدينة فاس وفي مدن أخرى كطنجة ومراكش والدار البيضاء والرباط عرفت هوامشها إندلاع حركات احتجاجية عفوية فكان ردود فعل السلطات المغربية المواجهة العنيفة خاصة و أن المحتجين العفوين في طنجة مراكش.....إلخ قد خرجوا إحتجاجا على التهميش و الإقصاء مطالبين بالعدالة الاجتماعية ومقتصين في ذات الوقت من الدولة المسؤولة عن تهميشهم بحسبهم فقامو ا بتخريب العديد من مؤسسات الدولة وكإستراتيجية سياسية لتفادي الإحتفان وتجاوز مرحلة الغضب الشعبي أقدم الملك الحسن الثاني في أعقاب هذه الأحداث

1 عبد الرحيم العطري،مرجع سبق ذكره،ص128.

على تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل وإعتبار التشغيل أولوية وطنية.كما سبق و أن أشرنا([1])

ويبدو أن مسلسل الإحتجاجات في المغرب سيظل مفتوحا إلى أجل غير مسمى خاصة في ظل إقدام السلطات المغربية علىبإبرام شراكات وإتفاقات مع قوى خارجية بدعوى تحقيق التنمية الاقتصادية وهي تلك الإتفاقات التي إتسمت بالسرية ولم يكن للعديد من القوى المجتمعية– التي كان من المفترض أنها شريك في مناقشتها– اي علم بها او مساهمة فيها وحتى وإن صادق عليها البرلمان و أضفى عليها صبغة الشرعية فإنها ستظل في نظرهم غير شرعية ولا تحظى برضى مجتمعي وذلك بالنظر إلى تداعياتها السلبية على فئات واسعة من السكان لاسيما محدودي الدخل والفقراء، وهذا من منطلق كونها سياسات ليبرالية تنبع من معين واحد وهو فلسفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية، تولي إهتمام للجانب الاقتصادي ولا تأبه بالجانب الإجتماعيولا تخدم سوى مصالح القوى الر أسمالية الكبرى.([2])

ولعل ما يدلل على هذا القول هو تلك السلوكات الاحتجاجية المغربية التي بدأت تظهر هنا وهناك ومن سنة لأخرى وهو ما يعنى أن جغرافيا الإحتجاجات قد بدأت تتسع كما رافقها إتساع في مضمون المطالب المجتمعية.

1عبد الر حيم العطري،مرجع سبق ذكره،ص112 وما بعدها .

2 عز الدين الشارف،أسامة المنير،مرجع سبق ذكره،ص23 وما بعدها .

ويمكن أن نقدم في هذا الاطار نماذج عن تلك الاحتجاجات ففـــي سنـة1997 خــرج سكان مديـــنة جرادة في 1997/11/13 للتظاهر تضامنا مـــع عمال مناجـم جرادة الذين خاضوا إعتصاما مفتوحا إحتجاجا على عدم صرف الأجور فـــي وقتها وفـي المغرب العميق وتحديدا بأيت بلال بإقليم أزيلال قرر سكان تلك المنطقة النائية تنظيم مسـيرة بإتجاه مـراكش لعـرض مشاكلهم التنموية أمام الملك مادامت السلطات المحلية لم تتخذ التدابير لحل مشاكلهم وهي المسيرة التي شارك فيها أزيد من 10000 متظاهر وقوبلت بالعنف.

وفي 1999/11/13 عرفت مدينة العيون حركة إحتجاجية بدأت بمطالــب إجتماعيــة تتمثل في تمكين الطلبة مـــن تخفيضات على مستوى النقل وتوفــير مناصب شغــل لتصير بعــد إستعمال العنف إلى حركات سياسية تطالب بالانفصال وتقرير المصير.

وفي أيت أورير إحتج السكان على الإنفلات الأمني وتفشــي الرشوة والمحسوبية وفي المغرب العميق وتحديدا في العالم القروي نظمت مسيرات العطش من أجل المطالبة بحقهم في المــاء ونصيبهم من العدالة الإجتماعية ،و في جهة أخرى إحتج أصحاب الشهــادات العلــيا أمـام البرلمان في الرباط بعد فشل الإجتماعات التــي عقدوها مــع كبار المسؤولين دون أن تترجم تلك الوعود إلى مناصب شغل تقضي على البطالـة وقوبلو ا بالمواجهة اليوميـة مــع قــوات الأمن .([1])

1 عبد الرحيم العطري،مرجع سبق ذكره،ص114 ما بعدها

ومن جهة أخرى لاسيما في ظل حكومـــة التناوب 1998 –2002 ظهرت ظاهرة إحتجاجات المعتقلين اليساريين السابقين حول الماضي السياسي لإنتقل إحتجاج اليساريين من السر إلـــى العلن حيث هناك مـــن قام منهـــم بكتابة شهادات عن سنوات العنف وهـــو ما دفع بالموالين للنظام بكتابة شهادات أخرى موازية لتزييف التاريخ.

أما الإسلاميين فقد إنتقلوا بإحتجاجهم من مطالب أخلاقية إلى مطالب إجتماعية ثم أخلاقيـــة حيث أحتجوا على اللباس وعلـــى الأفلام والحصص والسينما.....الخ وغيرها من إفرازات الانفتاح المغربي على العالم الغربي وقد مارسوا هذا الإنتقاد عن طريق حزب العدالة والتنمية كحزب سياسي منظم ومهيكل،كما دافع من جهة أخرى الأمازيع عن هويتهم الثقافية وطالبوا بتضمينها في المشروع الثقافي المغربي.....الخ.

المطلب الثاني:إستراتيجية السلطة المغربية في التعاطي مع الحركات الإحتجاجية

وفي معرض الحديث عـــن كيفية تعاطـــي السلطة المغربية مع تلك السلوكـــات الإحتجاجية والمطالب المجتمعية فقد تراوحت بين عدة أساليب منها ما هـــو أمني ومنـــها ما هو سياسي ومنها ماهو قانوني.....الخ ويمكن في واقع الأمر فهم ذلك من خلال توضيح طبيعة علاقة الدولة المغربية بفعاليات المجتمع المدنـــي عموما بإعتبارها الأجـــدر بحمـــل تلك المطـــالب المجتمعية،فعند الحديث عن طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المغرب فإننـــا نجدهـــا أنها كما هو الحال في العديد من أنظمة الدول النامية تأها علاقة هيمنة لإحـــتواء وتهميـش

وتدجين لا علاقة شراكة في صياغة السياسات التنموية.

فالنظام المغربي بهدف الحفاظ علـــى بقائه وإسمراريته عـــادة ما يلجأ إلى إستراتيجيات شتى للهيمنة على المجتمع المدني وهذا بالإعتماد إما على أسلوب القمـــع والملاحقـــة والتطويـق بتوظيف القدرات الأمنية و الإستخبارتية و القانونية و إما من خلال تأطير المجتمع بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير.

فالسلطة المغربية التي تبنت قوانين التعددية السياسية منذ البداية كانـــت تهدف من وراء ذلك سوى مواجهة أحزاب الحركة الوطنـــية لاسيما حزب الإستقلال الذي كان الرحـــم الأساســي لمجموع الفعاليات المناضلة أنذاك ،ومن جهة أخرى عمدت السلطات المغربية علـــــى خـلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدنـــي الحرة و أمدتهـــا بجميع الإمكانيات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطـــة والمال حتـــى تقوي نفـوذها في المجتمع مثل جمعية أبي الرقراق،جمعية الإسماعلية، جمعية أنكاد،جمعية المحيط.....الخ وهذا بعد أن لاحظت تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني والملاحظ هنا أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة جهات المغرب بل و أصبحت غطاء للكثير مـــن الأنشطـــة السياسية الرسمية.([1])

1 يونس مجاهد،المجتمع المدني والتجربة المغربية،ورقة مقدمة الى مؤتمر:المجتمع المدني والتحدي الدمقراطي، لبنان:تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش ايبرت ،20/18 ابريل،2004،ص87.

كما عملت على أن تجعل من منظمات المجتمع المدني قوة منافسة للأحزاب المغربية الكبرى والنقابات وهو الأمر الذي لقي تجاوبا بل ومساندة من طرف تيارات في المجتمع معارضة للأحزاب المغربية من منطلقات سياسية و أيديولوجية مختلفة وتنفيذا لهذه الإستراتيجية فقد توجهت الدولة إلى إستغلال الحركات الإجتماعية ضد الأحزاب المشاركة في الحكومة وفي هذا الصدد تم تأطير حركة الشباب العاطل عن العمل والذي يصل عدده إلى10ألاف وبموازاة هذا التوجه حاولت أيضا تجاوز عمل الجمعيات الحقوقية و تأسيس هيئات لتقوم مقامها بمعالجة ملفات المختطفين والمختفيين لأسباب سياسية ونقابية.....الخ ([1])

وعليه في ظل هذا الواقع أصبح المجتمع المدني المغربي عاجزا عن القيام بأدواره المختلفة بل و أصبح أداة طيعة في يد السلطة ،وبالتالي أصبح بمثابة أداة للتعبئة لصالح النظام وهو ما عبر في الأخير عن خلل في العلاقة بين الطرفين كان من المفترض أن تقوم على أساس التناغم وتوزيع للادوار. ([2])

و أمام هذا الوضع المتأزم في ظل تراجع دور الدولة التنموي وتراجع أو محدودية دور المجتمع المدني تتلاشى المطالب المجتمعية أو تعلق إلى أجل غير مسمى ليبقى اللاستقرار هو العنو ان البارز في المغرب على الأقل إلى غاية تصحيح العلاقة بين الدولة و المجتمع

1 نفس المرجع،ص ص،91-92 .

2 محي الدين بياضي،المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية،رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق واالعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011-2012،ص185.

المدني ووضعها في مسارها الصحيح و إعادة النظر في التوجه اللبراليالر أسمالي الذي لم يجني منه المغاربة سوى مزيـد من الحرمان والتهميش.

المبحث الثاني:تأثير إنعكاسات الاندماج المغربي في منظومة العولمة على المشاركة السياسيــة

سيختص هذا المبحث بمعالجة وتوضيح كيفية تأثير الآثار المترتبة عـن عملـــية الإندمـاج المغربي في منظومة العولمة في أحد مؤشري التنمية السياسـية وهــو المشاركـــة السياســـية وتخلق أزمــة مشاركة سياسية في المغرب وسيتم توضيح ذلك هنا من خلال دراسة تأثير تلك الآثار على المشاركة الانتخابية و عملية صنع السياسة العامــة وذلك بإعتبار أنهما يشـكلان أبرز أشكال المشاركة السياسية على الإطلاق.

المطلب الأول:المشاركة الإنتخابية

تعتبر المشاركة الإنتخابية كأحد أهم اشكال المشاركة السياسية على الإطلاق ،وهي عبارة عن عمليةرإدية واعية ومستمرة ومتراكمة وإن كانت موسمية يتمكن المواطن من خلالها من مباشرة حقوقه السياسية من خلال إمكانية الإنتقاء أو الإختيار أو المفاضلة أو الإقتراع على من يمثلونهم أو ينوبون عنهم في عملية صنع القرار.([1])

هذا وتحكم هذه العملية السياسية مجموعة من المحددات منها ماهو قانوني مؤسسي سلطوي، ديني اقتصادي اجتماعي.....الخ.

وطالما أننا بصدد دراسة تأثير إنعكاسات الإندماج المغربي في منظومة العولمة على المشاركة السياسية ومن بينها أحد أهم أشكالها وهو المشاركة الإنتخابية فإننا سوف نركز هنا على المحدد الأخير أي الاقتصادي والاجتماعي وذلك من منطلق اعتقادنا بدرجة تأثيره الكبير على المشاركة الإنتخابية ذلك أن الإندماج المغربي في منظومة العولمة أفرز واقعا اقتصاديا واجتماعيا سلبيا أثر على المشاركة الانتخابية عبر متغير وسيط وهو الإغتراب السياسي.

1 احمد فاروق محمد صالح،استخدام جماعة المهام في تنشيط اتجاهات اعضاء مراكز الشباب نحو المشاركة الانتخابية -دراسة مطبقة على مراكز شباب مدينة الفيوم-مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية،مركز البحوث النفسية كلية الاداب،جامعة المنيا(القاهرة)،المجلد12،الجزء3،يوليو 2001،ص7.

لقد أضحت ظاهرة العزوف الانتخابي داخـل النسق السياسي المغربي ظاهرة ملحوظة وذلك منذ إستحقاقات1993 إلا أن مكمن الإشكال هو ذلك العزوف المتزايد على صناديق الإقتراع من قبل الهيئة الناخبة وتحديدا زاوية المشاركة الانتخابيـة التي وسـمت الإستحقاقات الأخيرة ،اي أن العــزوف عــن المشاركــة فــي الانتخابات غدا ظاهــرة إجتماعيـة تتـكرر وتنـمو وتتواتر عبر الزمان والمكان.([1]).

ويبدوا ذلك جليا بالنظر إلى الواقــع السياسي المغربــي حيث نجد أنه بالرغـم من تدخلات السلطة وحجم التزويــر حول أرقام ونسب المشاركـة إلا أن المشاركــة الإنتخابية ظـلت في تراجع حيث بلغت 62.75٪ سنة 19993.و 58.30٪ سنة1997 و52٪سنة2002و37٪ سنة2007([2])

وقد بدا هذا التراجـع متأثر بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية التــي عرفـها المـغرب جراء الإندماج فــي منظومة العولمـة،حيث كانت نسبة المشاركة الإنتخابية قبيل التعمق في تطبيق السياسات الإصلاحية التي فرضها صندوق النقد الدولي لابأس بها ثم بدأت شيأ فشيأ تتراجع

1 الفقير سميحة،العزوف الانتخابي-دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا، https://www.marocdroit.com لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-05-2018.

2 فاطمة غلمان،ادريس لكريني،اشكالية العزوف السياسي في المغرب الإنتخابات التشريعية نموذجا، http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=204 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018 وانظر كذلك في هذا الصدد عبد الإله سطي،الإقصاء السياسي والإجتماعي www.poplas.org لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018

بعيد تطبيق تلك الإصلاحات و ذلك لما لها من إنعكاسات سلبية على واقع أفراد المجتمع المغربي لاسيما الطبقات الهشة ([1])

ويبدو أن هذا التفسير منطقيا إلى أبعد الحدود لاسيما إذا علمنا أن تلك السياسات الإصلاحية التي أقدمت المغرب على تطبيقها قد دفعت بالدولة المغربية إلى التحول من دولة الرعاية إلى دولة الحد الأدنى حيث بدأت تلجأ إلى سياسة الخوصصة و إلى زيادة الضرائب والتخفيض من الإنفاق العام وهو ما أفضى في النهاية إلى إنعكاسات إجتماعية واقتصادية سلبية كإرتفاع معدل الفقر و الأمية والبطالة والتفاوت في الدخل. والتبعية.....الخ ساهمت بدورها في حدوث اللإستقرار الإجتماعي الذي ترجم في حركات إحتجاجية لا تكاد تتوقف وتعرف إتساعا جغرافيا لا نظير له و أمام هذا الوضع عندما خرج المتضررون في شكل حركات احتجاجية للتعبير عن مطالبهم وللتأكيد على عدم الرضى المجتمعي قوبلو ا بالقمع والعنف و هو الأمر الذي من شأنه أن يولد إنطباعا سلبيا في ذهنية المواطن المغربي تجاه النظام ويشكل له في الوقت ذاته كبتا داخليا وحقدا عليه بحيث يصبح بحاجة إلى التفريغ السيكولوجي والذي لا يمكن أن يترجم إلا في العزوف الانتخابي ([2])

[1] الصادق نخلي،ظاهرة الاغتراب السياسي في المغرب
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=61892 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-05-2018

2 عبد الرحيم العطري،مرجع سبق ذكره،ص114 وما بعدها.

وحتى فـي الوقت الذي أبدت فيـه النخب الحاكمة الأخذ بالتعدديـة السياسـية كانت تلـك التعددية مقيدة وكانت كإستراتيجية من قبل النخب الحاكمـة لكسب مصادر جديدة للشرعيـة ولتقديم نوع من التعويض السياسي للمواطنين يغطي على سوء الاداء الاقتصادي لهذا النظام فضلا عن تمكين بعض القوى الاقتصادية والإجتماعية الراغبة في المشاركة والساعية إليـها من ممارسة التنفيس السياسي وتمرير سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيـكلي التـي إنتهجها المغرب بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلا عـن رغـبة المغرب في الحصول على قروض وتسهيـلات اقتصادية مـن الدول الغربية ومؤسسـات التمويـل لمعالجة أزمتها الاقتصادية الداخلـية وهـو ما جعلها حريصة على إتخاذ خطـوات توحـي للمؤسسات المانحة بأنها تسير في طريق التعددية السياسية والدمقراطية.

وعليه فقد كان الهدف الأول والأخير للدولة المغربية من هذا الإنفتاح هـو تأمين قدرة النظام المغربي على الإستمرار حيث لم يترتب علـى ذلك حـدوث تغير جوهري في طبيعة السلطة و أسلوب ممارسة الحكم([1])

و أمام هذا التهميش و الإقصاء السياسي والإجتماعي أصبح المواطن المغربي يعيـش حالة من الإغتراب السياسي يمكن أن نلمسها في إحدى استطلاعات الرأي العام خلال إنتخـابات 2002والتي كانت نتائجها كالأتي:

1 حسنين توفيق إبراهيم،مرجع سبق ذكره،ص266.

87 ٪ يشككون في نزاهة الانتخابات المغربية ويعزون أسباب مقاطعتهم لها لعدم وفاء المنتخبين الفائزين في الاستحقاقات السابقة لوعودهم الانتخابية.

36 ٪ لا يهتمون أصلا بالسياسة.

20٪ الانتخابات لا تغير من واقعنا شيئا

22.8٪ يبررون مقاطعتهم بعدم قيام البرلمانيين بواجباتهم التمثيلية و إكثارهم من الغياب

33٪ يرون ببقاء الأساليب السابقة في التزوير و إستغلال النفوذ و إستعمال المال الحرام و الزابونية.

58 ٪لا يثقون في البرلمان،50٪ لا يثقون بالحكومة،57٪لا يثقون في القضاء،63٪ لا يثقون بالمجالس المحلية،62٪ لا يثقون بالنقابات،44٪ لا يثقون بالمجتمع المدني،39٪ لا يثقون بوسائل الاعلام([1])

ومن منطلق هذه المعطيات يمكن أن نقول أن المواطن المغربي أصبح يحس بالغربة عن حكومته وعن النظام السياسيو أصبح يعتقد بأن السياسة والحكومة يسيرها آخرون لحساب آخرين طبقا لمجموعة قواعد غير عادلة حيث تتحكم أقلية متميزة على جهاز الدولة وهو

1 الصادق نخلي،ظاهرة الاغتراب السياسي في المغرب

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=61892 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-05-2018

يشعر في هذه الحالة بأن المجتمع و السلطة لا يحسان به و لا يعنيهما أمره و بأنه لا قيمة له في ذلك المجتمع([1])

خاصة و أن المطالب التي يطرحها على النظام عادة لا تلقى تفاعلا إيجابيا و لا تترجم في أرض الواقع وغالبا ما تقابل بالعنف فضلا عن عدم إشراكه في العديد من القرارات التي عادة ما تتخذ في السرية بين النظام و أطراف خارجية كإتفاقية التبادل الحر ثم تعرض على البرلمان لإضفاء الشرعية([2])

وعلى هذا يصبح المواطن المغربي المغترب لا يميل إلى المشاركة بصفة عامة و المشاركة الإنتخابية بصفة خاصة لإن مشاعر اللاقوة سياسية تشكل حواجز نفسية تمنعه من المشاركة في الانشطة السياسية و هذا الرفض يمثل بالنسبة له الطريقة الوحيدة المتاحة التي يعبر فيها عن مشاعره باللاقوة سياسية لديه خاصة في ظل النظام السياسي المغربي السلطوي والذي يعاقب بقوة الردع السلوك السياسي المخالف والمعارض([3])

1 ياسر سالم ابو مجوة،محمد ابراهيم عسيلة،الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالإغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات-دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الاقصى،مجلة جامة الاقصى(سلسلة العلوم الانسانية) ،المجلد17،العدد الثاني يوليو 2013،ص147 .

2 عز الدين الشارف،أسامة المنير،مرجع سبق ذكره،ص23 وما بعدها .

3 ياسر سالم أبو مجوة،محمد إبراهيم عسيلة،مرجع سبق ذكره،ص147.

المطلب الثاني:صنع السياسة العامة:

إن من بين أهداف التنمية السياسية العمل على إشراك أكبر عدد ممكن مـــن المواطنين في عملية صنع السياسة العامة ،وهذا يقتضي خلق مواطن فعال ومشـارك، و هذا من خـــلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسيـة وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة([1])

غير أن تجسيد هذا الهدف ظل محدودا في ظل النظام السياسي المغربي و هذا مرده إلـــى عدة أسباب تنحصر الغالبية منها في إطار علاقة المغرب بقوى العولمـــة ،والتـــي يـمكن أن نوردها كالاتي:

-لقد ساهمت عملية الاندماج المغربي في منظومة العولمة في تعميق علاقة تبعـية الـمغرب التجارية سياسية غذائية مالية.....الخ لقوى العولمة كما سبق وان اشرنا في الفصـل الـثالث، وهو الأمر الذي من شأنه ان يجعل صانعي السياسة العامة فـي المغرب لا يملكون حريـــة الخيار من بين البدائل المتاحة لصناعة سياسة عامة تخدم المصلحة الوطنية- وهي العملية التـــي تقتضي رشادتها وعقلانيتها مشاركـــة مختلف الفاعليـــن المعنيين الرسمـــين وغـــير الرسميين- ،وبالتالي يجدون أنفسهم مضطريين في ظل هذه العلاقة وفـــي ظل ضغـوط قوى العولمة إلى تبني خيارات حتى و لو كانت ضد المصلحة الوطنية لأن المهم فـي هذه الحالة هو الحفاظ على إستمرارية النظام،و هذا ما لاحظناه عندما حاولت الحكومة المغربية تفادي

1 أحمد زايد،الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،القاهرة:نهظة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،د ت ،ص ص37- 38.

تكرار أحداث الدار البيضاء وهذا بعـدم الإلتزام الصارم بسياسات المؤسسات الدولية التقشفية فجاء الرد من المؤسسات المالية الدولية بعدم تقديم القروض و رفض إعـادة الجدولـة لكـن الوصاية الصارمة للصندوق عـلى المغرب جعله يلتزم بتطبيق سياسات الصنددوق وبـدون شروط. وهي السياسات التي كانت لها اثار وخيمة كادت تعصف باستقرار النظام السياسـي المغربي،بل الاكثر من ذلك فقد يلجأؤون الى الدعاية لها والترويج لها عبر وسائل الإعـلام والأحزاب والمجتمع المدني المعاضد لسياسات الدولة ومحاولة إضفاء الشرعية عنها بينما يتم إقصاء باقـي الفعاليات المجتمعية التي ترفض الإنصياع لمنطق التدجين و هـذا بإستعمال مختلف القيود القانونية والسياسية والأمنية.....الخ([1])

-من جهة أخرى فحتى تلك الخيارات التي طرحتها قوى العولمة و تم تبنيها مـن قبل المغرب قد أفضت إلى خلق بيئة -فقر، أمية ، بطالة ،تبعية ..... -الخ لا تساعد على ولادة مجتمع مدني فعال كأحد قنوات المشاركة السياسية،ذلك أن قيام مجتمع مدني فعال يقـتضي تحقيق التنمية الإجتماعية وكذا التنمية الاقتصادية على إعتبار أن هذه الأخيرة لها دور كبير في عملية تحول النظام السياسي بإتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطـلبات لهذا التحول مثل رفع مستوى الدخل،رفع معدلات التعليم،توافر طبقة وسطى كبيرة مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية و الذي يعد المجتمع المدني أحد أهم ركائزها.([2])

1 ميغيل هيرناندودي لارامندي،مرجع سبق ذكره،ص54 .

2 هشام الصمادي،عبد الرؤف العودات،اثر التنمية الاقتصادية في الدمقراطية،دراسة حالة دول الاسكو(دول غرب اسيا)،(1990-2004)،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد 6 العدد3،2009،ص122.

-إن إندماج المغرب في منظومة العولمة أملى عليه أن يضع على مستوى أجندتــه الوطنـية و في سلم الأولويات قضايا عالمية كالإصلاحـات الإقتصاديـــة،الإرهــاب،البيئــة،الجريمــة المنظمة،الهجرة.المديونية.....الخ ،وهذا مالاحظناه في إتفاق الشراكة الأورومتوسطية وعلى مستوى المنظمات الدولية.....الخ ،وبالتالي تأجيل القضايا الوطنية.إلى أجل غير مسمى.

ولمزيد من التوضيح والوقوف على التأثير الكبير لقوى العولمة فـــي صنع السياسة العامــة، و بالتالي تأجيل دور جميع الفاعلين الرسميين وغير رسميين على حد سواء فـــي هذه العملية الى أجل مسمى فإننا سنكتفي بتبيان ذلك بالحديث عــن السياســة التعليمـية فحسب و هــذا كالاتي:

- لقد دفعت الظروف التي عرفها المغرب بعيــد الإستقلال إلـــى اللجؤ للإستدانة مـن حـين لأخر من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن قبل القوى الغربية الرأسماليـــة، لا سيما فرنسا وأمريكاكما سبق و أن أشرنا وهذا لتصحيح الإختلالات الاقتصادية، والاجتماعية التي عرفها لكن عجزه عن سداد تلك الديون جعله يتقدم وهو في موقف ضعف لصندوق النقــد الدولـــي ليطلب منه إعادة جدولة الديون غير ان هذا الأخير أصبح يساومه مقابل التنفيس عنه فيما يسمى بالمشروطة الاقتصادية والسياسية أي أن إعـادة الجدولة تقتـضي أن يدخل المــغرب إصلاحات إقتصادية وسياسية([1])

كما دفعت العديد من العوامل الجيواستراتيجية، والاقتصادية ،والسياسية، والبشرية.....الخ

1 ميغيل هيرناندودي لارامندي،مرجع سبق ذكره،ص51 وما بعدها .

التي يتمتع بها المغرب أن يكون محل أطماع القوى الغربية الرأسمالية بإعتباره بيئة إستثمارية بإمتياز([1])

وبالتالي سعت جاهدة لتوطيد علاقاتها معه لخدمة مصالحها الإستراتيجية، وهذا بتطوير مستوى العلاقات معه من التعاون إلى الشراكة كما هو الحال مع الإتحاد الأوروبي سنة1995([2])

و كذا توقيع معه إتفاقات جد هامة اقتصاديا كما هو الحال مع الولايات المتحدة الإمريكية حيث تم توقيع اتفاقية التبادل الحر([3])

مما يعني في الأخير حمله على مزيد من الإصلاحات لتأهيل إندماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي وتنفيذ أهداف الشراكة والإتفاق.

وفي هذا السياق، فقد إقترنت تلك العوامل التي سبق ذكرها أنفا ببعضها البعض لتشكل بيئة دافعة لصانع القرار في القوى الرأسمالية للضغط على المغرب وا ٍدخال إصلاحات في شتى المجالات تتواءم مع متطلبات العولمة، ومن بين هذه الإصلاحات التعليمية.

1 محمد الشريف منصوري،امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،،قسم الاقتصاد،2008-2009،ص ص195-196.

2 نفس المرجع ،ص ص192-193.

3 ادريس ولد قابلية، اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وامريكا ، www.m.ahewar.org لقد تم تصفح الموقع بتاريخ21-04-2018.

وفي الحقيقة فإن التدخل الغربي الرأسمالي في صنع السياسة التعليمية في المغرب ،لم يكن وليد حقبة الثمانينيات والتسعينيات و إنما تعود إلى الحقبة الاستعمارية،حيث عمل الاستعمار على وضع سياسة تعليمية رسمت لها غايات ومرامي وأهداف تتعلق كلها بتهيئة الشروط والظروف السليمة للإنتقال للإقتصاد التبعي و بداية الإندماج في الرأسمالية،وقد نتج عن ذلك ظهور نخبة من الاطارات والمواطنين ذوو مرجعيـــة ثقافية غربـــية ويقومـــون بالترويج لقيم و أفكار الحداثة.

لكن بعد الإستقلال كانت هناك محاولات عدة للتحكم في الآلة التربويـــة و إعـــادة صياغـــة أهدافها ومراميها بما يوافق المشروع الوطني. ([1])

ويتجلى هذا في الدور الذي لعبته الحركة الوطنية من خلال صياغتـها لإستراتيجيـــة كبـــرى لإقامة تعليم وطني يقوم على أربعة مبادئ هي:التوحيد،المغربة، التعميم، التعريب، تهدف من ورائها إلى إيقاف الغزو الثقافي الاستعماري، وتصحيح مـا أفسدته الحماية من خلال سياسة الاستيعاب والدمج والتـــي حاولت تطبيقها في مجال التعليم ،وبهذا تعد هذه المحاولة من قبل الحركة الوطنية لإصلاح التعليم اول صيحة لرفض العولمة في شكلها الاستعماري.

لكن في ظل عدم حصول توافق وطني حول المبادئ والغايات، وضعف الإمكانيات المادية أمام تراكم المشاكل كما و نوعا أدى إلى حدوث أزمة في ميدان التربية والتعليـــم ،حـــيث

1 عبد الله الخياري،تحديات العولمة على التعليم،مجلة نقد وفكر ،http//www.fikrwanakd.aljabriabed.netلقد تم تصفح الموقع بتاريخ16-04-2018

ضعف وتناقص الدور الإشعاعي والتنويري للتعليم،عدم الملاءمة مع سوق الشغل،سلبية التعليم والمدرس في المجتمع، وبالتالي أصبح التعليم غير قادر على مواكبة متطلبات الحداثة

وفي ظل هذا الوضع المأزوم تدخلت المؤسسات المالية الدولية و من ورائها القوى الغربية الر أسمالية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لترغم المغرب على تنفيذ عدة مشاريع وسياسات وا ٍجراءات تربوية بدعوى تحسين جودة التعليم وملاءمته للمحيط السوسيواقتصادي، ودفعه نحو المزيد من التلاؤم مع متطلبات العولمة ،وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة تحولات داخل النظام التعليمي كنظام فرعي من النظام الكلي حدثت بناء على ضغوط إحدى آليات العولمة الاقتصادية التي تشرف على صناعة سياساتها القوى العولمية التي سبق ذكرها وهذه التحولات هي كالاتي:.

المؤشرات:

–توصيات المؤسسات المالية الدولية للحكومة المغربية والمتمثلة في ترشيد النفقات العمومية ،وتنويع مصادر تمويل التعليم وعقلنة القطاع والتحكم في مسار المعرفة والعلوم باعتبارها الرأسمال الأساسي في المنافسة والصراع الدولي وهذا بدعوى تحسين الأداء في قطاع التربية والتعليم وفي هذا الإطار فقد تم استجابة الحكومة المغر بية لتلك التوصيات وهذا بالإقدام على تطبيق اصلاحات تعليمية بالمغرب وكان هذا سنة 1985 .([1])

1 نفس المرجع .

تمثلت أبرزها في مراجعة الكتب المدرسية، وا ٍعادة النظر في المناهج الدراسية وفي مضامينه ،وتنويع التعليم وتحسين تدريس اللغـــات، و إعطاء الأهميـــة للترجمة،الإهتمـــام بتكويـــن المدرسين وتقويتهم في المواد العلمية وتنمية العلوم الرياضية والتقنية .....الخ،وهذا بدعوى تحسين الأداء في قطاع التربية والتعليم وتماشيا مع التطور التكنولوجي([1]).

كما تلتها إصلاحات أخرى سنة 1994 التي إستهدفت تجديد المنظومة التربوية والمؤسسات التعليمية. كما تم الشروع في إصلاحات أخرى بعـــد 1995 وهذا بناءا على تقريـــر البـنك الدولي سنة 1995 ، حيث في سنة2000 تم إقرار الحكومة المغربية لما يســـمى بالميـــثاق الوطني للتربية والتكويـــن الذي جاء ليربط المدرســـة والجامعـــة بمحيطها السوسيواقتصادي بالإنفتاح عن العولمة ومسايرة مستجدات العصر...الخ لذا فقد ركز في مضمونه على تحقيق الجودة من حيث المحتوى والمناهـــج والتبسيط والمرونة والتكييف وهذا مـــن خلال مراجعـــة شاملة للبرامج والمناهج...وينطلق هذا الميثاق من فلسفـة الكفايات والوضعيات البيداغوجـــية ،وقد قبلته بعض القوى والأحزاب الحكومية ورفضته أحزاب المعارضة و النقابات التعليمـــية والقطاع الطلابي([2])

1 نفس المرجع .

2 جميل حمداوي،التعليم المغربي،بين الازمة والاصلاح،،2017،ط1،ص33 وما بعدها.

-إدماج مضامين تربوية جديدة في المنهاج لإكساب المتمدرسين قيم و إتجاهات و سلوكات تهئ إدراكهم للعولمة على نحو إيجابـــي ومنها التربية السكانية والتربية البئيـــة والتربيـة من أجل الدمقراطية و حقوق الإنسان و أخيرا التربية من أجل السلام أو السلام الدولي([1])

-ربط التعليم بالمقاولة المغربية([2])

- محاولة ربط التربية و التعليم والتكويين بالأهداف التنموية في بعدها العالمي وهكذا تم في مرحلة أولى توظيف عدة مفاهيم كتنمية الموارد البشرية،التنمية البشرية،التنمية المستدامة.

- تبنيإلتراتيجية التعليم بالاهداف ومحاولة تعميمها في صفوف المدرسين ر غم مقاومتـــهم لها وهي محاولة لعقلنة العملية التعليمية على غرار ما يجري في الأنظمة التعليمية في الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا.....الخ.

-إستقطاب مدارس البعثات الثقافية الأجنبية و مؤسسات التعليـم الخاص لفئات لابأس بـــها من أبناء النخبة المحضوضين وهم الذين إقتنعوا بأن هذا النوع من التعليم هو الذي يمكن أن يؤهل أبناءهم للتكييف مع قيم العولمة والتعامل مع منتجاتها([3]).

---

1 عبد الله خياري،مرجع سبق ذكره.

[2] اسماعيل المنوري،التعليم ليس سلعة"تفكيك التعليم العمومي"منشورات جريدة المناضلة،المغرب،2014،ص8 وما بعدها .

3 عبد الله الخياري،مرجع سبق ذكره.

وبناء على ماسبق فإنه يمكن القول أن إندماج المغرب في منظومـــة العولمة ودخولـــه فـــي علاقة لا تكافؤية مع قوى العولمة قد قلل مـن فرص مشاركـــة ليس المواطنين فحسب فـــي صناعة السياسة العامة الوطنية بل حتى الصناع الرسميون في الدولة الذين أصبح دورهـــم هامشيا ولا يقتصر سوى على تنفيذ أجندة قوى العولمة والترويج لها بل وممارسة العنف ضذ مواطنيهم الذين يرفضونها وهذا حفاظا على استمرارية النظام وبقائه.

الفصل الخامس: أليات مواجهة العولمة والبدائل المتاحة

الفصل الخامس:آليات وسبل مواجهة العولمة والبدائل المتاحة

بعدما علمنا ومن خلال الفصول السابقة بأن للعولمة آثار سلبية وفي مختلف المجالات وهو ما من شأنه أن يؤثر ليس على التنمية السياسية فحسبكما سبق ورأ رأينا لإ نما على عملية التنمية برمتها فإنه ينبغي لزاما علينا البحث في سبل مواجهة تلك السلبيات بل ويكون لزامـا علينا أيضا أن نقدم البدائل عن العولمة التي أصبحت تفرض نفسها على العالـم وتلـــحق المآسي بالإنسانية أجمع.

وفي هذا الإطار فان هذا الفصل سوف يتعرض للطرق و الإجراءات و الاستراتيجيات التـــي ينبغي إتباعها في مختلف المجالات للتصدي للعولمة أو على الأقل التقلـــيل مـــن سلبياتها مستندا في ذلك إلى أطروحات باحثين من مشارب مختلفة عربية لإ سلامية كـما يـــتعرض أيضا إلى البدائل المتاحة عن العولمة و هذا من خلال التعرض لمشروعين نهضويين فـــي إطار مؤسسي(جامعة الدول العربية،منظمة المؤتمر الاسلامي) أحدهما يركـــز على العمـــل العربي المشترك و آخر يركز على العمل الإسلامي المشترك .

المبحث الاول:آليات وسبل مواجهة العولمة

يتناول هذا المبحث آليات وسبل مواجهة العولمـــة، لـــذا فهو ســـوف يتعرض للـطرق و الإجراءات و الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها في مختلف المجالات للتصدي للعولمـــة أو على الأقل التقليل من سلبياتها مستندا في ذلك إلى أطروحات باحثين من مشارب مختلـــفة عربية و إسلامية.

المطلب الأول:في المجال الاقتصادي.

أولا:الإهتمام بإقامة البنية الأساسية:

إن القدرة على المنافسة وتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة لا يـــمكن أن يتم فـــي ظـــل عدم الإكتراث بالبنى الأساسية للمجتمع ذلك أن البنى الأساسية للمجتمع تلعب دورا بالـغ الأهمية طبعا إلى جانب قطاعات أخرى في تحقيق التنمية الشاملة و إزدهار النشاط الاقتصـادي لـذا لابد من توفير منظومة متكاملة من الخدمات، كتوفـــير منظومة إتصالات حديثة ومتطـــورة داخل البلاد فضلا عن صياغة قوانين مشجعة للإستثمار و تضمن استقلاليـة القضـاء كـما تضمن الأمن،كما لايمكن أن نهمل تفعيل الخدمات على المستوى العمل العربي والإسلامـي المشترك لا سيما في قطاع البنوك والنقل وذلك لما لها من عوائد إيجابية على الاقتصـــاديات العربية وغير ذلك من مقومات الدول الحديثة وهذا هو الرهـان الحقيـقي الذي ينبـغي علـى

الدول العربية و الإسلامية أن تأخذه في الحسبان في زمن العولمة([1])

ثانيا: السعي لتوطين التقنية.

يتميز عصرنا الحالي بأنه عصر التكنولوجيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام الشعوب قاطبة وعلى اختلاف درجات نموها وعلى الرغم من اختلاف مرامي الدول في العالم الا أنها ومع ذلك تبدو متفقة بان العلم والتكنولوجيا هما الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاهداف المنشودة لذا نجد ان الدول الغربية المتقدمة تولي اهتماما كبيرا لمسالة التكنولوجيا فتسخر القسم الأكبر من إهتماماتها لها و هذا باعتبار أنها العامل الرئيسي في عصرنا الحالي لزيادة الإنتاجية ومعدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم في جميع المجالات([2])

ومن هذا المنطلق يتعين على أمتنا الإسلامية والعربية أن تسعى جاهدة للخروج من واقعها التكنولوجي المظلم و الذي من أبراز سماته شراء التكنولوجيا لا حيازتها وتوطينها و هذا بالإهتمام البالغ بالتكنولوجيا وتوطينها في أوطانها أي أن تعمل على تشجيع التقنية المحلية والسعي إلى الاعتماد على ما هو محلي والإمتناع عن استيراد التقنيات إلا في حالة الضرورة القصوى و أن مسالة التوطين هذه لا ينبغي أن تتم على نحو تلقائي وإنما ينبغي أن ترتكز أساسا على عملية التخطيط و بعناصرها المختلفة و هذا بصياغة سياسات وبرامج و خطط

1عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها،القاهرة:مكتبة مدبولي،2005،ص67
جمال العص،إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه،جامعة تشرين،كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد والتخطيط،2007،ص01.

تعمل على تأهيل المواطنين وتوجيههم للإلتحاق بسوق العمل كموظفين أو مستثمرين يساهمون في أمن المجتمع وحيويته وتقدمه([1])

ذلك أن مسألة إستيراد التكنولوجيا لا تجني منها مجتمعاتنا سوى تعميق الفجوة التكنولوجية وتكريس التبعية وإ هدار الأموال ،فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية لأي بلد تتوقف على حجم قاعدته العلمية والتكنولوجية و سبل إستغلالها في تنمية القطاعات الرئيسية فالتكنولوجيا تسمح بنمو أكبر للصناعات المحلية و بإستغلال أفضل للموارد المحلية البشرية و المالية وتنويع الإقتصاد وزيادة الدخل القومي و بالتالي تعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الأهم في التنمية الإقتصادية بصفة عامة و الصناعة بصفة خاصة([2])

وعلى الرغم من أن الدول العربية والإسلامية أبدت اهتماما في الأونة الأخيرة لمسألة توطين التكنولوجيا إلا أنها ظلت محدودة و هذا نظرا لمجموعة من المعيقات نذكرها كالاتي:

-البحث العلمي في الجامعات العربية رغم تعدد مراكزه لا يزال ضعيفا وشكليا وبعيدا عن نتائج الثورة العلمية والتقنية ،وهذا يعود الى مجموعة من العوامل ابرزها:

- قلة الإنفاق على البحث العلمي وهذا مقارنة مع الدول المتقدمة([3])

1 منصور يوسف القرقاوي،توطين التكنولوجيا في الوطن العربي وتنمية مجتمع المعرفة-مثال تطبيقي على شرطة دبي- ورقة عمل مقدمة من القيادة العامة ل،شرطة دبي،ص03.

2 جمال العص،مرجع سبق ذكره،ص111.

3زكي حنوش،قيادة التغيير بالتقانة ومتطلبات ادارة عمليات نقل وتوطين التقانة كاداة رئيسية للتغيير ،جامعة حلب،2002 ص70.

-إفتقار الدول العربية الى المعلومات والخبرة الخاصة بالوسائل التكنولوجية فعملية تحديد التكنولوجيا المطلوب الحصول عليها من الخارج وتقييمها واختيارها وتكييفها مع البيئة المحلية تفترض قدرا من المعلومات والكفاءة للكشف عن مزايا التكنولوجيا المراد استيرادها و أفضل طريقة للحصول عليها.

-عدم توافر إستراتيجية علمية تكنولوجية وطنية واضحة المعالم.

-ضعف الموقف التفاوضي للطرف المستورد و هذا بسبب الإفتقار للمعلومة المتعلقة بالتكنولوجية.

-الافتقار إلى نشاطات البحث و التطوير إذ أن البلدان العربية بحاجة إلى تقوية بنيانها في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتوسيع نطاق برامج البحث والتطوير للعمل على إبتكار أو تطوير التكنولوجيا محليا.

- قلة الموارد المالية و إرتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا.

- نقص الإمكانات والكفاءات المؤهلة والماهرة القادرة على تشغيل التكنولوجيا المستوردة وبكفاءة عالية وهو الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على الأداء الفني للمؤسسات التي إستوردت التكنولوجيا.

-الإفتقار إلى المهارات التقنية والخبرة في مجالي الهندسة و الإدارة إذ أن المهارات التقنية ضرورية لتطويع وتكييف وإستغلال التكنولوجيا المستوردة.

إساءة إستعمال براءات الإختراع مما يؤثر سلبا على عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ومن بينها الدول العربية و الإسلامية حيث يتم تسجيل براءات الاختراع من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في تلك الدول دون أن يتم إستغلالها وبالتالي يتم حرمانها من المعلومات التقنية التي تشتمل عليها براءات الإختراع هذه وبعملية التسجيل هذه تكون الشركات المتعددة الجنسيات قد منعت أي شركة أخرى من إستغلال التقنيات التي تتضمنها هذه البراءات في البلد نفسه المسجل به هذه البراءة وفي الوقت نفسه فإن هذا الإجراء يحقق للشركة المتعددة الجنسيات حماية منتجاتها المتجهة إلى الدول المستوردة.

-محاولة الطرف المالك للتكنولوجيا من عرقلة عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهذا – من خلال اعطاء أسعار للتكنولوجيا باهضة يعجز الطرف المستورد على إسترادها فضلا عن فرض طرق و أساليب لا يقبلها الطرف المستورد.

-إنتهاج الطرف المالك للتكنولوجيا سياسيات حمائية وهذا من خلال فرض القيود على عملية تصدير التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

-إرتباط عملية توطين التكنولوجيا في الدول النامية أحيانا بالمشروطية السياسية أو الاقتصادية مما يجعل هذه الدول في حيرة من أمرها تقف بين موقفين لا ثالث لهما إما أن تستورد التكنولوجيا لأغراض التنمية وإما أن تتنازل عن جزء من سيادتها واستقلالها الإقتصادي.

– إنتهاج الطرف المالك للتكنولوجيا ممارسات تقييدية تجاه الأطراف المستوردة للتكنولوجيا وهذا من خلال اشتراطه عليها أن تبتاع كل إحتياجاتها من السلع أو المنتجات الوسيطة أو المواد الأولية ذات الصلة بالسلعة المقتناة مما يدفع بالطرف المستورد لشراء سلع غير مناسبة أو غير مرغوبة ويضاعف في تكلفة السلعة الأصلية بالنسبة له، كما قد يقيدها من الدخول في صفقات مع أطراف أخرى لتصنيع منتجات منافسة لسلعة ينتجها أي الطرف المالك للتكنولوجيا أو للحصول على تقنيات مكملة بهدف تحسين الإنتاج والتقليل من كلفته أو قد يلزمها بإنتاج سلع وبيعها له بأسعار يحددها هذا الأخير.

–حجب الطرف المالك للتكنولوجيا الكثير من المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيا عن الطرف المستورد و في حالة كشفه لها سيكون ذلك مقابل إتاوات مما يرفع من تكلفة التكنولوجيا كما قد يمتنع عن تقديمه له الخدمات والمساعدات التقنية التي قد تساعد الطرف المستورد من إستغلال التكنولوجيا أحسن استغلال وفي كل الأحوال من شان هذا أن يضعف الموقف التفاوضي لمستورد للتكنولوجيا.([1])

بالإضافة إلى الأمية وهجرة الكفاءات والعلماء العرب إلى الخارج وعليه يمكن تجاوز تلك المعيقات من خلال توافر المتطلبات التالية:

–الإعتماد على المعلوماتية في خدمة وتوطين التكنولوجيا وفي سبيل ذلك يتوجب على العرب القيام بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير و إقامة مشاريع مشتركة لا

1 جمال العص،مرجع سبق ذكره،ص13 وما بعدها .

يمكن إقامتها على المستوى القطري الضيق أوعلى الاقل إقامة شبكة معلومات عربية تجمع كل ما ينتج في ميدان الاكتشافات والمنجزات الجديدة الجارية في العالم الصناعي و وضع هذه المعلومات والخبرات تحت تصرف البلدان المشتركة([1])

ضرورة الفهم الصحيح لعلاقة الدين بالعلم والإهتمام بالعلوم الأساسية للتقدم التكنولوجي كالفيزياء والكمياء والاحياء.

-ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا العربية المحلية رغم تخلفها نسبيا وهي كثيرة في قطاعات سلعية وخدمية والتوقف عن التمادي في إستيراد التكنولوجيا الأجنبية التي قد لا تتلاءم في بعض الأحيان مع البيئة الأجتماعية والثقافية والإقتصادية للوطن العربي([2])

-الإهتمام بدعم وتطوير الأنشطة الحرفية و أنشطة الورش والصناعات الصغيرة وهذا بتوفير التمويل اللازم لها وكذا الخدمات الاستشارية الفنية والتسويقية، فهذه الأنشطة بما تتمتع به من مرونة وحرية أكبر في الابتكار والتقليد يمكن أن يكون لها دور كبير في تطوير التكنولوجيا المحلية الخاصة بالعديد من الصناعات كصناعة الأثاث وقطع الغيار و وسائل النقل.....الخ([3]).

-توفير التمويل المالي اللازم لدعم عملية البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي([4])

1زكي حنوش،مرجع سبق ذكره،ص70 وما بعدها .

2 عبد الهادي عبد القادر سويفي،قراءات في اقتصاديات الوطن العربي،ط2،القاهرة:ب ن،2006 ،ص 429.

[3]نفس المرجع،ص431.

4جمال العص،مرجع سبق ذكره،ص71.

وهنا يشير الباحث العربي محمود عبد الحي إلى أن هذه المهمة مهمة قومية صرفة تشترك فيها الدول النفطية وغير النفطية على سواء و يقترح في هذا الصدد ان تنشئ الدول العربية صندوقا خاصا لتمويل بناء القدرة التكنولوجية([1])

-الاستفادة من الكفاءات العلمية المهاجرة وهذا من خلال دعوتهم لزيارة الوطن وعقد لقاءات بينهم وبين الكفاءات المحلية يتم خلالها تزويد هذه الاخيرة باحدث الاكتشافات والاختراعات.

-يجب العمل على تقييم التكنولوجيا التي تم نقلها في السابق واساليب هذا النقل بهدف دراسة تأثيراتها البيئيـــة والاجتماعـية والاقتصاديـــة و بالتالـــي الوقـوف على الإيجابـيات وتعزيزها والسلبيات وتفاديها.

-تحقيق الربط بين مراكز البحث العلمية وبين القطاعات الإنتاجية بهدف تحويل النتائج التي توصل إليها الباحثون إلـى تطبيقـات علمية وعمليـــة تخدم جميـع القطاعـــات الاقتصاديـة والإجتماعية وبهدف حل المشكلات التي تواجه هذه الوحدات الإنتاجية.

-التخطيط المركزي للتكنولوجيا، وهذا حتى يتسنى لنا صياغة إستراتيجية علمية وتكنولوجية وطنية واضحة المعالم لخدمة التنمية المحلية والعربية.

- إلزام المؤسسات الصناعية العربية والإسلامية على إقامة وحدات للبحث والتطويـر لديـــها ومراقبة قيامها بدورها الحقيقي ذلك أنه توجـــد لدى بعض المؤسسات الصناعية مثـــل هـــذه

1عبد الهادي عبد القادر السويفي،مرجع سبق ذكره،ص433.

الوحدات لكنها شكلية و لا تقوم بدورها الموكول لها حيث يعتمد في غالب الحيان فور وقــوع خلل على مراكز البحث الأجنبية([1])

إستخـدام وتوظــيف النفط كسلعـــة إستراتيجية فــي التفاوض للضغـط عــلى الدول المالـكة للتكنولوجيا بهدف الحصول على كل أو بعــض أسرار التكنولوجـــيا التي غالــبا مـــا يتكتم عليهــا الطرف المالك لها([2])

ثالثا:التركيز على الانشطة الاقتصادية ذات الجدوى:

أ/النشاط الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويــعد احد ركائز التنميــة الاقتصادية والاجتماعية فالزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء وتستوعب نسبة كبيرة من اليــد العاملة كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطــة للعديد مـــن الصناعات الغذائية والحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات أو إحـــلال السلع الزراعــية المستوردة وقد دفعت هذه الأهمية بالبنك الدولي إلىتصنيفه على ر أس الأولويات التنمويـــة والتأكيد على زيادة الاستثمار فيه خاصة في البلدان النامية([3])

ويحتل هذا القطاع مركزا هاما في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول العربية([4])

1جمال العص،مرجع سبق ذكره،ص 72.

2عبد الهادي عبد القادر السويفي،مرجع سبق ذكره،ص435.

3محمد الامين لزعر التنمية في القطاع الزراعي والامن الغذئي العربي، الكويت:المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية العدد21 السنة13 يناير 2015.

4عبد الهادي عبد القادر السويفي،مرجع سبق ذكره،ص13.

حيث ترجم هذا الإهتمام في العديد من الخطط والبرامج القطرية للتنمية الزراعية وكذا إنـشاء المؤسسات العربية المشتركة لدعم التنمية الزراعية العربية في سبعينيات القرن الماضـي([1])

لكن وبالرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أن واقع القطاع مازال دون المستوى المأمول حيث لازالت الدول العربية تعتمد على إستيراد المنتجات الغذائية من الخارج وبنسبة كبيرة ومتزايدة وهو ما قد يعرضها لمشكلة إرتفاع الأسعار الناجم عن الجفاف والسياسات الحمائيـة للدول الموردة كما يفضي بدوره إلى تسجيل عجز في ميزانها التجاري الزراعي العربي([2])

ويعزى كثير من الباحثين هذا الامر الى مجموعة من المعيقات نذكر ابرزها كالاتي:

-تواجد معظم الأراضي الزراعية في مناطق جافة أو شبه جافـة حـيث تمثل الأ اضـي الصحراوية للوطن العربي68٪ في حين ان20٪ مهددة بالتصحر([3])

-غياب الإرادة السياسية والصراع العربي العربي و كـذا التفاوتات الواضحـة فـي البنـية السياسية والاقتصادية والإجتماعية للأقطار العربية([4])

-عدم إعطاء المؤسسات الممولة للتنمية الزراعية ما يتناسب وحاجياتها في مواجهـة العجـز الكبير في الغذاء العربي.

-ضاءلة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الحديـثة الأخـرى وهـو القطاع المهيمن في معظم الأقطار العربية غير نفطية والذي يعاني من محددات هيكلية في

1 محمد الامين لزعر ،مرجع سبق ذكره،ص02.

2 نفس المرجع،ص2 وما بعدها .

3 نفس المرجع،ص 12.

4عبد الهادي عبد القادر سويفي،مرجع سبق ذكره،ص ص270-271.

مشروعات البنية الأساسية وخاصة في الري والطرق ووسائل النقل والتخزين وعلى المستوى القطري بإستثناء عدد محدود من الأقطار العربية.

-إفتقار سياسات البحث العلمي والتطوير إلى الإهتمام الكافي سواءا في البنية المؤسسية أو التمويل أو الموارد البشرية و الأولويات.

-المشروعات البديلة للعمل العربي المشترك كالشراكة الأورومتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية،و إلغاء الدعم على الإنتاج الزراعي و إعانات التصدير للسلع الزراعية في الدول المنتجة وفقا لإتفاقية الجات عام 1994([1])

-ضعف مستوى التجارة البينة بين الأقطار العربية إذ تقدر ب22.5 من مجموع التجارة الخارجية للسلع الغذائية وهذا سنة2013 ([2])

-ضعف المستوى التقني للزراعة العربية فـ حوالي80 ٪ فيها زراعة تقليدية تعتمد على زراعة مطرية فقيرة وتتعرض زراعتها ومراعيها لمعدلات عالية من المخاطر تبعا لتقلبات المطر ومواسم الجفاف فضلا عن ضعف أوشح الموار د المائية.

-ضعف مستوى الخدمات الزراعية من إرشادات وبحوث وتسويق وغيرها.

-إستيراد التكنولوجيا الزراعية وخاصة الحيوانية والتي هي عصب التنمية الزراعية المستقبلية مع ضعف للأداء بمعايير الكفاية والكفاءة الإنتاجية ومستويات التطور التقني([3])

---

1 نفس المرجع،ص272 وما بعدها .

2 محمد لمين الازعر ،مرجع سبق ذكره ص08.

3محمد عبد الكريم منهل، معوقات الزراعة العربية والتحديات التي تواجهها،مجلة الف باء العدد1889،في 2005/04/09.

-تدهور مساحات واسعة من الأرضي الزراعيـــة وهـذا نتيجة السياسات الزراعية غير رشيدة فضلا عن عدم التقيد بالطرق والقواعد المناسبة لإستخدام الأسمدة أحايين أخرى فـــي الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والنوعية وطريقة وموعد إضافتها([1])

بالإضافة إلى قلة العمالة في القطاع الزراعي والتوسع العمرانـي في الأراضـــي الصالحـــة للزراعة وكذا الاستهلاك اللاعقلاني للمنتجات الغذائية والمياه.....الخ.([2])

وعليه فالحاجة ماسة لتطويـــر هـــذا القطاع وتحســـين مساهمته فـي التنمـية الإقتصاديـة والإجتماعية للدول العربية ومعالجة العجز في الميزان التجاري والفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي وذلك من خلال إعادة الاعتبار اليه على غرار باقي القطاعات الإنتاجية والرفـع من إنتاجيته وتشجيع صادراته إلى الخارج والتوسع في احلال السلع الزراعية المستوردة و الـذي من شأنه أن يساهم في الحصول أو توفير موارد مالية وخلق فرص أكبر للعمل لتحقـيق ذلك وتطوير الاداء الزراعي لابد من اعادة نظر جذرية وهيكلية في السياسات التي تنتهجها كـــل دولة في هذا القطاع على مستويين.

فعلى المستوى القطري لابد من إيجاد الحلول اللازمة للمعوقات والتحديات التي تواجه كل بلد على حدى خاصة على مستوى تحسين إستغلال المـوارد الطبيعية والبشرية ودعـم تشجيـــع الإنتثمار في القطاع ودعم وتطوير البحث الزراعي وإستعمال الكيفيات الحديثة في مـــجال

1المنظمة العربية للتنمية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الاراضي الزراعية في الدول العربية،.الخرطوم ديسمبر 2007،ص26.

2 محمد الامين لزعر مرجع سبق ذكره ص ص ص13 -14-15.

الأسمدة والآلات الزراعية وتيسير وتسهيل التمويل والإقراض طبعا بدون فوائد خاصة لصغار ومتوسطي المزارعيين و الذين يعتبرون الركيزة الاساسية للتنمية الزراعية لمساهمتهم ب85 ٪ من الانتاج الزراعي العربي.

أما على المستوى الجهوي فينبغي إعادة تفعيل العمل العربي المشترك في المجال الزراعي، وهذا بتجاوز الخلافات السياسية الضيقة الذي اثرت على استمرارية تنفيذ المشاريع التي هي بحاجة إلى تمويل، وهذا بإقامة مصالحة عربية عربية([1])

فقد وضع لهذا الأخير في ثمانينيات القرن الماضي حوالي 177 مشروعا لتحقيق الأمن الغذائي العربي إلا أن حجم ما نفذ من المشروعات كان ضئيلا ولم يترك أثرا ملموسا في مواجهة الفجوة المتزايدة بالنسبة للعديد من المنتجات الزراعية([2])

-كذلك تطوير التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية وتحقيق أمن غذائي عربي مستدام وهذا كله يقتضي التركيز على السياسات التجارية لتجاوز العقبات خاصة الحواجز غير جمركية.([3])

كذلك ينبغي الحرص على التكامل في المجالات التالية التقانة الزراعية، المياه والري،تسويق المنتجات الزراعية،التمويل([4])

1 نفس المرجع ،ص21.

2 عبد الهادي عبد القادر السويفي،ص270.

3 محمد لمين الازعر ،مرجع سبق ذكره،ص ص21-22.

4 عبد الهادي عبد القادر السويفي،مرجع سبق ذكره،ص ص278-279.

و هذه السياسات لن تحقق أهدافهـا ما لم يتم الإلـتزام أولا بخصائص الحكومـة الرشيـدة كالتخطيط والتنظيم والتنسيق والتسير ومشاركة المؤسسات المعنيـة فـي صناعـة إستراتيجية زراعية كبرى ثم تغليب المصلحة الوطنية عن الخلافات السياسية التي تقع بين بعـض الدول العربية والتي تقف حائلا دون مزيد من الإستثمار والتبادل التجاري الزراعي([1])

ب/الإنشاءات:

وهي تلك الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتصمـيم و التنفـيذ للمشروعـات الإنشائية لمختـلف القطاعات الإقتصادية والاجتماعية في الدولة كالجامعات المشافي المدارس.....الخ

ويعد هذا النشاط أحد النشاطات المهمة في الاقتصاد لمعظم دول العالم فهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الكثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى وعلى هذا فـهو يمكن أن يسـهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة([2])

لكن هذا الأخير تعترضه عراقيل وصعوبـات كثيرة في شتى أنحاء العالـم و إنـما بدرجـات متفاوته وبدرجة أكبر تعقيـدا في الدول النامية ومن بينها الدول العربية ومن بين هذه العراقيل والمشاكل مايلي:

-تأخر تسليم المشاريع وتعثر تنفيذها.

- الإسراف في الإنفاق.

1محمد لمين الازعر ،مرجع سبق ذكره،ص ص21-22

2 منتدى الرياض الاقتصادي،مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية،الدورة السادسة،9-11ديسمبر2013، ص10.

-الفساد الإداري و شيوع البيروقراطية.

- مشاكل تتعلق بالتقييس والإنتاجية و إرتفاع التكلفة وتدني الجودة.

-الإعتماد على العمالة الوافدة من الخارج.

- ضعف الأنظـــمة والعقود و وجــود ثغرات في نظامي المناقصـــة والمشتريـات الحكوميـة.

-صعوبة الحصول على التأمين.

-نقص التمويل.

- قلة تطبيق البرامج الحاسوبية والتقنيات .

-عدم وجود قاعدة معلومات لمواد البناء .

-عدم وجود مؤشر لأسعار مواد البناء.

-إرتفاع أسعار الأراضي.

- ضعف التخطيط للقطاع حيث هناك تداخل الصلاحيات كثرة الهيئات المشرفة على عملية الإنشاء

-غياب التأهيل التقني والمهني للعمالة وبالتالي عدم توافر عمالة كفؤة([1])

وعليه إذا أرادت الدول العربية النهوض بنشـاط الإنشاءات و الرفــع من مستوى مساهمته في التنمية الشاملة عليها إتباع ما يلي:

-الإستفادة من التجارب الدولية في مجال الإنشاءات كالماليزية والأمريكية والفرنسية واليابانية

1 نفس المرجع السابق، ص88 وما بعدها .

– إنشاء بنك للبناء وتوفير آليات ميسرة للتمويل.

–ضرورة الإهتمام بتوطين صناعة القطاع عن طريق التدريب والتأهيل وفق معطيات السوق الحالي والمستقبلي ووضع استراتيجية وطنية للتوطين مدروسة وبطريقة تدريجية وسريعة للتنفيذ وتوجيه مخرجات التعليم للعمل في مجال إدارة المشاريع والإشراف على المشاريع الحكومية وتاهيل وتدريب العاملين بإدارات المشاريع بالتوافق مع حاجة العمل في إدارتهم

–الاهتمام بتقنية المواد و البناء في الوطن العربي والتوعية بإستحداث أنظمة صديقة للبيئة وتغيير الطريقة للتقليدية الحالية للبناء وتطوير الأبحاث والإبتكار في مجال السلامة والصحة والطاقة والبيئة والتوجهات الحديثة للبناء.

–توفير بيئة العمل المشجعة للعاملين بالقطاع و خاصة المهندسين و وضع إطار خاص لهم بما يتوافق مع طبيعة وظروف عملهم المهنية و إحترام المهن ومعاقبة من ينتحل مهنة غيره وتطبيق شرف المهنة.

– إيجاد مؤشر أسعار وقاعدة بيانات موحدة تشمل المشاريع الحكومية و مراحل الإنجاز وجميع المقاولين والمكاتب الإستشارية بحيث يسهل الرجوع لها وفي أي وقت.

–الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير النشاطات المختلفة ذات العلاقة بالمشاريع الحكومية سواءا فيما يخص دراسات الجدوى أو التصميم أو التنفيذ أو الإشراف.

–سرعة اعتماد كود للبناء والمواصفات القياسية الموحدة للجودة وتشديد الرقابة على المباني

لتطبيق الكود أثناء وبعد البناء و إنزال العقوبات على المتهاونين بالإلتزام بإشتراطات كود البناء.

– الحد من تعدد الجهات المسؤولة عن القطاع عن طريق إنشاء جهاز أعلى على مستوى الدولة سواءا كان وزارة او هيئة او مجلس يقوم بوضع الرؤية الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للقطاع أو الهيكل التنظيمي له.

–تحسين ورفع مستوى الأنظمة والتشريعات للقطاع مثل تصنيف المقاولين ، نظام المناقصات والمشتريات والأنظمة التعاقدية ونظام التحكيم.

–العمل على جعل القوانين الضريبية أكثر تحفيزا من خلال الإعفاءات والتنازلات خاصة للمقاولين الصغار من أجل تشجيعهم على المضي قدما في إنجاز مشاريعهم.

–العمل على عقد مؤتمرات و دورات تدريبية للمقاولين.

–العمل على القضاء على الفساد الأداري في الهيئات المحلية بإعتبارها المسوؤل الأول عن الصفقات العمومية([1])

وعليه فإن الإعتماد على هذه الاصلاحات في الوطن العربي من شأنه ان يرفع من مستوى وفعالية هذا القطاع وقدرته على المنافسة او على الاقل محاكاة التجارب الدولية ولا سيما في ظل انشاء شركة مقاولات عربية، فهذا القطاع الذي ينفق عليه حوالي 130 مليار دولار سنويا منها 70 ٪ تنفق فقط على إستراد العمالة من الخارج و الخدمات التقانية معدات

1نفس المرجع السابق،ص140 وما بعدها.

تجهيزات يمكن أن يوفر في حالة الأخذ بهذه الإصلاحات ما بين 80 إلى 90 ٪ من هذه الواردات من داخل الوطن العربي و تخلق 7 مليون وظيفة جديدة وتوسع القطاع المالـــي وتثريها أي توفر 70 الى80 مليار دولار سنويا بالعملات الصعبة تتسرب إلى الخارج([1])

ج/ الإستشارات.

لنجاح أي مشروع إقتصادي عادة ما تلجا الدول إلى شركات إستشارية لإعدد دراســة جـدوى إقتصادية للمشروع أي للحصول على إستشارات هندسية وتخطيطية وتعاقدية وتسويقية..الخ وفي بلداننا العربية عادة ما يتم اللجؤ إلـى شركات إستشاريـة أجنبية و لا تتمكن الشركــات الاستشارية الوطنية من منافستها حتى في أسواقنا الوطنية،ويمكن لهذا النوع من النشاط فـي ظل الدعم المناسب و من خلال إكتساب الخبرة و تراكمها أن نوفر مبالغ مالية كبيــرة كـنا قدمناها للشركات الاستشارية الأجنبية([2])

د/ صناعة البرمجيات.

على الدول العربية الإستثمار في مثل هذه الصناعات غير مكلفة ومضمونة الفائدة و هذا بالإهتمام بالبحث العلمي وتوفير المناخ الملائم لتطويره.

رابعا: التكتل الاقتصادي:

إنه لمواجهة العولمة أو التقليل من جوانبها السلبية على المجتمعات العربـــية يقتــضي مــنا الولوج وبسرعة في الوحدة الاقتصادية خاصة و أن مقومات هذه الوحدة متوفرة وهذا لتحقــيق

1 انطون زحلان ، العرب والعولمة.،مرجع سبق ذكره،ص101.

2 عبد الرشيد عبد الحافظ ،مرجع سبق ذكره،ص75.

التنمية العربية المشتركة وليس بخاف عنا جملة العقبات التي قد تعترض الوحدة الإقتصادية العربية([1])

وإنما الأمر يقتضي فقط توافر الإرادة السياسية فضلا عن شيوع ثقافة إيجابية بين مواطني الأقطار العربية.([2])

خامسا: محاربة الفساد:

يعد فساد القمة من أخطر الظواهر السلبية التي عرفتها مجتمعاتنا العربية والإسلامية في زمن العولمة وهو لا تقتصر أثاره على جانب دون أخر و إنما تشمل جميع أوجه النشاطات الأخرى، فمن بين أثاره أنه يعيق التنمية الاقتصادية ويثبط الاستثمار،ويهدر المال العام ويحول دون صياغة القرار الرشيد والمستقل،ويسمح بتوغل للشركات الكبرى في مجتمعاتنا والحصول على امتيازات غير قانونية قد لا تظفر بها شركاتنا الوطنية وهذا من خلال شراء الذمم....الخ وكل هذا وذاك يؤثر على مصالح المجتمع و أفراده ولا يخدم سوى مصالح فئة قليلة من الفاسدين والطفيلين([3])

ولمحاربة الفساد فان الأمر يقتضي منا أولا إصلاح العقيدة الاسلامية،وتقوية الوازع الديني وإستعمال الأصلح والقوي والأمين في تولي الوظائف العامة ،ضمان المعيشة الكريمة

1حيزية هادف،التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية جامعة فارس يحي المدية ،كلية العلوم الاقتصادية العدد 04 ديسمبر 2013.

2 نفس المرجع السابق ،ص26.

3عبد الرشيد عبد الحافظ ،مرجع سبق ذكره،ص ص،88-89..

للعاملين في الوظائف العامة...([1])

كما يقتضي الامر ايضا توافر الارادة السياسية المستوعبة والواعية بحجم المشكلة وان تجسد السلطة السياسية القدوة الحسنة في الطهارة والنقاء،وان تعمل السلطة السياسية ويجد على القضاء على البيروقراطية....الخ([2])

وكذا إقامة العدل وإنما من منظور إسلامي وليس غربي وذلك لثبوت فشله في القضاء على الفساد والمفسدين.

المطلب الثاني: في المجال الثقافي.

تعد العولمة الثقافية من أخطر مظاهر العولمة على الإطلاق كونها تتعلق بالجانب القيمي والفكري لشعوبنا العربية والإسلامية أو بالأحرى بمرجعية الأمة وتهدف إلى الترويج لنمط ثقافي واحد بعينه وهو النمط الثقافي الغربي الرأسمالي وتسحق ماعداه من ثقافات، لذا يتوجب علينا أن نعمل على التصدي لهاو أن نحصن مرجعية الأمة وفيما يلي سنتعرض لبعض الآليات أو الوسائل التي يمكن أن تساعد على ذلك:

أولا:الاستخدام الواعي للتقنيات الاتصالية و الاعلامية الحديثة.

إن العالم اليوم يشهد رواجا مكثف وغير مسبوق لوسائل الإعلام والإتصال الحديثة كشبكة الأنترنت والبث الفضائي.....الخ وهي وسائل في معظمها أجنبية تستحوذ الولايات المتحدة

1 اكلي محمد يوسفي، مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية www.univ-medea.dz لقد تم تصفح الموقع بتاريخ27-03-2018.

2 عبد الرشيد عبد الحافظ،مرجع سبق ذكره،ص89.

الإمريكية لوحدها على النصيب الأوفر منها ظهرت لتلبي حاجات موضوعية لصيقة ببنـــيان وثقافة تلك المجتمعات وبالرغـــم مـــن ذلك فإنـــها تظل وسائل محايدة يمكن توظيفـــها لتقديم خدمات إيجابية كما يمكن توظيفها لتقديـــم خدمـــــات سلبية فهي يمكن أن تستغـل للتثقيف والتنوير والتربية وتفعيل الحـــوار والتواصـــل بـــين الثقافات المختلفـــة كما يمكن أن تستـغل لممارسة الاحتـواء و الغـــزو الثقافي –لاسيمـــا في ظل الوهن الذي أصاب الجسد السياسي والاقتصادي والثقافي للأمة العربية والإسلامية –وما قد يترتب على ذلـــك من خطورة على أمتنا العربية والإسلامية.([1])

ولعل الأمر يبدو أكثر خطورة إذا علمنا بأن دولنا العربية والإسلامية تستورد التكنولوجـيا ولا تعمل على توطينها فضلا عن كونها تستورد البث الاجنبي وبنسبة كبيرة،و لاتكتفي عند هـذا الحد وإنما تقدم أغلب البرامج الأجنبية المخصصة للأطفال وللأسف بدون ترجمة عربية([2]) وعليه فأننا إذا أردنا أن نواجه هـذا الغـــزو الثقافي الذي أصبح يتسرب إلينا عـــبر وسائـــل الإعلام والاتصال ونستغل هذه التقنيات الحديثة إستغلالا إيجابيا فإنه ينبغي علينا القيام بمـا يلي:

– بث الوعـي العميق بمكـونات العولمة من النواحي العقيديـــة و الإجتماعيـــة و السياسيـــة والإقتصادية حيث أنها النموذج الذي يحمل القدر الأكبر من الإلحاد بشكل لم يسبق له مثـيل

1 نفس المرجع ،ص92.

2 نبيل الدجاني،العرب والعولمة،مرجع سبق ذكره،ص335.

-التوعية من التقليد الأعمى للسلوكيات الوافدة التي تبثها وسائل الإعلام الدولي والتي ترمي إلى تفكيك النظام الإجتماعي و الأخلاقي و بالتالي فقدان الإنتماء أو الهوية.

-عدم السماح لأطفالنا -بإعتبارهم الفئة الأكثر تأثرا بما يبث من برامج تلفزيونية - بالتعامل مباشرة مع وسائل الإعلام والاكتفاء بمشاهدة البرامج الهادفة التي تنمي الشخصية ولا تهدمها وتضيف الجديد في مجالات العلوم المختلفة([1])

-إشاعة ثقافة النقد والحوار لدى الأسرة وذلك لتنشئة الأولاد ليكونوا ذو قدرة على النظر في الأمور وتمحيصها ورفض التلقي السهل والتسليم السطحي بالأمور للحد من التأثير الضار لمضامين العولمة والوسائل الإعلامية السلبية ومن الأساليب في ذلك عدم الاستبداد بالرأي دون الأخرين كأن يمنح الزوج لزوجته بعض الإمتيازات والصلاحيات التي تتحرك في اطارها و الاستماع إلى أراء الأخرين وتوجيه المخطئ و الإشادة بالمصيب.

-أن يقوم الوالدان بتوجيه الأبناء بأسلوب تربوي بضرورة تنقيح ما يشاهدونه و مناقشتهم فيما يعرض من برامج على القنوات و ذلك لما للنقاش من أثر في توعية الأولاد بأهداف هذه البرامج المسمومة بأفكار وقيم غربية لتعزيز ما يلائم قيمنا وثقافتنا الإسلامية والعربية في تلك البرامج.

-منح الأبناء الثقة الكافية في تصرفاتهم لأن تلك الثقة هي الأرضية المشتركة التي ينشأ

---

[1]احمد سالم الطراونة،العولمة والاسلام التحدي والاستجابة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول دور الدراسات=

عليها الحوار الفعال فإذا علم الإبن أن والديه لا يثقان في تصرفاتـــه توقف الحــوار تلقائيا وتنشأ المشكلة من المتابعة الزائدة والتجسس عليه وعدم إحترام خصوصياته.

-الإستعانة بالبرامـــج التــي تساعد علــى حظر المواقــع والبرامــج التــي لا تناسب الأطفال

-تثقيفهم وتوعيتهم بأن ليس كل ما يعرض ويشاهــد صحيح بل هناك الكثــير مــن الأمـور الخاطئة التي ينبغي التنبه لها.

-مشاركتهم في إستخدام هــذه التقنيات وتصحيح ما يبث من مشاهد ولقطات تعارض الدين والعادات والتقاليد.

-تشجيع الاطفال وتحفيزهم على الإستخدام الإيجابي لهذه التقنيات و الإستفادة منها وتطويـر أنفسهم في ذلك.

-بث الوعي بمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وترسيخه بين أفراد الأسرة وحتى على الصعـيد العالمي وهذا بتوظيف الوسائل الاعلامية والاتصالية([1])

-حسن إختيار المواد الثقافية والإعلامية التي تبث في هذه الأجهزة الإعلامـية و الإرتــقاء بمضمون هذه البرامج التي تعرض بحيث تلبي حاجات الناس المختلفة وتثــري عقولهـم و ترقي أفكارهم لا أن تهبط بثقافتهم ووعيهم وقيمهم ونشر قيم اللامبالاة والتفاهة.([2])

=الاسلامية في المجتمع العولمي،جامعة الامير سونجكلا،فرع قطاني،جنوب تايلاندا،21-23ديسمبر،2010،ص27.

1 أروي عبد الله الفايز،الآثار الأخلاقية للعولمة على الأسرة المسلمة ووسائل مواجهتها بحث تكميلي مقدم لمرحلة الماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية، الشريعة،قسم الثقافة الاسلامية،الرياض، 2013،ص55 . وما بعدها.

2عبد الرشيد عبد الحافظ ،مرجع سبق ذكره،ص92.

ثانيا/تشجيع الإنتاج الثقافي والإعلامي المعبر عن هويتنا:

إن توجه الناس صوب المواد الثقافية والاعلامية الغربية هو نتيجة لقصور إنتاجنا بالمقابل ورداءته فهـذه المواد الثقافية الغربية تأتـي بدرجة عالية مـن التقنية بحـيث تبهر المتلقيـن فقصورنا عن تلبية رغبـات الأفراد من هذه المواد يفتح الباب أمام غيرنا ليملء هـذا الفراغ بطريقته وبالمضمون الذي يريده ويتوفر الوطن العربي والإسلامي على الكفاءات العليا فـي هذه المجالات بحيث إذا توفرت لها الظروف المناسبة لأنتجت لنا ما نتستطيع بـه منافـسة غيرنا ولدينا من المخزون الثقافي الذي لو أعيد طرحه بتقنيات معاصرة بعدة وسائـل لأغنانا ذلك عن كثير مما نطلبه من غيرنا و لإنجاز هذه المهمة ينبغي القيام بما يلي:

-تشجيع إنشاء مؤسسات وشركات كبرى عربية و إسلامية لإنتاج البرامج الثقافية والإعلامية المرئية متميزة شكلا ومضمونا وقادرة على منافسة المنتج الأجنبي.

-تشجيع إنشاء شركات كبرى لإنتاج برامج الحاسوب.

-تشجيع اقامة دور صحفية كبرى تعمل وفق تقنيات جد متطورة لمنافسة الصحف الأجنبية

-تشجيع إقامة دور نشر كبرى تعمل وفق تقنيات متطورة.

-إتخاذ تدابير عملية لإيصال الكتاب المقروء إلى قارئه بسعر مناسب ويقتضي هـنا تدخل الدولة في ذلك من خلال سياسة الدعم.

-السعي لأن يكون لنا وجود مؤثر على شبكة الأنترنت التي أصبحت مصدرا للمعرفة والعلم والثقافة([1])

ثالثا/إقامة منظومة تعليمية تواكب العصر وتلبي الطموحات وهذا من خلال مايلي:

ا/إعادة النظر في المناهج التعليمية وتحديثها بصورة مستمرة.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة فرنسا شعر الفرنسيون بخيبة أمل كبيرة وفي ظل هذا التشاؤم طرح شارل ديغول سؤالا ذا مغزى حين سئل عن أوضاع التعليم في فرنسا وعن حالة الجامعات وعن القضاء فأخبر أنهما بخير فعلق قائلا إذا فرنسا بخير ونفهم من هذا أن حالة التعليم في دولة ما هي المؤشر الرئيسي لتقدمها أو تخلفها وقد سئل أحد الساسة أيضا عن رأيه في مستقبل أمة فقال ضعوا أساس منهجها في الدراسة أنبؤكم بمستقبلها([2]) أن أهمية التعليم مسألة لم تعد محل جدل في أي منطقة من مناطق العالم فالتجارب الدولية أسست بمبادئ بما لا يدع مجالا للشك أن التعليم هو منهاج للتقدم الحقيقي و أن كل الدول التي تقدمت إنما تقدمت بالعلم، وهذا بعد أن وضعته ضمن أولويات برامجها وسياساتها ومما لاشك فيه أيضا أن خوض المنافسة والصراع العالمي اليوم هو بشأن تطوير التعليم و أن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي.([3])

---

1 نفس المرجع ،ص ص،94-95

2 ابراهيم عبد الله الهجري،التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية، www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD.../71.doc لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 20-05-2018،ص ص،09-10.

3 نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا وسرعة إنتشارها التي يشهدها عالم اليوم ساعدت على التقدم في وسائل الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فتغير مفهـوم الزمكان وفـي ظل هـذا الوضع مارست العولمة تأثيرها في مختلف مناحي الحياة،مما فرض على دول العالـم عامة والعربي والإسلامي خاصة التحرك بسرعة للحاق بهذه الثـورة و محاولـة التكيـف معها و الإستفادة القصوى منها لتستطيع العيش الأمن في ق21 ذلك أن عدم التحرك في هكذا طريق سيفضي إلى فقدان تلك الدول ليس لصدارتـها فحسب و إنـما لإرادتها وهـذا ما نرفضه و لا نريـد التعرض له.

إن الدول العربية والإسلامية هي أحوج ما يكون إلى التعامـل مـع تلك المستجدات العلمية حيث الهوة واسعة بينها وبين دول العالم المتقدم و أن كانت مختلف المؤسسات الموجـودة فـي بلادنا العربية والإسلامية مطالبة في ظل هذا السياق العلـمي المتطـور بالتمـيز ومواكـبة التطور فإن المؤسسـة التربوية والتعليمية هي الأولى بهـذه المطالبة ذلك أنهـا كمؤسـسة تنشئة مسوؤلة عن إعداد جيل قادر على التكيف مع التطورات الحاصلة وقيـادة التغيـير و الأجدر بتمكين الأمة العربية و الإسلامية بأن تحقق أهدافها في ظل ق21([1])

وبالنظر إلى واقع منظومتنا التربوية والتعليمية فإننا نشعر حينها بمدى الخطورة التي تحيـط بنا، فبحسب ما اشارت اليه العديد من التقارير التي تحدثت عن واقـع المنظومـة التربويـة والتعليمية في الوطن العربي- لاسيما تقرير البنك الدولي الذي أطلق من العاصمة الأردنـية

1 نفس المرجع، ونفس الصفحة .

عمان بعنوان **الطريق عبر سلوك..إصلاح التعليم بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**- فإنه بالرغم من الجهود المبذولة في طريق دعم التعليم إلا أن الدول العربية لا زالت تعيش واقع التخلف ذلك أن الأمية لازالت منتشرة وعدم الإلتحاق بالمدارس.....الخ ،ويمكن أن نحصر هنا أبرز مظاهر واقع التعليم في الدول العربية فيما يلي:

-تدني نوعي التعليم العربي: فمعظم الدراسات التي أجريت في مختلف البلاد العربية توكد على تدني نوعية التعليم اي ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية الطالب ذلك ان التعليم العربي اعتاد على ان يعلم الطالب باسلوب التلقين،وتكديس المعلومات في اذهان الطلبة وتقديم المعرفة الجاهزة الذي لايمكن باي حال من الأحوال أن تنمي قدراته على النقد والتحليل والتركيب والإستنتاج وتوظيف المعلومات.....الخ

-نمطية التعليم العربي:فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي دون التنويع والتحسين لتلك البرامج وهذا سيفضي لا محال إلى إعادة نفس العقول والمهارات التي قد يصعب عليها التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها ق21

-ضعف مستوى القائمين على العملية التعليمية ،وذلك لأنهم نتاج المنظومة التعليمية السابقة القائمة على التلقين كما سبق و أن أشرنا دون الإبداع والتفكير.

-عدم توافر البئة التعليمية المناسبة:كالمباني ،والتجهيزات.

-غياب فرص حرية التعبير،و حرية المبادرة والتصرف والتفكير في إستنباط الحلول

للمشكلات القائمة فـــي الوسط التعليمي وهـــذا في ظل المركزيـــة الشديدة فـــي الإدارة([1])

و بالتالي فإن النتيجة الطبيعية لمخرجات المؤسسة التربوية والتعليمية هو التخلف.

لكن وبالرغم من كل ذلك لا يمكن أن نكـــون متشائمين إلى أبعد الحدود بمـــا لا يدع مجالا للتفاؤل حيث يمكن للأمة العربية و الأسلامية تدارك الأمر و هذا من خلال إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمة وتحديثها بصورة مستمرة وهـذا تماشيا مع مقتضيـات الـــعصر . وفي الواقع ثمة العديد من الدواعي التي توجه إهتمام واضعي المناهج لتطوير مناهج التعليم ذلك ان عدم الاخذ بتلك الاعتبارات من شأنه ان يكون مصير الامة التخلف ومن بين هـذه الأسباب و الدواعي مايلي:

-الأحداث و المشكلات والتطورات العالمية: تحدث فـي بعض الأحـيان أحداث و مشكـلات وتطورات على المستوى الوطني ثم تنتقل إلى المستوى العالمـــي يتطلب علـــى المتخصصين في المناهج اخذها بعين الاعتبار عند بناء المناهج وتطويرهاوهذا لاعداد الافراد للتعامل مـع هذه الأحداث والمشكلات بوعي و بتفكير عميق ومن هذه الأحداث والمشكلات غزو الفضاء إنتشار المخذرات، تلوث البيئة.....الخ.

-الأحداث والمشكلات والتطورات الداخلية والمحليـــة: تتعرض الدول لأحـــداث و مشكـلات إجتماعية واقتصادية داخلية مثل زيادة معدل النمو السكاني ،زيادة معدل الدخل القومي العام للدولة...الخ ،وهـــذا يستدعي من مخططي المناهج أخذها بعين الإعتبار من خلال تعمـيق

1 نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الإهتمام بالتربية السكانية و الأسرية وتزويد الأفراد بالمعلومات عنها وفهمهم لأسبابها و أثارها ودورهم تجاهها وكيفية إستغلالها أفضل إستغلال لصالح الفرد والمجتمع.

-التطورات في المعرفة العلمية والتربوية والتكنولوجية: فلقد شهدت نهاية القرن 20 ثورة معرفية كبيرة وفي شتى المجالات وهذا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي إلى درجة أن أصبح يتعذر على الإنسان متابعة كل المستجدات في هذه الأيام إلا بمساعدة التقنيات الحديثة كالأنترنت وحيث أن مناهج التعليم تستمد محتواها من التراث الثقافي و أوجه النشاط الإنساني وهي تعبير عن واقع الحياة الإجتماعية والاقتصادية التي تسعى لإعداد الافراد لها فإن هذا يستلزم على واضعي المناهج إعادة النظر في أهدافها وتنظيم محتواها و أساليب تدريسها وتقويمها و الاستفادة من المستجدات العلمية والتكنولوجية مع الإلتزام بأخلاقيات العلم والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع والتوجيه الإسلامي للعلوم المختلفة والإقلال من ثقافة الحفظ والانتقال إلى ثقافة التفكير والإبداع.....الخ.

-نتائج تقويم المناهج والعملية التعليمية والمشروعات الوطنية والدولية:بالرغم من أن مناهج دراسية قد صممت لتحقيق متطلبات التنمية إلا نتائج تقويم المناهج قد أظهرت أنها نجحت في جانب و أخفقت في جوانب أخرى وهو ما إقتضى إعادة النظر في المناهج الحالية لمواكبة التطورات بما يتناسب والتقدم العلمي والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والتغييرات العالمية وتلبيتها لمطالب التنمية الشاملة.

-تحديات العولمة:تفرض العولمة على المجتمعات العربية الإسلامية مخاطر كبيرة من قبيل مايلي:

-الهيمنة الثقافية الغربية وتهميش الثقافة الإسلامية.

-زيادة الشعور بالإغتراب.

-محاولة إضعاف الإتماء الوطني والمواطنة.

-محاولة إضعاف الإنتماء للهوية الإسلامية.

-تشجيع الثقافة الاستهلاكية والتخلف العلمـــي والتكنولوجي للمجتمعات العربيـــة الإسلاميـــة

-التأثير على المبادئ والقيم الأخلاقية([1])

وعليه فإن أي خطوة في سبيل إعادة النظر في مناهج التعليم تلزم مخططي تطوير المناهج الأخذ بترسيخ الأهداف الكبرى الرئيسية التي تهدف التربية العلمية على تحقيقها وهي:

-إثراء الخبرة و إثارة المعرفة والفهم للعالم الطبيعي.

-إستخدام العمليات العلمية المناسبة والمبادئ في صناعة القرارت الشخصية.

-الإشتراك الواعي في المناقشات العامة و الحورات حول الأمـــور العلمـــية و الإهتمامـــات التكنولوجية.

1عبد السلام مصطفى،تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة،،بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة،جامعة المنصورة(القاهرة)،كلية التربية،2006،ص290 وما بعدها .

-زيادة إنتاجيتهم الإقتصادية من خلال توظيف المعرفة والفهم ومهارات الشخص أو المثقف علميا في الحاضر والمستقبل.

-تنمية مهارات التفكير العلمي والابتكاري وتشجيع الطلاب على الابتكار في فروع العلوم المختلفة.([1])

ويجب أن تحقق تلك الأهداف في الأخير مايلي:

-الثقافة العلمية للطلاب وفقا لطبيعة وخصائص كل مرحلة تعليمية.

-إيجاد علاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة.

-أخلاقيات العلم والقيم في تدريس العلوم و أخلاقيات البحث في التربية العلمية.

-ترسيخ مفهوم الهوية العربية الإسلامية والمواطنة و إبراز دور العلماء العرب والمسلمين في تطور العلوم.

-التربية البيئية والسكانية والوقائية.

-التكامل والترابط والتداخل بين فروع العلوم والعلوم الأخرى([2])

أما فيما يتعلق بمجال محتوى العلوم فينبغي التأكيد على مايلي:

-التوازن بين بعدي الكم والكيف وعمق موضوعات العلوم.

-إختيار محتوى مقررات العلوم في ضوء معايير محتوى العلوم الثمانية وهي توحيد المفاهيم

1نفس المرجع،ص290.

2 نفس المرجع ،ص300.

و العمليات في مادة العلوم،العلوم كاستقصاء،والعلوم الفيزيائية، وعلوم الحياة وعلـوم الأرض والفضاء والعلوم التكنولوجيا والعلوم من المنظور الشخصي والإجتماعي،وتاريـخ وطبيـــعة العلم([1])

2/الإهتمام بإعداد المعلم الكفء.

إن التطورات العميقـة التي يشهدها عالم اليوم، عالم العولمة الذي أحدث ثورة معرفيـة فـي جميع الأصعدة إقتضت مـن المنظومة التربوية والتعليميـة ألا تقف على هامـش الأحداث وإنما ينبغي أن تتفاعل إيجابيا مع هذه التطورات وهذا بصياغة أهداف جديـدة إلـى جانـب الأهداف الثابتة تتناسب ومقتضيات العصر ولا تتنافى مع هويتنا الإسلامية والعربية وتخـدم مصلحة المجتمع قاطبة، و أن تسعى جاهدة إلى تجسيدها، وطالما أن المعلم بإجماع عالمـي يشكل الركيزة الأساسية في النظام التعليمي وأنه هو وحده الأقدر –في ظل توافر الظـروف المناسبة لأداء عمله بأريحية –على تجسيد تلك الأهداف ووضعها موضع التنفيذ فإن الأمـر يستوجب الإهتمام بالمعلم وإعداده إعدادا جيدا يضـمن لنا الكفاءة والفاعلـية بحيث يصبح أمامنا معلم قادر على الإسهام الفعال في خلق القيمة المضافة المرجوة المتمثلة فـي إعداد الأجيال المهيئة في الانخراط في عالم شديد التعقد سريع التغير عـن طريـق إعادة النظـر فـي دوره التقليدي سعيا لتحسين جودة العملية التعليمية وتطوير مخرجاتها في الإتجاه الذي

1 نفس المرجع ، ص 298 و ما بعدها.

يستجيب لمتطلبات الفترة الراهنة ويستبق ما يمكن إن يحدث في المستقبل المنظور([1])

لكن وبالنظر إلى وضعية المعلمين في البلاد العربية فإننا ندرك حينـها مدى التحديـات التي تواجهنا والتي يتعين علينا العمل علـى تجاوزها لبلـــوغ ما نصبو إليه، فالمعلم فـي البـــلاد العربية تراجعت مكانته وهيبته الاجتماعية و أضحت أسوء مما كانت عليه في السابـق،كذلك العديد من المعلمين إلا فـي حالات نادرة يتميزون بعـدم القـدرة على تمكـــين التلاميذ مـــن إكتساب المهارات التي تساعدهم في الإنخراط في مجتمع المعرفة،بالإضافة إلى أن معظم بل وغالبية المعلمين غير راضين عن أنواع الدعم الذي توفره لهم الدولة على المستوى الـمادي والمعنوي وبالخصوص فيما يتعلق بالرواتب و التشجيعات والهياكل التي تحمي حقوقهم([2])

ولتجاوز هذه التحديات و الإقدام على إعداد معلم كفء فإنه يتعين علينا القيام بمايلي:

-يشترط في السياسات المتعلقة بالمدرسين أن تعالج بفعالية جملة من التحديات تتعلق بأربع مجالات هي العرض ،التوزيع ،جودة التدريس ،الكلفة.

-تطوير السياسات المتعلقة بتعيين المعلمين وتأهيلهم وتوزيعهم وتوفير أجور مجزية لهـم.

-مؤازرة المعلم مـــن قبل المتعلمين و أولياء التلامـيذ و أولياء الأمـور و المجتمـــع المدني والمؤسسة التعليمية وتحسين ظروفهم المهنية والإجتماعية ضمانا لنجاعته في أداء دوره في تحقيق جودة التعليم.

1 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تقرير المرصد العربي للتربية،التعليم في الوطن العربي،2012،ص103.

2 نفس المرجع،ص ص،104-105.

-دعم المعلمين بالتكوين الفعال مما يستوجب تطوير محتويات التكوين في معاهد المعلمين وكليات التربية وضمان إكتساب المهارات و الإستيعاب المطلوب من قبل المدرس لفهم حاجات التلاميذ والطلبة والتعامل التربوي معهم و إعدادهم إعدادا جيدا للحياة العملية لإستخلاص ذلك من علوم شتى كعلم الإجتماع ،علم النفس،علوم التربية.....الخ

-تشجيع المدرسين ذوي الخبرة على العمل بالمناطق الصعبة من أجل السعي إلى الإنصاف في تقديم خدمة تربوية ذات جودة للجميع.

-تحسين صورة المدرس في المجتمع من خلال وسائل الإعلام والمجتمع المدني حتى تكون مهنة التدريس جاذبة لذوي المستويات الأكاديمية العليا من الشباب لإستبقائهم اطول مدة ممكنة([1])

3/الاستفادة من التقانة المتقدمة في المجال التربوي التعليمي:

إن العالم اليوم يزخر بتقانة متقدمة مثل الحاسوب،اجهزة الفيديو،التلفزيون.....الخ ،توفر خدمات جديدة لتحسين جودة التعليم وبتكلفة منخفضة يمكن الإستفادة من أقصى ما توفره في المجال التربوي.

4/التأكيد على دور الأسرة التربوي:

تعد الأسرة إحدى مؤسسات التنشئة المهمة، و ذلك بإعتبار أنها الحاضنة الأولى لقيم وثقافة وتراث المجتمع وعن طريقها تكتسب وتتوارث الأجيال اللاحقة خصائص الأمة

1 نفس المرجع ،ص ص،115-116.

وثقافتها ونمط حياتها، وبالتالي فهي تمدهم بالزاد المناسب لضمان حصانتهم الذاتية وفقا لقيم ومبادئ الأمة.

لذا يتعين على الأسرة أن تعي بأهمية هذا الدور التربوي– والذي يتوقف لا شك على ما يتمتع به الأباء من علم وثقافة ومعرفة التي تؤهلهم للقيام بدورهم بالشكل المناسب –و أن لا تتوانى في القيام به على أكمل وجه ذلك أن أدنى تقصير لها في داء مهمتها سيفسح المجال أمام قنوات أخرى لتقوم بالدور على النحو الذي تريده هي وبدون ضابط أو رقيب كالقنوات الفضائية الأنترنت رفقاء السوء.....الخ([1])

رابعا/الاهتمام باللغة العربية:

إن لغتا العربية لغةالقر آن الكريم والسنة النبوية الشريفة والعلم تتعرض اليوم لهجمة من قبل دعاة العولمة بل والمؤسف أحيانا من قبل أبنائها،و يتمظهر هذا الهجوم في سياسة التغريب الممنهجة التي يتبعها دعاة العولمة وعلى رأساهم الولايات المتحدة الإمريكية و ذلك بإحلال اللغة الإنجليزية محلها في شتى المؤسسات، كالروضات و المدارس و المعاهد والجامعات والمراكز ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقرؤة،..الخ واللافت للنظر أن ظاهرة التغريب قد سيطرت على الصغار والكبار وعلى المتعلمين وغير المتعلمين و أصبحت الثقافة الإمريكية مظهرا من مظاهر الرقي و دليلا على الحضارة والتقدم([2])

1عيد الرشيد عبد الحافظ،مرجع سبق ذكره،ص96.

2 محمد سالم الطراونة ،مرجع سبق ذكره،ص18.

إن هذه السياسة الممنهجة لتغريب المجتمعات العربية و الإسلامية لتشكل خطرا على الأمة العربية الاسلامية وذلك ان اللغة العربية قضية إستراتيجية في المقام الأول تمس الأمن الثقافي والحضاري للأمة، وبالتالي فإن الأمر يتطلب منا يقضة أشمل و أعمق وحركة أكبر و أنشط وعملا أكثر جدية وفعالية و إستنفار للطاقات الحية وحشدا للجهود المخلصة في إطار من التنسيق والتكامل والتعاون والعمل العربي المشترك على مستوى المنظمات والمؤسسات والجامعات والهيئات المختصة من اجل القيام بما يلي:

-توسيع نطاق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها خاصة في البلاد العربية والإسلامية وفي أوساط الجاليات العربية والإسلامية في بلاد المهجر.

-العمل على جعلها لغة العلم والتعليم و التقانة، وكذا الاهتمام بمدرسي اللغة العربية، و إعدادهم إعدادا علميا وخلقيا ومهنيا جيدا وتكريمهم وتشجيعهم ماديا و معنويا ليقدموا مخرجات تخدم اللغة العربية.

-توجيه المنظمات و الدول و المجامع اللغوية إلى تشجيع إجراء مسابقات وطنية و إقليمية لتأليف الكتب العربية.

-إنشاء مكتبة خاصة بكتاب‌تعليم اللغة العربية ومنهجيته ووسائله المعينة و إستراتيجياته على جميع الأصعدة وتكليف المكتبة القومية بجمعها وتوزيع نسخ منها إلى الجهات المعنية.

-الإستعانة في تدريس اللغة العربية بالوسائل السمعية والبصرية الحديثة لمختبرات اللغة و أجهزة الاستماع و الأشرطة المرئية و الشرائح المصورة و أقراص الحاسوب والإستفادة من

التقانات الفضائية لنشر العربية عبر برامج التعليم عـن بعد والاستفادة مـــن تجارب الآخرين في كل هذه المجالات لمعرفة إستراتيجيات التدريس ومداخله و أساليبه و تقاناته.

-اعطاء مجامع اللغة العربية وعلى ر أسهـــا إتـحاد المجامع العربية إختصاصات إضافيـــة وفعالية للمساهمة في رسم الخطط والإستراتيجيات التربوية والعلمية لتعليم اللغة العربية لجميع الشرائح وربط وشائج المجامع ليحدث بينها تكامل فعال في هذا اللمضمار،إشراك المنظمات العربية والإسلامية ذات العلاقة في تمويله و إغنائه بالخبرات والأفكار البناءة.....الخ([1])

والأمر قبل هذا وبعده يحتاج إلى إرادة سياسية تؤمن بالرسالة الحضارية للغة العربية وتحمي الهوية الثقافية للأمة بحماية لسانها ففي ذلك ترسيخ للكيان العربي الإسلامي الكبير وتقويـة لدعائمه([2])

و لا يعني مما سبق أننا لا نتعلم لغة الأعاجـم مما ندب إليه الشرع الشريف وحـث عليه مصداقا لقول نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم" مـــن تعلم لغة قوم أمن شرهم" و لقوله عليه الصلاة والسلام"الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها يأخذها" والحكمـــة هـنا تعني العـلم النافع،فالواجب الشرعي يحتم علينا أخذ العلـوم العصرية النافعة التي توجـد بألسنة الآخرين ولكن لا يعني الإنقياد التام لثقافتهم فالإسلام دين عالمـــي يقوم على إحترامـهم و ألسنتهم

1عبد العزيز التويجري،اللغة العربية والعولمة، ،د ب ن:المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة،2008،ص ص 27-28-29.

2 نفس المرجع،ص31.

و أديانهم، و لكن له شخصيته المميزة وخصوصيته الدينية والحضارية التي تمنع المسلم أن يكون إمعة يذوب في ثقافات الآخرين مع أنه يحترمها ويجلها([1])

المطلب الثالث:في المجال السياسي.

يتعين على الدولة في هذا المجال المحافظة على دورها وعدم التأثر بما يروج له من أفكار في إتجاه تقليص دور الدولة في ظل العولمة وعليها أن تظل قادرة على رسم وفرض السياسات التي تضمن تحقيق مصالح الأمة، و هذا بإفتراض أن هذه السلطة في مجتمعاتنا هي السلطة المعبرة عن إرادة المجتمع وجاءت بإرادته وخياراته.

-التمسك بالخيارات الإستراتيجية للأمة وهي تلك الخيارات التي تحددها عوامل متداخلة كالمرجعية الدينية الإنتماء الحضاري و الموقع الجغرافي و ظروف وواقع الأمة وطموحاتها المستقبلية،والوعي بهذه الخيارات هو المنارة التي تهتدي بها السلطة السياسية في أي وقت من الأوقات وفي حالة إتخاذ القرارات في أي شأن من الشؤون ،وفي واقع الأمر لابد و أن تأخذ كخطوط حمراء لا ينبغي تجاوزها و لا التهاون بشأنها فعلى سبيل المثال نحن ندرك أن المكون الأساسي لهذه الأمة هو الإسلام عقيدة وشريعة و أن الحياة في مجتمعاتنا لابد و أن تتوافق بالضرورة مع تعاليم هذا الدين و أن أي مجافاة لهذا السبيل مآله التيه والضياع([2])

انتهاج نظام سياسي وفق مبادئ إسلامية كالشورى والحاكمية لله،والعدالة،الخلافة.....الخ بما

1 محمد سالم الطراونة،مرجع سبق ذكره،ص19.

2عبد الرشيد عبد الحافظ،مرجع سبق ذكر ه،ص ص113-114.

يضمن الوحدة السياسية للأمة ويعفيها من التجزئة ويعينها على إقامة مشروعها النهضوي الذي طالما عمل الاستعمار على تعطيله ويبدو أن هذا الأمر ليس مستحيل إذا ما توافرت الأرادة السياسية للسير في هذا الإتجاه حتى مع وجود العوائق الكثيرة الداخلية والخارجية

المطلب الرابع:في المجال الإجتماعي:

إن من بين أهم ما يمكن أن نركز عليه في هذا المجال هو إحياء مؤسسة الوقف وكذا الإهتمام بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية و ذلك إدركا منا لأهمية هذين المؤسستين في القضاء على العديد من المشكلات الإجتماعية والتي طرحتها العولمة.

أولا:إحياء مؤسسة الوقف:

لقد تعددت تعريفات الوقف وهذا حسب المذاهب الأربعة وهذا تبعا لإختلافهم في القول بلزوم الوقف أو عدم لزومه، وحتى القائلون بلزوم الوقف إختلفوا في خروجه من ملك الواقف أو عدم خروجه وفي دخوله في ملك الموقوف عليهم أو عدم دخوله لكننا سوف نكتفي في هذا المقام بتعريف الوقف و هذا حسب المذهب المالكي حيث يرى المالكية الوقف على أنه"اعطاء منفعة شئ مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا"([1])

1 فدوى ارشيد علي العلاويين، الوقف الذري وتطبيقاته المعاصرة–دراسة فقهية معاصرة– أطروحة دكتوراه جامعة العلوم الإسلامية العالمية،كلية الدراسات العليا،قسم الفقه و أصوله،الأردن،2011،ص ص10– 11.

*يقصد بالوقف الخيري هو ما جعل ابتداءا و انتهاء على جهة بر لا تنقطع فالوقف يعتبر خيريا اذا ما قصد الواقف ان يصرف ريعه على جهات البر االتي لا تنقطع سواءا عينهم بالوصف كقوله على الفقراء او المساكين أو طلاب العلم الشرعي أو قراء القران،أو جعله على جهات بر عامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والمقابر.أما الوقف الذري فإنه يقصد به"انه ما كان على جهة بر تحتمل الانقطاع عادة كالوقف على النفس والذرية و الأقرباء ونحو ذلك مما يحصى،نفس المرجع السابق، ص38 وما بعدها.

والوقف بنوعيه الذري والخيري* أو العام يقوم على سند شرعي في كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم و إجماع الأمة ففي الكتاب يقول الله سبحانه وتعالى"يأيها الذين أمنو أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لابيع فيه ولا خلة ولا شفاعة"([1])

وقوله أيضا عز وجل"ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من أمن بالله واليوم الأخر و الملائكة والكتاب و النبيين و أتى المال على حبه ذوي القربي و اليتامي والمساكين و إبن السبيل والسائلين وفي الرقاب([2])

أما في السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال"إذا مات إبن أدم إنقطع عمله إلا من ثلاث:صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له([3])

وعن عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة و ليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال: من يشترى بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة؟ فإشتريتها من صلب مالي([4])

أما إجماع الأمة فقد أجمع الخلفاء وسائر الصحابة على مشروعية الوقف فقد أوقف أبو بكر رضي الله عنه داره على والده،وعثمان رضي الله عنه بئر رومة وتصدق على كرم الله

1 سورة البقرة الأية254.

2 سورة البقرة ،الآية 177.

3 أخرجه مسلم عن ابي هريرة1631 ،كتاب الوصية، باب ما يلحق بالإنسان بعد وفاته.

4 أخرجه الترميذي عن ثمامة بن حزن القشيري(37-3) كتاب المناقب.

وجهه بأرضه بينبع و تصدق الزبير بداره بمكة وداره بمصر و أمواله بالمدينة على ولده([1])

هذا وقد عرفت الحضارات القديمة والشرائع السابقة نظام الوقف كالحضارة البابلية والفرعونية والرومانية غير أنه في الإسلام وضع النظام في سياق يستقل بقواعده ومصادره فلم يكن نظام الوقف في الإسلام نظاما مستجلبا أو تجميعيا لعادات سبقت الإسلام بل هو نظام يستمد إطاره العام من الكتاب والسنة و الإجماع كما سبق و أن أشرنا أما تفاصيل أحكامه فقد جاء بها الفقه الإسلامي وساهمت فيها كل المذاهب الإسلامية([2])

وفي هذا السياق يمكن أن نشير أيضا إلى أن الوقف في الإسلام نموذج أصيل له جذور في مجتمعاتنا الإسلامية منذ بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو ليس مفروضا و لا منقولا وله منظومته الفقهية الخاصة ينطلق من فعل أو مبادرة أو رغبة من الإنسان المسلم وليس ردة فعل أو طفرة أو رد على سياسة وظرف ما كما حدث في الغرب حيث كانت المؤسسات الخيرية ردة فعل لظروف إجتماعية و سياسية ما([3])

وقد ساهم الوقف بشكل فعال في بناء الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة منذ فجر الإسلام ،كما ساهم في بقاء المجتمع محصنا بعد أن تعددت سلبيات الحكم حيث ظل يمده بالموارد اللازمة التي تبقيه على حيويته وصلابته و إستمراره([4])

1سليم هاني منصور،الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية،بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية"الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية"جامعة الإمام الأوزاعي، كلية إدارة الإعمال الإسلامية،ص08.

2 نفس المرجع ،ص05.

3 نفس المرجع ،ص10.

4 نفس المرجع،ص02.

فلقد شهدت العصور السابقة وحتى المعاصرة وإن كان بدرجة أقل دورا تنمويا منقطع النظير للوقف وهذا من خلال تغطيته للعديد من المجالات مثل رعاية الأيتام و المشرديين، إيـــواء عابري السبيل وطالبي العلم بناء المدارس ، والمعاهد والمشافي وبناء المساجد.....الخ([1])

لكن هذا الدور تراجع ولم يصبح بالأهمية التي كان عليها في السابق وهذا بفعل الإغارة التي تعرض لها مـن الداخل والخارج وكذلك بالتدخل السياسي فـي الأوقاف تارة بإفتعال المسببات المختلفة للقضاء عليها أو بإستغلالها بصورة آنية وتحويلها عــن مقاصدها بدعـوى فســاد إدارتها ثم أن بعض الحكومات قد استولت على غالبية الأوقاف وضمتها لممتلكــات الدولــة وكونت وزارات خاصة بالأوقاف لتشرف عليهــا كجزء مــن ممتلكات الدولة بل أن البعض أدخل أراضي الأوقاف قسرا ضمن برامج إصــلاح وقام بإعادة توزيعه([2])

وقد يضاف إلى ذلك فلسفة العولمة التــي شكلت تهديــدا للعديـد من عادات وتقاليد الشعوب حيث عملت هذه الأخيرة على التهوين من أي مؤسسة تقليدية والتقلــيل مــن تأثيرها وعــدم جدواها وتهميش نشاطاتها مما يدفع إلى إختلال الثقة بأي عنصر يدفع الأمة إلــى الإعتزاز بهويتها والترويج في الوقت ذاته للمجتمع المدني الذي بدأ يشغــل العديــد مـن المجــالات التي كان الوقف يغطيهاعلما أن هذا الأخــير ظلت أدواره مشبوهــة نظــرا لإرتباط تمويــله

1 أسامة بن صادق الطيب ،دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور،،نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز،العدد19،ص03.

2 نفس المرجع،ص ص 4-5..

بالخارج([1])

لكنها في الوقت ذاته هيأت فلسفتها الداعـــية إلـى تشجيع للمبادرات الخاصة وتقليـــص دور الدولة و إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني المناخ عن غير عمد لإعادة التفكير في الدور البالغ الأهمية للوقف ومحاولة تطويـر عمـله من قبل العديد مـن النخب العربية و الإسلامية كما دفعت إنعكاساتها السلبية وفي شتى الميادين في الدول العربية والإسلاميـة خاصة في ظل غياب دور تنموي للمجتمع المدني وتضخم سلطات الدولة إلـى ضرورة ذلك أي إعادة التفكير في الوقف و إحيائه من جديد بإعتباره صمام أمان للمجتمـع يحـول دون إنهياره في ظل سياسات العولمة لكن ينبغي أن يتم ذلك وفق الأسس الصحيحة التي وضعها الفقهاء والمتمثلة فيما يلي:

-إحترام شرط الواقف وإرادته: وعن هذا الإحترام نشأت القاعدة الفقهية التي تقول"شرط الواقف كنص الشارع " يعني أنه لا يجـوز تغييره أو إنتهاكه و بإقرار هذه القاعدة توفرت للأوقاف ومؤسساتها على مر العصور حماية قوية لمهمت في ضمان بقائها و إستمرار عطائها.

-إختصاص القضاء بالولاية على الأوقاف: حيث قـرر الفقهاء على أن الولاية العامة علـى الأوقاف مـن إختصاص القضاء وحده لأنه أكثر الجهـات إستقلالا وقدرة على منـع الظلم و إنتهاك المصالح الشرعية.

معاملة الوقف على أنه شخص إعتباري:بحيث يعتبر محلا لتحمل الإلتزامات متـى إنعـقد

1سليم هاني منصور ،مرجع سبق ذكره،ص ص37-38.

بإرادةصحيحة لإستوفى أركانه وشروطه فتصبح له أهلية وذمة مستقلة و لذلك قرر الفقـــهاء ثبوت حق التقاضي للوقف نفسه فيحكم له ويحكم عليه وقرر وجوب الزكاة في غلته وصحة الإستدانة على ذمته من أجل إصلاح أعيانه([1])

ثانيا:الاهتمام بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها المشروعة.

إن الإسلام باعتباره منهاج حياة يعتبر أول نظام يحرص على إيجاد الـتوازن الإجتماعـــي والاقتصادي بين أفراد الدولة من خلال عملية التنمية الشامـــلة و يتجلى ذلك فيما شرعه من أسس ومرتكزات سليمة ومن بين هذه الأسس نظام الزكاة الذي يعد أحد التكاليف المهمة التي كلف الله بها الأنبياء جميعا وقد أمروا بتبليغ هذا التكليف إلى قومهم الذين بعثوا إليـــهم([2]) " يقول الله عز وجل"وجعلناهم إئمة يهدون بأمرنا و أوحيينا إليهم فعل الخيرات لإقام الصـــلاة و إيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين([3])

فالزكاة هي ركن من أركان الإسلام وشعيرة مـــن شعائره التعبديـــة وهـــي الركن الثالث بـــعد الشهادتين والصلاة وتعني الطهارة والنماء لقوله عز وجل" خـــذ من أموالهم صدقـة تطـهرهم وتزكيهم بها([4])

1 احمد زايد،نظام الوقف الاسلامي"تطوير اساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات ،القاهرة،دن،دت ن ،ص06.

2 بن الشيخ بوبكر الصديق،الزكاة كأداة للمساهمة في التنمية المستدامة،مجلة الحجاز للدراسات الاسلامية العدد السعودية،2013،ص81.

3 سورة الأنبياء ،الأية37.

4 سورة التوبة،الأية103.

والزكاة بما تنطوي عليه من جوانب إجتماعية وإقتصادية لا تؤتي ثمارها وتحقق وظائفها في تنمية المجتمع المسلم إلا إذا تمت تأديتها فيما شرع الله سبحانه وتعالى فهي ليست صدقة ولا إحسان بل هي حق مفروض في الأموال على الأغنياء هذا وتعتبر الزكاة إحدى الأدوات الهامة في المنهج التنموي الإسلامي وذلك لما لها من دور بالغ الأهمية في تحقيق العدالة الإجتماعية والتكافل الاجتماعي فهي توفر الرعاية من قبل الأغنياء نحو الفقراء بل وتسهم في التنمية الشاملة على الإطلاق([1])

إن هذا الركن العظيم يبدو أن فهم طبيعته قد أصبح غائبا عند الكثير من المسلمين ويتجلى ذلك من خلال التهاون في أدئها أو التقصير في ذلك أو عدم ضبط هذا الأداء وعدم الإلتزام بصرفها في مصارفها الشرعية لذا فمن المهم بل الواجب إعادة النظر في التعامل مع هذه الفريضة لتحقيق مقاصدها الشرعية على أكمل وجه لكي تسهم في حل العديد من المشكلات التي تعرفها مجتمعاتنا العربية والإسلامية في ظل العولمة المتغطرسة والتي ازداد فيها الغني غنا والفقير فقرا([2])

لذا نقترح إقامة مؤسسة ذات طابع إداري خاص تراعى الشفافية في إدارتها ونشاطها ويتم إختيار العاملين فيها بكل عناية خاصة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية وذلك بغية تحقيق مقاصد عديدة منها:

1 بن الشيخ بوبكر الصديق،مرجع سبق ذكره،ص ص ص81-82-83.

2 عبد الرشيد عبد الحافظ ،مرجع سبق ذكره،ص122.

أولا:ضمان خصوصية أموال الزكاة وعدم خلطها مـــع أي مـــوارد عامـــة أخرى،بمـــا يبث الطمأنينة لدى المزكيين في ذهاب زكاتهم إلى مصارفها الشرعية.

-ثانيا: إيجاد جهة عامة محددة تقوم بجمع الزكاة و إنفاقها ويكون بإمكانها متابعة تحصيلها ولديها سلطة الزام المتقاعسين عن أدئها بإجبارهم على ذلك.

-ثالثا: إن وجود مثل هذه الجهة يتيح المجال لتنظيم الإستفادة مـن أمـوال الزكـاة على نحو أفضل بدلا من تشتيت الجهود والعشوائية في تحصيلها و إنفاقها.

-رابعا: إن وجود مثل هذه الجهة العامة التي يوكل إليها تحصيل و إنفاق أمـــوال الزكاة في مصارفها الشرعية يبعدها عن معاني الصدقة و الإحسان التي قـــد ترتبط بها عند أدائها من قبل الأفراد مباشرة الأمر الذي قد يؤذي مشاعر الفقراء([1])

1 نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

المبحث الثاني:البدائل المتاحة عن العولمة.

نقصد بالبدائل المتاحة تلك المشاريع النهضوية التي إقترحت لتفعيل العمل العربي المشترك وكذا العمل الإسلامي المشترك للتصدي للعولمـــة وتجـــاوز التخلف وتحقيق التنمية الشاملة والتي يمكن التفصيل فيها كالأتي:

المطلب الاول:العمل العربي المشترك:

يرى الكثير من المفكرين والسياسيين العرب بضرورة إصلاح النظام الإقليمي العربي المتمثل بجامعة الدول العربية وهذا من خلال تعديل ميثاقها وتطوير أجهزتها حتى تتمكن مـــن أداء مهامها وقد جاءت هذه الدعوة للإصلاح بعد الوقوف على قصور أداء الجامعة العربية فـــي معالجة المشكلات العربية والإقليمية خلال السنوات الماضية نتيجـــة ذلك الخلـــل المنهـــجي والتنظيمي والتنفيذي الذي عرفته وهو ما إستدعى العمل على معالجته و تصحيحه فدعـــاة إصلاح الجامعة العربية يرون بضرورة تعديل ميثاق الجامعة ذلك الميثاق الذي وضـــع عـند تأسيس الجامعة سنة 1945 وهـــذا لكي يتكيف مـــع المستجدات التـــي عرفتهـا الساحـــة العربية والإقليمية والدولية لإستيعاب مفاهيم العصر ومتطلباته التـــي أصبحت تفرض نفسها على المجتمع الدولي والتكتلات الدولية([1])

1 عبد الفتاح الرشدان ،العمل العربي المشترك وسبل تدعيمه،ط1الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية،1999، ص 63.

ومن الثغرات التي تشوب ميثاق الجامعة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتعزيز العمل العربي المشترك مايلي:

-خلو الميثاق من النص على هدف الوحدة العربية وإغفال وضعه على رأس سلم الأولويات وبالتالي فمن الضروري أن يكون هناك ما يعالج ضرورة تقوية العمل العربي المشترك والعمل على إعادة بناء أجهزة الجامعة على أسس تكفل تحقيق التنمية العربية المستقلة وتؤول في الأخير الى تحقيق الوحدة العربية.

-آلية صنع القرار: إن تنفيذ قرارات الجامعة والمؤسسات التابعة لها يقتضي موافقة جميع الدول الأعضاء وهذا أخذا بقاعدة الإجماع ومما لاشك فيه أن هذه الأخيرة ستعمل على عرقلة العمل الجماعي فخبرة العمل العربي المشترك تؤكد أن الأخذ بقاعدة الإجماع قد شل قدرة الجامعة على التحرك بإيجابية في العديد من المجالات ذات الصلة بتطور هذا العمل وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان الإسراع في تعديل الميثاق والأخذ بقاعدة الأغلبية بصورتيها العادية والموصوفة لضمان أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والفاعلية لهذه المؤسسة وإلزام الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات التي صدرت بالأغلبية وتشكيل آلية للإشراف على تنفيذ تلك القرار ات التي تصدر بهذا الأسلوب وتحديد مسؤولية الدول التي تخل بهذا الإلتزام.

-الهيكل التنظيمي:نظرا لمحدودية الهيكل التنظيمي للجامعة وفروعها مقارنة بمؤسسات التنظيم الدولي الأخرى فإن الأمر يقتضي إعادة هيكلة وتقسيم أجهزة العمل العربي المشترك

وفي هذا الإطار يرى البعض الباحثين بضرورة إضافة أجهزة أخرى جديدة مثل الجهاز القضائي وجهاز مؤتمر القمة.

*الجهاز القضائي: لقد أصبح من الضروري إقامة محكمة عدل عربية تشتمل على طاقم من المتخصصين وهذا لتسوية المنازعات التي قد تثور بين الدول العربية بالطرق السلمية لاسيما مشكل الحدود وتسهيل عملية التنسيق بين أجهزتها من خلال الفتاوي القانونية فيما يتعلق بمسألة إختصاص مؤسسات و أجهزة الجامعة.

-جهاز مؤتمر القمة: بعد أن أثبتت مؤتمرات القمة العربية فاعليتها في الكثير من الأحيان بالنسبة للعمل العربي المشترك فأنه بات من الضروري تطوير آلية القمة العربية بحيث أن يتم ترتيب إجتماعاتها بحيث تعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة لمعالجة المشكلات والأزمات التي تواجهها الدول العربية وذلك من خلال إضافة نص في ميثاق الجامعة على إيجاد جهاز خاص للقمة يجتمع على مستوى رؤساء الدول كما ينبغي تشكيل جهاز قادر على متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمة وتنفيذها بشكل يفضي إلى تعزيز العمل العربي المشترك.

-ضرورة إنشاء هيئة إستشارية عربية كتمهيد لإنشاء برلمان عربي بحيث تشكل همزة وصل للعمل الرسمي وغير الرسمي ويعد إنشاء هذه الهيئة كخطوة هامة خاصة و أن الهيكل التنظيمي للجامعة ممثلا للحكومات فقط ولا يوجد فيها أي تمثيل للهيئات والمؤسسات العربية الأهلية وغير الحكومية وهي الهيئات التي قد تسهم في ظل علاقة منظمة ودائمة مع إحدى

هيئات الجامعة و أجهزتها بخبراتها وبثرواتها في تعزيز العمل العربي المشترك.

-إعادة بناء هيكل الأمانة العامة:وهي دعوة إلى توسيع صلاحيات و إختصاصات الأمين العام لتشمل قضايا ذات تأثير كبير على أداء الجامعة وقدرتها على تدعيم العمل العربي المشترك كما يقتضي الأمر إعطاءه الوزن السياسي الذي يتناسب مع الوظيفة التي يطلع بها على المستوى الإقليمي و الدولي وهذا بعد أن كشفت الممارسات الفعلية عن مدى أهمية دوره في متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجامعة أو في تسوية المنازعات المختلفة بين الدول العربية وحتى في كافة مجالات العمل العربي المشترك.([1])

* المدخل الوظيفي:

إعجابا بالتجربة الأوربية المبنية على النظرية الوظيفية في التكامل يرى العديد من الباحثين العرب أنه لابد من تطبيق هذه النظرية على حالة الوطن العربي وهذا حتى تصل إلى الوحدة العربية، وترتكز هذه النظرية على تكثيف التعاون في النواحي الفنية وفتي الميادين الإقتصادية والإجتماعية هو الوسيلة الأساسية لتحويل نتمط العلاقة بين الدول من النمط الصراعي إلى النمط التعاوني، وتفترض هذه النظرية أن الخلل الاقتصادي والإجتماعي هو السبب الرئيسي وراء إندلاع الأمات وتفاقم الصراعات و أن المؤسسات القائمة على أساس وظيفي وليس على أساس جغرافي هي الأقدر على معالجة هذا الخلل، كما تفترض ضرورة الفصل بين القضايا الفنية والقضايا السياسية لتجاوز الصعوبات التي تعرقل التعاون الدولي

1 نفس المرجع،ص74 وما بعدها .

فالتعاون في المجالات الفنية سيؤدي إلى توليد قوة دفع مستمرة في إتجاه التكامل والتنسيق([1])

و أن النجاح المحقق في القطاع الذي وقع عليه الإختيار لتنفيذ عملية التكامل وحدوث تشابك في مصالح الدول الأعضاء فيها يؤدي بدوره إلى عملية نسج بطيئة الى التكامل المجتمعي والى توسيع مجالات التكامل والمصالح المتبادلة إلى أن تنتهي بالعملية التكاملية إلى مرحلة يصعب الرجوع فيها فتبادر حينها السلطة السياسية في الدول المسيرة لهذه المصالح وبدعم القوى الشعبية بالمضي قدما بتذليل العقبات السياسية التي تعترض تحقيق مراحل تكامل أكثر تطور([2])

والدعوة إلى تطبيق النظرية الوظيفية على حالة الوطن العربي من أجل تعزيز العمل العربي المشترك لا تعني بالضرورة الدعوة إلى تفتيت النظام العربي وتجزئته وإنما هي دعوة إلى ترتيب الأولويات بالتركيز على الوحدة الاقتصادية وتأجيل الوحدة السياسية إلى أن تتكفل آلياتالتكامل بتوصيل شر ايين الجسد العربي الواحد تلو الآخر.

ويرى أولائك الباحثين أنه إذا كانت تجربة التكامل تقتضي توافر ظروف وعوامل مشتركة مثل الجوار الجغرافي، تشابه النظم السياسية ،تأييد الر أئ العام، تشابه القدرات الاقتصادية في جهود تنسيق وتعاون مسبقة فإن الوطن العربي يشتمل على هذه الخضائص كما يرى أولائك الباحثين أن الوطن العربي لا تنقصه المشاريع و الخطط الطموحة و إنما تنقصه

1نفس المرجع،ص65.

[2]نفس المرجع،ص ص64-65.

مؤسسات قومية قادرة على أن توفر له مقومات الثبات و الإستقرار و الفاعلية([1])

المطلب الثاني:المشروع الإسلامي النهضوي

يتمثل البديل الإسلامي هنا في العمل الإسلامي المشترك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تحاول الدول الأعضاء في هذه المنظمة تقديم رؤية إسلامية للنهوض بالتنمية في الدول الإسلامية ومواجهة تحديات العولمة وتجنب التهميش والإقصاء من النظام الدولي الجديد ،وفي هذا الإطار فقد طرحت العديد من المبادرات الإصلاحية نكتفي هنا بتلك المبادرة التي قدمها ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز إثرى خطاب ألقاه على جموع حجاج بيت الله الحرام يوم العيد عام 1425هـ حيث دعى فيه قادة الأمة الاسلامية إلى عقد لقاء إستثنائي في مكة المكرمة لقادة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لدراسة قضايا التضامن والعمل الاسلامي المشترك، وتمهيدا لعقد ذلك اللقاء الإستثنائي فقد دعا أيضا الملك علماء الأمة الإسلامية ومفكريها إلى الإلتقاء في مكة المكرمة للنظر في حال الأمة الاسلامية و وضعالرؤى والتصورات لإقتراح أفضل الحلول للتحديات التي تواجهها الأمة في مختلف الميادين ،وقد إلتقت تلك النخبة حقيقة وتم تدارس أوضاع الأمة و وضع جملة من التصورات للتعامل بفعالية مع تلك التحديات.

لإستنادا إلى تلك الرؤى و التصورات تم وضع برنامج عمل في مختلف المجالات وتمت

1 نفس المرجع،ص72.

المصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء كما تم مطالبة الدول الأعضاء فـــي منظمة المؤتمر الإسلامي بالتقيد به وتنفيذه.

-ففي المجال الفكري والسياسي: تم التأكيد عـــلى ترسيـــخ قيم الوسطية والإعتدال والتسامح ومناهضة التطرف والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام والإهتمام بالقضية الفلسطينية وحـــقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة.

-وفي المجال الاقتصادي والعلمي وإنطلاقا مما تزخر به الأمة الاسلامية من موارد طبيعية فإنه ينبغي تعزيـــز التعـــاون الإقتصادي والتجارة البينية للتخفيف من وطأة الفقر في دول منظمة المؤتمر الاسلامي ومعالجة القضايا المرتبطة بالعولمة كالتحرير الاقتصادي، البيـئة العلوم والتقنية.

-أما فيما يتعلق بالتعليم والثقافة: فقد تـــم التأكيد على ضـــرورة معالجة ظاهرة تفشي الأمية والإنحرافات الفكرية وفـــي المجال الاجتماعي يتعين الإهتمام بحـقوق المرأة والطفل والأسرة.

-وعلى الصعيد المؤسسي: فقد تم التأكيد على إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي ويكون هذا من خلال إعادة هيكلتها والنظـــر في تغيير إسمها ومراجعة مساقـــها ونشاطاتـــها ودعمـها بالكفاءات المهنية العالية على نحو ينمي دورها ويفـــعل مؤسساتها ويعـــزز علاقاتهـــا مـــع المنظمات غير الحكومية المعترف بها،وكذا تمكين الأمين العام مـــن القيام بواجباته ومـــده بالصلاحيات اللازمة والمرونة الكافية والموارد التي تمكنه مـــن القيام بالمهام المنوطـــة به، كذلك تفعيل جميع الأجهزة المتخصصة والتابعة لمنظمـــة المؤتمر الإسلامـــي للإضطلاع

بدورها المنشود وتقوية التنسيق مع الأمانة العامة والطلب منها مراجعة أنشطة هــذه الأجهزة لكي يتسنى لنا إلغاء ما تثبت عدم فعاليته،بالإضافة إلى حث الدول الأعضاء على المساهمة في ميزانية المنظمة بكل تفريعاتها حتى يتسنى لها الإستفادة من التسهيلات والخدمات التــي تقدمها المنظمة و أجهزتها المختلفة.

– تكليف الأمين العام بإعداد دراسة لتعزيز دور صندوق التضامن الإسلامي وتقديمها لمؤتمر وزراء الدول الإسلامية.

–إيجاد آليةلمتابعة تنفيذ القرارات عبر إنشاء جهاز تنفيذي يتكون من المجموعتين الثلاثيتين للقمة والمؤتمر الوزاري، وكذا بلد المــقر والأمانة العامــة على أن تدعـى الـدول الأعضاء المعنية للمشاركة في الإجتماعات الخاصة بهذا الشأن.([1])

1برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الامة الاسلامية في ق21، الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الاسلامية مكة المكرمة، 5–6 ذو القعدة 1426–7–8 ديسمبر 2005.

خاتمة

خاتمــة

لقد فضل المغرب الإندماج في منظومة العولمة ، بل و أصبح الراعي ربما الأول لها في المنطقة المغاربية ،و تجلى هذا من خلال إستضافته للعديد من المناسبات الإقتصادية التي تؤسس لمنظومة العولمة كإستضافته تأسيس المنظمة العالمية للتجارة و إحتضانه لمؤتمر القمة الإقتصادية للشرق الأوسط في الدار البيضاء سنة 1994مما يعنى في الأخير أنه أصبح يؤمن بأطروحات التيار الليبرالي الجديد بل و يروج لها و يتخذها سبيلا للتنمية الشاملة ،لذا فقد هدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف على إنعكاسات هذا الاندماج على، أحد جوانب التنمية وهو التنمية السياسية .

و من أجل بلوغ هذا الهدف العلمي إنطلقت الدراسة من إطار نظري و مفاهيمي للعولمة والتنمية السياسية،ثم إلى محاولة تشخيص بعض مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة وهذا من خلال دراسة الإصلاحات الإقتصادية التي أقدمت المغرب على تطبيقها أو بالأحرى دراسة برنامج التصحيح الهيكلي، لنقف بعدها على الآثار الإقتصادية و الإجتماعية المترتبة على الإندماج المغربي في منظومة العولمة ثم لنلج مباشرة في القضية المحورية وهذا بمحاولة توضيح كيف إنعكست تلك الآثار المترتبة على الإندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية بالتركيز على مؤشري الاستقرار السياسي و المشاركة

السياسية ثم لنأتي في الأخير ونضع بعض الآليات لمواجهة العولمة و كـذا البدائل المتاحة عربيا و إسلاميا.

وبعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى مايلي:

1-إن مختلف الصيغ أو المشاريـع أو البرامــج التـي طرحها صنــاع القـرار فـي العواصم الر أسمالية والمؤسسات المالية الدولية كالشراكة أو اتفاق التبادل الحر....الخ وتبنتها المغرب لا تعـدو أن تكون سوى آليـة من آليـات منظومة العولمة طرحها أصحاب التيـار اللبرالــي الجديد في تلك العواصم لتذليل و إزالة كل العقبات التي تحول دون ولوج شركاتهم العالميــة إلــى المغرب و إيجاد أســواق لتصدير الفائض مـن سلعهم ومنتجاتهـم مستغلـة فـي ذلـك التقارب النسبي الأيديولوجي للهيمنة على مقدراته عبر ما يسمونه بالإستثـمار الذي هـو فــي الحقيقة إستعمار جديد ناعم، لعل ذلك سيمكنهم من إضافة نفس أو طاقة جديدة لمشروعهم العولمي،فهم يدركون تمام الإدراك المزايا الحيواستراتيجية والاقتصادية التي يتمتع بها المغرب وسائر المنطقة العربية والإسلامية كما يدركون تمام الإدراك أن الخطر ربما الوحيد من وجهة نظرهم الذي قد يهدد مشروعهم العولمي هو الاسلام لذا فهم يرون من وجهة نظرهم أن أنجع وسيلة لإزالة هذا الخطر ستكون من خلال الية الشراكة أو التبادل الحر أو.....الخ لكن هيهات هيهات" قال الله تعالى في سورة التوبة الاية 32 "يريدون ليطفئوا نــور الله بأفواههم

ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون"

بينما رأت فيها المغرب على أنه السبيل الوحيد لتفادى الإقصاء والتهميش من النظام العالمي الجديد كما يمكن أن توظفه في خدمة بعض مصالحها الضيقة مع جيرانها ونتكلم هنا على قضية الصحراء الغربية ،فضلا عن الرغبة في الحصول على المساعدات المالية من القوى الغربية لتأمين إستقرار النظام السياسي المغربي وا ٍستمراريته.

2-ان الإندماج المغربي في منظومة العولمة كانت له آثار سلبية وعلى جميع الأصعدة لا سيما على الصعيد الإجتماعي و الاقتصادي فبعدما أن كان يرجى من عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة تحقيق التنمية الإقتصادية، بدت المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية سلبية حيث إرتفع معدل الفقر و إزدادت الطبقية بسبب سؤء توزيع الدخل كما إرتفع معدل البطالة وانتشرت الامية تدهورت الرعاية الصحية ....الخ كما تكرست التبعية بشتى أنواعها الغذائية و التجارية كما تضاعفت المديونية،وهذا طبعا مقارنة بمرحلة ما قبل التعمق في عملية الإندماج أي قبل الأخذ بوصفات المؤسسات المالية والدولية لعلاج الخلل الواقع في إقصاده.

3-لقد ساهمت الآثار المترتبة على عملية الإندماج المغربي في منظومة العولمة في إعاقة عملية التنمية السياسية من خلال تأثيرها السلبي على مؤشري الإستقرار السياسي والمشاركة السياسية.

فبالنسبة لتأثيرها على الاستقرار السياسي فكان من خلال تشكيلها لبيئة إقتصادية واجتماعية مزرية دفعت بأفراد المجتمع المغربي لاسيما الطبقات الهشة إلى الخروج في شكـل حركــات إحتجاجية لنقل إنشغالاتهم ومطالبهم إلى النظام السياسي المغربي أو إحداث نوع من التفريغ السيكولوجي على حد تعبير غوستاف فقوبلوا بالعنف من قبل النظام السياسي المغربي الذي لم يكن قادرا حينها على التكيف مع تلك المطالب والانشغالات و لا الوفاء بإلتزامات التنمية و في ظل عدم تجاوب النظام المغربي مع مطالب أو مدخـلات تلك الحركات الإحتجاجيـة إتسعت جغرافيا الإحتجاج في المغرب و إتخذت أشكالا متعددة كالمظاهرات والإعتصامات والاضرابات....الخ وهو ما من شأنه أن يدفع بصانع القـرار في النظام المغربــي أن يبحث عـن آليات جديــدة لكسب الشرعيـــة التي بــدأت تتآكل أو إعطــاء فرصة لتلـك الحركــات الإحتجاجية لممارسة ما يسمى بالتفريغ السيكولوجي، ففي هذا الإطار لجـأ صانع القرار مثلا إلى تأسيس ما يسمى المجلس الوطن للشباب و المستقبل وهذا على إعتبار أن الشـباب أكثر الفئات إحتجاجا،أو السماح للمحتجين بعد ان كان ممنوعا الاحتجاج في الفضاءات العامة،أو إحداث تعديلات وزارية.....الخ حيث لم يترتب على تلك المبادرات تغيير جوهري في طبيعة السلطة وممارسة الحكم.

والغريب في الأمرأ تلك القوى الغربية الر أسماليـة و على ر أسها أمريكا التي نصبت نفسها كراعي أول لمسالة الدمقراطية وحقوق الانسان،والتنمية.....الخ في العالم وظلت تنشدها

لا تحرك في غالب الأحيان ساكنــا للضغط على النظــام المغربي للتعامـل بإيجابية مع تـلك المطالب المجتمعية و تحثه على إحترام حــقوق الانسان إلا إذا تعلق الأمر بتحقيق مصلحة إستراتيجية فإنها تفعل حينها ذلك.

و هو ما يمكن أن يفهم في تقديري بأنها غــير جادة في موضوع الإصلاح الديمقراطي لأنها تدرك تمام الإدراك أن الديمقراطية في المغرب وغيرها من الدول العربية والاسلامية لا تـؤدي إلى تمريـر المصالح الإستراتيجية الكبـرى إذ أن المشاركـة السياسية و مناقشــة الأمـور فــي مجالس برلمانية منتخبة إنتخابا حقيقيا سوف يجعل من الصعوبة تمريـر مصالحها و أنه من الأفضل التعامل مع سلطة أوتوقراطية أبوية تنفرد بالأمور دون اللجؤ إلى قنـوات ديمقراطيــة تتعثر فيها المصالح.

اما بالنسبة لتأثيرها في المشاركة السياسية فقد كان من خلال التأثير في ابرز مؤشراتها وهما المشاركة الانتخابية وعملية صنع السياسة العامة.

فبالنسبة للتأثير على المشاركة الإنتخابية و إحداث عزوف إنتخابي فكان من خلال تشكيلها لبيئة اقتصادية وا ٍجتماعية مزرية دفعت بأفراد المجتمع المغربي للإحتجاج لنقل مطالبهم كما سبق و أن اشرنا فقوبلوا بالعنف واللامبالاة والتهميش فتولد لديهم إنطباع سلبي عــن النظام وازداد الكبت والحقد تجاهه،و أصبحوا يعيشون حالة من الإغتراب السياسي أنعكست بدورها

على المشاركة الإنتخابية لأنهفي ريلهم وحسب استطلاعات الر أي المغربي لا تغير في واقعهم شيأ.

أما بالنسبة لتأثيرها فــي عملية صنع السياسة العامة فكان من خلال مجموعة مـن الأسـباب تتعلق الغالبية منها بعلاقة المغرب بقوى العولمة.

فالإندماج المغربي في منظومة العولمــة عمق مـن علاقة المغرب بقوى العولمة و هو الأمر الذي من شأنه أن يجعل صانعي السياسية العامة في المغرب لا يملكون حريــة الخـيار مـن بين البدائل المتاحة لصناعة سياسة عامة تخدم المصلحة الوطنية، وبالتالي يجدون أنفسهــم مضطرين في ظل تلك العلاقة إلى تبني خيارات حتى و لو كانت ضد المصلحة الوطنيــة لأن المهم هنا هو أن يتكيف النظــام المغربـي مع ضغوط البيئــة الخارجيــة حفاظــا علـى إستمراريته و هــذا ما لاحظناه عندمــا تحفظ النظام المغربي عـن التنفيـذ الصارم لوصفـات و سياسات المؤسسات المالية الدولية لما لها من تكلفة إجتماعية باهظة و تفاديــا للـغضب الشعبي كمــا حدث فــي الــدار البيضاء سنة 1981 و مع ذلـك فالوصاية الصارمة لتــلك المؤسسات المالية الدولية جعلته يقبل على ذلك و بدون شروط سنة 1983

فالأمة التي لا تأكل من فأسها صعب عليها أن يكون قرارها من رأسها.

–ومن جهة أخرى فحتى أنه إذا كانت المشاركة في عملية صنع السياسة العامة بطريقة غير مباشرة أو ربما مباشرة تقتضي وجود مجتمع مدني فاعل و كقوة إقتراحيــة فــإن انعكاسات

الإندماج المغربي في منظومة العولمة قد شكلت بيئة إجتماعية و إقتصادية متخلفة لا تشجع علــى ولادة ذلــك المجتمــع المدني لأن هــذا الأخيــر بحسب بعض الباحثين يشترط لولادتـــه حدوث تنمية إقتصادية و إجتماعية.

-كما أن اندماج المغرب في منظومة العولمة أملى عليه فــي ظل علاقـــة التبعية كما أسلفنا الذكر أن يضع على مستوى أجندتــه الوطنية و ربمــا فــي سلم الأولويـــات قضايـــا عالميــة كالإرهاب، البيئة، الهجرة،الجريمة المنظمة الإصلاحات الإقتصادية.....الخ وبالتالي إقتصر دوره على تنفيذ ما يسمى بالسياسة العامة العالمية.

و بناءا على هذا فإنه يمكن القول أن أندماج المغرب في منظومة العولمة ودخوله في علاقة لا تكافؤية مع قــوى العولمة قــد قلل ليس فقــط مـــن فرص مشاركـــة المواطنين فـــي صنع السياسة العامة الوطنية، إنما حتى الصناع الرسميون في الدولة الذي أصبح دورهم من وجهة نظري هامشيا و لا يقتصر سوى على تنفيذ أجندة قوى العولمة و الترويج لها بل و ممارســة العنف أحيانا ضد مواطنيهم الذين يرفضونها و هذا حفاظا على استمرارية النظام وبقائه.

-ان التنمية بصفة عامة لا تستورد و إنما يتم التدبير لها من منطلق خصوصيات حضارية وثقافية إسلامية و في إطار من الوحدة حتى تؤتي ثمــارها وعلى جميع الأصعدة لأن التنمية

المستوردة زائفة وسرعان ما تتكشف عيوبها.

تم بحمد الله

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المصادر باللغة العربية.

أ/القران الكريم

1/ سورة البقرة ،الآية 177.

2/سورة البقرة الأية254.

3/ سورة الأعراف الأية3.

4/سورة الأعراف،الأية158.

5/ سورة التوبة الآية 103

6/ سورة الأنبياء،الآية 107.

7/سورة الأنبياء ،الأية37.

8/ سورة الحجر الأية 13.

ب/السنة النبوية الشريفة.

1/أخرجه مسلم عن أبي هريرة1631 ،كتاب الوصية، باب ما يلحق بالإنسان بعد وفاته.

2/أخرجه الترميذي عن ثمامة بن حزن القشيري(37-3) كتاب المناقب.

ثانيا:المراجع باللغة العربية

أ/الكتب.

1/ إبراهيم، حسنين توفيق،النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها،ط2، ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014.

2/ التنير، سمير،الفقر والفساد في العالم العربي،ط1،بيروت:دار الساقي،2009.

3/–التومي، عبد القادر العولمـة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا،الجزائـر:مؤسسة كنوز الحكمـة للنشـر والتوزيع،2009

4/ التويجري عبد العزيز،اللغة العربية والعولمة،د ب ن:المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،2008.

5/ الخزرجي ثامر كامل ،المشهداني ياسر علي، العولمــة و فجوة الأمن فـي الوطـن العر بـي،ط1،عمـان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2004.

6/ الرشدان عبد الفتاح ،العمل العربي المشترك وسبل تدعيمه،ط1،الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999.

7/ الزيات عبد الحليم،التنمية السياسية،دراسة في علم الاجتماع السياسي،الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج1 القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2002.

8/ السمرائي،شفيق ،حقوق الإنسان في المواثيق و الاتفاقيات الدولية،ط1،عمان:دار المعتز للنشر والتوزيع،2015.

9/ الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية،الأردن:جهينة للنشر والتوزيع،د ت.

10/ الفتلاوي سهيل حسين ،العولمة و أثارها في الوطن العربي،ط2 الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011.

11/ الفتلاوي سهيل حسين ،منظمة التجارة العالمية ،ط1،دار الثقافة،عمان، 2006.

12/القرضاوي، يوسف،المسلمون والعولمة،القاهرة:دار التوزيع والنشر الإسلامية،2000.

13/ القصبي عبد الغفار رشاد ،التطور السياسي و التحول الديمقراطي ،ط2،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2002.

14/المنوري سماعيل،التعليم ليس سلعة"تفكيك التعليم العمومي"منشورات جريدة المناضلة ،المغرب،2014.

15/ المرزوقي عمر بن فيحان ،التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي ،ط1،السعودية:مكتبة الرشد،2006.

16/المنظمة العربية للتنمية، دراسة مشاكل و معوقات رفع كفاءة إستخدامات الأراضي الزراعية في الدول العربية،.الخرطوم: د ن 2007.

17/ النسور بلال علي ،العولمة و أثرها على الدول العربية،ط1،عمان:جليس الزمان للنشر و التوزيــع والتوزيع،2014.

18/بن سلطان عمار،الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية العربية-دراسة في الإختراق الأمريكي للوطن العربي،الجزائر:تاكسيج كوم للنشر والتوزيع،2012.

19/ بن شريط عبد الرحمان ،الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة و تحديــات العولمة، الجزائـر:مؤسســة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011.

20/ثناء فؤاد عبد الله،آليات التغيير الدمقراطي في الوطن العربي،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية ،1997

21/-حرب اسامة الغزالي ،الاحزاب السياسية في العالم الثالــث،الكويت:المجـلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب، (سلسلة عالم المعرفة 117)،1978.

22/- حمداوي جميل،التعليم المغربي،بين الأزمة و الاصلاح،ط1،د ب ن،د ن،2017.

23/خمش مجد الدين ،العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2010 .

24/رجب، مصطفى محمد،العولمة ذلك الخطر القادم،عمان:الوراق للنشر والتوزيع،.2008

25/-زايد احمد ،الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،القاهرة :دار النهضة،د ت.

26/ زايد أحمد،نظام الوقف الإسلامي"تطوير أساليب العمل و تحليل نتائج بعض الدراسات ،القاهرة،د ن،د ت ن .

27/ زايد مولود الطيب،علم الاجتماع السياسي،ط2،ليبيا:منشورات جامعة السابع من أفريل 2007،.

28/ زمام نور الدين ،القوى السياسية والتنمية،دراسة في علم الإجتماع السياسي،الجزائر: :ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

29/ سويفي عبد الهادي عبد القادر،قراءات في اقتصاديات الوطن العربي،ط2،القاهرة:ب ن،2006.

30/ شلبي محمد،المنهجية في التحليل السياسي،القاهرة:د ن،1996.

31/ طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب:قضايا و إشكاليات ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

32/ عبد الحافظ، عبد الرشيد ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي و سبل مواجهتها ،القاهرة:مكتبة مدبولي،2005.

33/– غربي، عبد الحليم عمار ،العولمة الاقتصادية"رؤية استشرافية"،سوريا:دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع،2013.

34/ غربي، علي، إسماعيل قيرة، في سوسيولوجيا التنمية،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (سلسلة المعرفة)،2001.

35/ فرانك جي لتشنر ،جون بولي،العولمة الطوفان أم الإنقاذ ،ترجمة فاضل جكتر،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

36/قدري الأطرش،مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان،ليبيا:مجلس الثقافة العام،2008.

37/لياليفين،حقوق الإنسان أسئلة و أجوبة،ترجمة علاء شلبي،المغرب:مطبعة لون الرباط ،2009.

38/كاظم المحنة فلاح، العولمة والجدل الدائر حولها،ط1،عمـان: مؤسسة الـوراق للنشر و التوزيع،2005.

39/ ميغيل هيرناندودي لارامندي،السياسة الخارجية للمغرب،ترجمة عبد العالي بروكي،ط2 ،الدار البيضاء(الرباط)منشورات الزمن،2014.

40/ مراد محمد،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي"بين الثابت الإر اتيجي و المتغير الظرفي،ط1،بيروت:دار المنهل اللبناني،2009.

41/ هيجوت ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية،ترجمة:حمدى عبد الرحمان، محمد عبد الحميد،ط1،الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2000.

42/ وهبان احمد ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،ط1،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.

ب/ الدوريات:

1/أبو زيد،أحمد محمد،تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية،"دراسة نظرية" المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد33 شتاء 2012.

2/أبو مجوة، ياسر سالم، محمد ابراهيم عسيلة، الإنقسام الفلسطيني و علاقته بالإغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات-دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى،مجلة جامعة الاقصى(سلسلة العلوم الانسانية)،المجلد17،العدد الثاني يوليو 2013

3/الحبيب أستاتي، زين الدين،الممارسات الإحتجاجية بالمغرب "دينامية الصراع و التحول "مجلة دراسات العدد 2017،19.

4/ الربضي ،مسعود،محمد الزعبي،سياسات التكييف الهيكلي واثرها على التنمية السياسية، في الدول العربية،دراسة حالة:مصر اليمن،المغرب،الجزائر،(1989-2003)،مجلة إتحاد الجامعات العربية للاداب،العدد الثاني،2008.

5/الصمادي ،هشام،عبد الرؤف العودات،أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، دراسة حالة دول الأسكو(دول غرب آسيا)،(1990-2004)،مجلة جامعة الشارقــة للعلـوم الإنسانية و الاجتماعية،المجلد 6 العدد الثالث،2009 .

6/العطري، عبد الرحيم،الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مؤشرات الإحتقان ومقدمات السخط الشعبي الرباط:دفاتر وجهات نظر 2008.

7/الكتاني، عمر،اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي و المغرب و الولايات المتحدة الإمريكية حسب القطاعات الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،- دراسة مقارنة العدد08 سنة 2008.

8/المنصور، عبد العزيز ،العولمة والخيارات العربية المستقبلية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25 العدد الثاني،2009 .

9/ بدوي أحمد موسى ،تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 415، ايلول/سبتمبر 2013 .

10/ بن الشيخ بوبكر الصديق،الزكاة كأداة للمساهمة في التنمية المستدامة،مجلة الحجاز للدراسات الاسلامية العدد الخامس السعودية، 2013.

11/ بن صادق الطيب اسامة ،دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور،،نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز ،العدد19

12/ جباري شوقي،حمزة العوادي،تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل،مجلة اداء المؤسسات – الجزائرية،العدد الرابع،2013 .

13/ جريدة الوطن الإقتصادي،14 فيفري، العدد 2017،3405.

14/ حمادي ،احمد حميد ،تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق و الإستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،المجلد7 العدد13،سنة2015.

15/ زرقون، الحاج إسماعيل ،المغرب العربي والصراع الدولي،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد09 ،جامعة غرداية(الجزائر)،2010.

16/صالح، احمد فاروق محمد ،إستخدام جماعة المهام في تنشيط إتجاهات أعضاء مراكز الشباب نحو المشاركة الإنتخابية دراسة مطبقة على مراكز شباب مدينة الفيوم–مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية مركز البحوث النفسية كلية الاداب،جامعة المنيا(القاهرة) ،المجلد12،الجزء3،يوليو 2001.

17/عبد الرضا، أسعد طارش،الآثار الاجتماعية للعولمة على العالم الثالث،دراسات دولية ،جامعة بغداد،العدد 43.

18/عبد العزيز، أحمد وآخرون،الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد الخامس والثمانون،2010 .

19/ عدالة ،جعفر،تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد الثاني،19 ديسمبر،2014.

20/ عدون، ناصر دادي ،محمد متناوي، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :الأهداف والعراقيل،مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد الثالث ،سنة 2004.

21/علاوي، محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة:المنهج المعاصر للتكامـل الاقتصادي و الاقليمي،مجلة الباحث العدد السابع ،2009–2010.

22/ علاوي، محمد لحسن ،كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة ورقلة، العدد04 جوان 2016.

23/غربي،محمد،تحديات العولمة و أثارها على العالم العربي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف،العدد السادس د ت.

24 / فرج، أنور محمد ،السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط "اعلان برشلونة نموذجا"،درسات دولية،العدد39، قسم العلوم السياسية،جامعة السليمانية.

25/ كامل، حمزة مجيد،العلاقات المغربية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وآفاقها المستقبلية،مجلة المستنصرية.

26/ لزعر، محمد الأمين التنمية في القطاع الزراعي والامن الغذئي العربي، الكويت:المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية العدد21 السنة13 يناير 2015.

27/ منهل، محمد عبد الكريم ، معوقات الزراعة العربية والتحديات التي تواجهها،مجلة الف باء العدد1889،في 2005/04/09.

28/ نجم ،الاحمد،المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سوريا،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

29/هادف، حيزية ،التكامل الاقتصادي العربي و إستراتيجياته المرتقبة مستقبلا،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية جامعة فارس يحي المدية ،كلية العلوم الاقتصادية العدد 04 ديسمبر 2013 .

ت/الندوات والمؤتمرات:

1/ الجابري محمد عابد،العرب والعولمة،بحوث ومناقشات الندوة الفكريـة التي نظمها مركــز دراسات الوحدة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

2/الدجاني نبيل،العرب والعولمة، ط4:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمهـا مركــز در اسات الوحدة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

3/الطراونة أحمد سالم ،العولمة والاسلام التحدي والاستجابة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول دور الدراسات الإسلامية في المجتمع العولمي، جامعة الأمير سونجكلا، فرع قطاني،جنوب تايلاندا،21-23ديسمبر،2010.

4/ القرقاوي منصور يوسف ،توطين التكنولوجيا في الوطن العربي وتنمية مجتمع المعرفة- مثال تطبيقي على شرطة دبي- ورقة عمل مقدمة من القيادة العامة لـ،شرطة دبي.

5/ رابطة العالم الاسلامي، الهوية الاسلامية والعولمة الوضعية"جدلية الثابت والمتغير، بحث مقدم إلى مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي،2012.

6/ زحلان ،انطون ، العرب والعولمة ط4:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز درسات الوحدة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

7/ صالح، حسين سليمان الرقب،العولمة الثقافية:أثارها و أساليب مواجهتها بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة و إنعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي،الأردن 2008،

8/ عبد الرحيم، اسامة،قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لبحوث الاعلام والاتصال،الجامعة الامريكية بالقاهرة، 2006.

9/ كامل، عمر عبد الله ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية الإيجابيات و السلبيات مقارنة بالتجارب العالمية،دراسة مقدم إلى الندوة العربية حول التجارة و الإستثمار ، جامعة الدول العربية،القاهرة،25-26 ماي 1997 .

10/ مجاهد، يونس،المجتمع المدني و التجربة المغربية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: المجتمع المدني و التحدي الديمقراطي، لبنان:تجمع الباحثات اللبنانيات و مؤسسة فريديرش أيبرت 20/18، أبريل،2004 .

11/ مصطفى، عبد السلام ،تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة،،بحث مقدم الى مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة ا،جامعة المنصورة(القاهرة)،كلية التربية،2006.

12/ منصور سليم هاني ،الوقف و دوره في التنمية الإجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية"الصيغ التنموية و الرؤى المستقبلية"جامعة الإمام الأوزاعي، كلية إدارة الأعمال الإسلامية.

13/ منظمة العمل الاسلامي برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في ق21، الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الاسلامية مكة المكرمة، 5-6 ذو القعدة 1426-7-8 ديسمبر 2005 .

14/ منتدى الرياض الاقتصادي،مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية،الدورة السادسة،9-11ديسمبر 2013.

15/ مي،حمودي ،واقع و أسباب البطالة في العراق بعد 2003 وسبل معالجتها،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد37، 2013.

16/ وثيقة الاسكندرية،مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ،الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية،12-14-مارس،2004.

17/ ياسين، السيد ،في مفهوم العولمة ،العرب والعولمةط4:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز در اسات الوحدة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

ث/تقاريـــر

1/المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، تقرير المرصد العربي للتربية،التعليم في الوطن العربي،2012.

ج/ ملتقيات

1/بيوض، محمد العيد،عبيدات ياسين ، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال مـن الفقر في البلدان المنخفضة الدخل،دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء

،مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،08-09 ديسمبر 2014.

2/ محمد سمير عياد،إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية و التحول السياسي،مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسيةوا إشكالية التنمية السياسية في الجزائر ،واقع وتحديات ،جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)،كلية العلوم القنونية و الإدارية،16-12- 2008.

ح/أطروحات ورسائل:

1/ الشيخ،الإندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية و العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006-2007

2/العامري، محمد بن عبد الله ،متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية،أطروحة دكتوراه،جامعة أم القرى السعودية،قسم التربية والتخطيط،2013

3/العص، جمال ،إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ،جامعة ،كلية الإقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط،2007.

4/ العلاويين، فدوى ارشيد علي ، الوقف الذري وتطبيقاته المعاصرة-دراسة فقهية معاصرة- اطروحة دكتوراه جامعة العلوم الاسلامية العالمية،كلية الدراسات العليا،قسم الفقه وأصوله ،الأردن،2011.

5/العلمي، فتيحة،البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات المغربية الامريكية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، الحسن الثاني الدار البيضاء(المغرب)،جامعة،قســـم القانون،كلية العلــوم القانونيـــة والاقتصادية والاجتماعية،2001-2002

6/الفايز، أروى عبد الله ،الاثار الاخلاقية للعولمة على الاسرة المسلمة ووسائل مواجهتها بحث تكميلي مقدم لمرحلة الماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية، الشريعة،قسم الثقافة الإسلامية،الرياض،2013.

7/المنير، أسامة،عز الدين الشارف،اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الإمريكية-المسار والرهانات. بحث لنيل الاجازة في الحقوق،جامعة محمد الخامس-السويسي- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية(سلا)،2004-2005.

8/بروني ،زكريا،النخبة السياسية و إشكالية الإنتقال الديمقراطي"حالة قسنطينة" رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2009-2010.

9 بعداش ،بوبكر،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات-حالة قطاع البترول-،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علــوم - التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2009-2010.

10/ بياضي، محي الدين،المجتمع المدني في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية،رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق واالعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011-2012.

11/ حشماوي، مجد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2006.

12/ حفيظ ،فطيمة،الاصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس، ،المغرب)،أطروحة دكتوراه علوم،جامعة الجزئر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2010-2011.

13/ جندلي ،عبد الناصر،انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004-2005 .

14/ زكري، مريم ،البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية، رسالة ماجستير،جامعة تلمسان (الجزائر):كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية2010-2011 .

15/ طاشمة، بومدين،مسألة التنمية السياسية والتجربة الدمقراطية في الجزائر(1988-1992)،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية -والعلاقات الدولية،2000-2001.

16/طاشمة، بومدين ،إستراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006- 2007.

17/ عباش، عائشة،اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي،مثال تونس،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

18/ عريبي، مريم آثار سياسة تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، قسم إدارة الاعمال و التنمية المستدامة،2013.

19/ فايز، محمود خالد سليمان ،أثر حركة المقاومة الاسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين،الضفة الغربية،قطاع غزة،1987-2004 رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس(فلسطين)،2004.

20/-مال، أحمد مال ،العولمة في ظل التطور التقني وآثارها على مستقبل الوطن العربي ،أطروحة دكتوراه،جامعة سانت كليمنتس،قسم العلوم السياسية بغداد،2009.

21/مسعودي ، يحي ،أشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة فـي العالم الثالث حالة الجزائر-،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية،2008- 2009.

22/معزوز، علي ،خصوصية الثقافية وعالمية حقوق الانسان،رسالة ماجستير ،جامعة -بومرداس،كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2005.

23/-منصوري، محمد الشريف ،إمكانية اندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،اطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة(الجزائر)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2008-2009.

24/هويدي،عبد الجليل،إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية

خ/المواقع الالكترونية

1/إتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المغربية www.icpc.ma

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 31-05-2018.

2/إبراهيم ،أسامة محمد ،صندوق النقد الدولي كمصدر للتمويل

http://www.Eastlaws.comلقد تم تصفح الموقع بتاريخ31-005-2018

3/ الشيخي، فاضل،إنعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث

http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ02-06-2018.

4/ العزاوي، لقاء مكي تكنولوجيا الاتصال وظاهرة العولمة

elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4432.pdf لقد تم تصفح الموقع

بتاريخ 31-05-2018

5/ الخياري ،عبد الله، تحديات العولمة على التعليم،مجلة نقد وفكر

http//www.fikrwanakd.aljabriabed.net، لقد تم تصفح الموقع بتاريخ16-04-

2018

6/الربيعي، ناظم ، ،اهداف الاعلان العالمي لحقوق الانسان¯ www.anoor.se

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 22-05-2018

7/ الرشواني ،منار محمد ،الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف

الاقتصادية الدولية

http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-1840-86 .htm

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018.

8/ الفقير، سميحة،العزوف الانتخابي-دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا،

https://www.marocdroit.com لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018

9/ اللوزي،سليم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية www.m.ahewar.org

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 04-05- 2018

10/ الهجري، إبراهيم عبد الله ،التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجيةً ،

www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD…/71.doc

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 20-05-2018

11/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الإجتماعية

https://digitallibrary.un.org/…/E_ESCWA_SDD_2003_26-AR.pdf

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018

12/ المعهد العربي للتخطيط،علاقة شبكات الامان الاجتماعي بسياسات الرعاية الإجتماعية-حالات تطبيقية-www.arab

api.org/images/training/programs/…/215_P14007-2.pdf

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018

13/ بالة ،عمار،المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي

www.asjp.cerist.dz لقد تم تصفح الموقع بتاريخ02-01-2018.

14/ بيان صادر عن المندوبية السامية للتخطيط في المغرب ،

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ24-02-2018.

15/ – حميدشة، نبيل،البنائية الوظيفية،ودراسة الواقع والمكانة

https://www.researchgate.net/…/312219210_albnayyt_alwzyfy

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ29-05-2018.

16/حنوش،ز كي ،قيادة التغيير بالتقانة ومتطلبات إدارة عمليات نقل وتوطين التقانة كأداة رئيسية للتغيير

unpan1.un.org/intradoc/groups/public/…/UNPAN006102.pdf

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 31-05-2018

17/سحر،عباس ،تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة،(مصر،المغرب)

www.iasj.net لقد تم تصفح الموقع بتاريخ30-12-2017

18/ سطي، عبد الإله،الإقصاء السياسي والاجتماعيwww.poplas.org

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 29-05-1-2018

19/ عبد النور، عبد الناجي، محاضرات من كتاب النظام السياسي،

http//Nadjiabdenour .maktobblog.com لقد تم تصفح الموقع بتاريخ

2018-04-12

20/–غلمان، فاطمة،إدريس لكريني،إشكالية العزوف السياسي في المغرب الإنتخابات التشريعية نموذجا،

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 31-05-2018

21/ فائق،محمد، حقوق الإنسان في عصر العولمة،"رؤية عربية

www.ibn-rushd.org لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 24-03-2000

22/ لورنس، يحي صالح،اسماء جاسم محمد،انتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم و الأسباب

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3182

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 23-05-2018

23/ نخلي، الصادق، ظاهرة الاغتراب السياسي في المغرب

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=61892

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ23-05-2018

24/ولد قابلية،إدريس،اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا www.m.ahewar.org

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ،2018/04/21

25/يوسفي،أكلي محمد ، مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية www.univ-medea.dz

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 27-03-2018.

ثالثا:المراجع باللغة الأجنبية

أ/اللغة الإنجليزية

A:books:

1-Baylis and smith, the globalisation of world politics,London,Oxford university press,1997

2-Katrina kinvall and kristina jonsson,globalization and democratization in Asia –the construction of identity–,London,2002,p21¯ vincent cable ,glopalization and global governance London,Royal institute of international affairs,1999.

3- Philipe kotler,Bernared Dubois,marketing managment,12ed,Nouveaux Horizons ,paris,2006

4- Ronald Reberston,glopalisation:social Theroy and Global culture(london,Newbury park,Delhi,1992

5-Tony schirato and jen webb,understanding globalization,London,thousand Oaks,2003.

6-William, H. Rikey, Democracy in the US, London The Meamilak Company, , 1970,.

B/periodical:

1-Alhaji Ahmadi ibrahime, the impact of glopalization on africa,international journal of humanities and social sciences ,university Negeria ,vol3No15 August 2013.

2-Emma Rothshild," Globalizat ion and the return of history",**foreign policy**(summer)1999,p 07.

3-J.B Jacobb, Globalization with a human face ,**The christus century** ,3/11/1999,p02.

4-Mouhamed akram ,globalization and its impact on the world economic devolopment ,international journal of busines and social science ,vol 2 no 23 december,2011.

.C/Website:

1-Culture and globalization,www.globalization 101.org ,the website was visited on 01-06-2018.

2- globalization,www.bartleby.com ,the website was visited on 01-06-2018

ب/ اللغة الفرنسية

. A/Les livers

1-Angela Barthes,ptit manuel simplfie pour comprendre la mondialisation EPU ,Coll ,économe et gestion,paris, .

B/Rapport

1-Younes elkadiri ,rapport de module environnement mondialisation, école national supérieur des mines saint Etienne,2003-2004

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	01
الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للعولمة والتنمية السياسية	16
المبحث الأول: ماهية العولمة	18
المطلب الأول:تعريفها	18
المطلب الثاني:نشأتها	27
المطلب الثالث:العولمة وبعض المصطلحات المشابهة لها	33
المطلب الرابع:العولمة وتباين الإتجاهات بشأنها	39
المطلب الخامس:آليات العولمة	43
المبحث الثاني:ماهية التنمية السياسية	81
المطلب الأول:التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها	81
المطلب الثاني:مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية	88
المطلب الثالث:تعريف التنمية السياسية	96
المطلب الرابع:المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية	107
الفصل الثاني:مظاهر الإندماج المغربي في منظومة العولمة	115
المبحث الاول:الاصلاحات الاقتصادية	117
المطلب الأول: السياق الاقتصادي للمغرب قبيل 1983	117
المطلب الثاني:السياق الاقتصادي للمغرب بعيد 1983	120
المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية	125
المطلب الأول: دوافع الشراكة	125
المطلب الثاني:مسار العلاقات المغربية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة	129
المطلب الثالث: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية	132
المبحث الثالث:التعاون الاقتصادي بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية	135
المطلب الأول:مسار العلاقات المغربية الإمريكية	135
المطلب الثاني:دوافع الاهتمام الإمريكي بالمغرب	141
المطلب الثالث إتفاق التبادل الحر	147
الفصل الثالث:آثار الاندماج المغربي في منظومة العولمة	155
المبحث الأول:إجتماعيا	157
المطلب الأول:الفقر	157

المطلب الثاني:البطالة	161
المطلب الثالث:سوء توزيع الدخل-التفاوت الطبقي-	165
المبحث الثاني:إقتصاديا	167
المطلب الأول:تكريس و إستمرارية التبعية التجارية	167
المطلب الثاني:إستمرارية و تعميق المديونية الخارجية	171
المطلب الثالث: التبعية الغذائية	175
الفصل الرابع:تأثير إنعكاسات الاندماج المغربي في منظومة العولمة على عملية التنمية السياسية	177
المبحث الاول:تأثير إنعكاسات الاندماج المغربي في منظظومة العولمة على الاستقرار السياسي في المغرب	178
المطلب الأول:الحركات الاحتجاجية	179
المطلب الثاني:إستراتيجية السلطة المغربية في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية	185
المبحث الثاني:تأثير إنعكاسات الاندماج المغربي في منظومة بالعولمة على المشاركة السياسية	188
المطلب الأول: المشاركة الإنتخابية	189
المطلب الثاني: صنع السياسة العامة	195
الفصل الخامس:آليات وسبل مواجهة العولمة والبدائل المتاحة	205
المبحث الأول:آليات وسبل مواجهة العولمة	206
المطلب الأول:في المجال الاقتصادي	206
المطلب الثاني:في المجال الثقافي	225
المطلب الثالث:في المجال السياسي	243
المطلب الرابع:في المجال الإجتماعي	244
المبحث الثاني البدائل المتاحة عن العولمة	252
المطلب الاول:العمل العربي المشترك	252
المطلب الثاني: المشروع الاسلامي النهضوي	257
خاتمة	260

قائمة المصادر والمراجع	**268**
فهرس المحتويات	**294**